خاص الأمرة
لبنان
LIBAN
P.P.
ب ٤١٨
P 418

اللواء حسن شقير:
الأمن لا يُصان بالقوة وحدها
بل بالمعرفة التي تهديها

تشرين الأول ٢٠٢٦ عدد ١٥٧ السنة الرابعة عشرة

الأمن العام

@DGSGLB

اليونيفيل: حاجة لسلام الجنوب

- ما جدوى المناقشة والمساءلة النيابيّة؟
- وزير الأشغال: قطار الربط مع حمص سينطلق مجدّدًا
- وزير الإعلام: القانون الجديد محطة تشريعيّة
- معرض بيروت: شراكة تحمي استمرارية الكتاب

في هذا العدد

"اليونيفيل": أكثر من أربعة عقود من الخدمة والعطاء

تمّ انتداب قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في جنوب لبنان، المعروفة بـ"اليونيفيل"، للمرة الأولى عام 1978، بموجب قراري مجلس الأمن 425 و426. وقد جاء إنشاء هذه القوة في أعقاب التطورات التي شهدها الجنوب اللبناني. نص القرار 425 على "احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي، ودعا إلى وقف الأعمال العسكرية الإسرائيلية والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية". كما قرر "إنشاء قوة أممية مؤقتة في جنوب لبنان مهمتها تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، المساعدة على استعادة السلام والأمن الدوليين، ومساندة الحكومة اللبنانية في إعادة بسط سلطتها الفعلية في المنطقة".

منذ ذلك التاريخ، أصبحت "اليونيفيل" جزءا من المشهد اللبناني، خصوصا في الجنوب، حيث تعاقب على خدمتها آلاف الضباط والعسكريين من دول متعددة، ونيطت بهذه القوة مسؤوليات كبيرة في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد. وقد شهد الجنوب ولبنان، خلال العقود الماضية حروبا واعتداءات إسرائيلية متكررة، بدءا من حرب عام 1982 وصولا إلى حرب عام 2006 وما تلاها من أحداث.

في أعقاب حرب عام 2006، صدر قرار مجلس الأمن 1701، الذي شكل محطة أساسية في تاريخ "اليونيفيل". فقرر مجلس الأمن تعزيز القوة من حيث العديد والتجهيزات والمهام ونطاق العمليات، وأجاز رفع عديدها إلى 15 ألف جندي. كما كلفت بالعديد من المهمات الإضافية، بينها مراقبة وقف الأعمال العدائية، مواكبة ودعم انتشار الجيش اللبناني في جنوب الليطاني، مساعدة السكان المدنيين ودعم الجهود الرامية إلى ترسيخ الاستقرار في المنطقة.

لم يقتصر دور "اليونيفيل" على الجانب العسكري والأمني، بل ساهمت القوة الدولية في مجالات متعددة في خدمة أهل الجنوب، وفي دعم الاستقرار ومساعدة المجتمعات المحلية وتعزيز التواصل والتعاون بينها وبين المؤسسات اللبنانية. وقد حافظت على حضورها في أصعب الظروف، وأثبت عناصرها في مناسبات كثيرة شجاعة والتزاما في أداء مهماتهم، رغم المخاطر التي واجهوها.

اليوم، وبناء على قرار مجلس الأمن 2790 لعام 2025، تقرر أن تكون ولاية "اليونيفيل" هي الأخيرة، بحيث تنهي عملياتها في 31 كانون الأول 2026، على أن يبدأ بعد ذلك انسحاب منظم وآمن لعناصرها، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية والدول المساهمة فيها، على أن تستكمل عملية الانسحاب خلال سنة.

لبنان الرسمي والشعب اللبناني سيفتقدان هؤلاء العسكريين الشجعان الذين خدموا في لبنان لأكثر من أربعة عقود، وشاركوا في حفظ الأمن والاستقرار في مرحلة طويلة من تاريخه الحديث. وسيبقى حضورهم في ذاكرة أبناء الجنوب خصوصا واللبنانيين عموما، مرتبطا بسنوات طويلة من العمل والتضحية والعلاقات الإنسانية والمجتمعية.

من الأمن العام اللبناني، التحية إلى "اليونيفيل" قيادة وضباطا وعناصر، والشكر الجزيل لكل عسكري أممي خدم على ارض لبنان، وتحمل المشاق والمخاطر في سبيل السلام والاستقرار. والرحمة "لشهداء اليونيفيل" الذين سقطوا على ارض لبنان، وامتزجت دماؤهم بترابه، والتقدير لتضحياتهم التي ستبقى جزءا من تاريخ هذه القوة في لبنان، والدعاء للجرحى والمصابين بالشفاء والسلامة.

شكرا لكل من خدم لبنان، وضحّى من اجل السلام، وحمل راية الأمم المتحدة في جنوبه طوال هذه العقود.

"الامن العام"

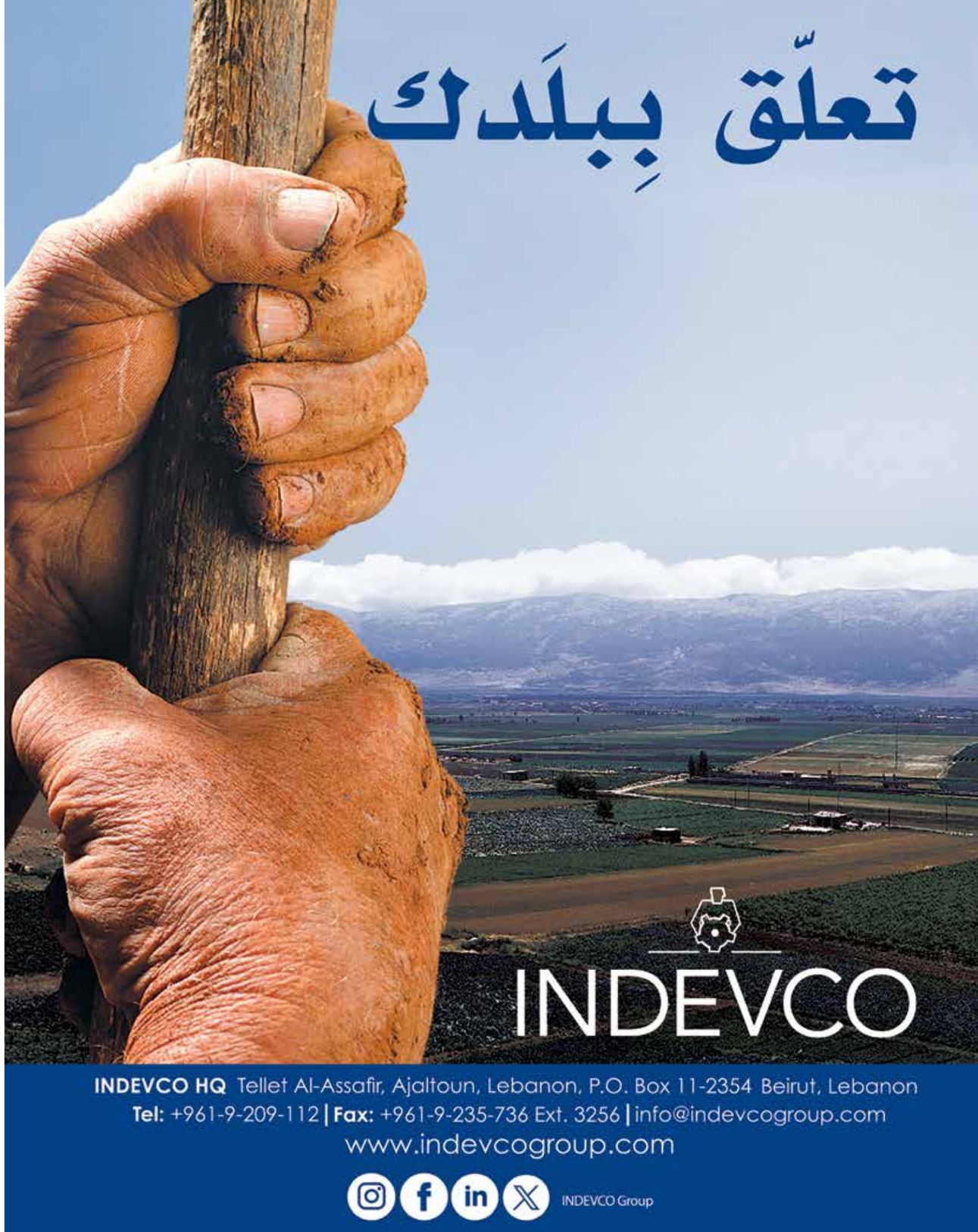

الافتتاحيّة بقلم المدير العام للامن العام
اللواء حسن شقير

بالعِلم نصون الوطن

مع بداية فصل الخريف، حين تستعيد المدن والبلدات اللبنانية إيقاعها المعتاد، وتُفتح أبواب المدارس والجامعات والمعاهد أمام أجيال جديدة، يستعيد لبنان واحدة من أعمق عاداته وأكثرها رسوخاً وهي العودة إلى العلم. فالخريف، في وجدان اللبنانيين، يتجاوز الصيرورة الطبيعية المتمثلة بتبدّل الفصول، انه موعد متجدد مع المعرفة، ومع الحلم، ومع ذلك العقد الأزلي الذي نشأ بين اللبناني والعلم، حتى غدا التعليم جزءاً أصيلاً من هوية العائلة اللبنانية وذاكرتها وطموحها إلى المستقبل.

لقد تنافست العائلات اللبنانية، تاريخياً، في تعليم بناتها وأبنائها، وفي الوصول بهم إلى أعلى المراتب العلمية، وكان التفوق في المدرسة والجامعة مدعاة فخر يتجاوز حدود العائلة ليصبح عنواناً لمكانة اجتماعية وثقافية. لم يكن هذا الشغف بالعلم ترفاً، بل كان، ولا يزال، وسيلة اللبناني الأساسية لمواجهة صعوبة الواقع، وفتح أبواب العمل، وبناء المستقبل، والإسهام في نهضة وطنه كما في ابهار العالم أجمع أينما ارتحل وحلّ.

من هذا الإيمان الراسخ بدور العلم، تنطلق مسؤولية المديرية العامة للأمن العام في مقاربة التعليم بوصفه استثماراً في الإنسان، وفي قدرة المؤسسات على أداء رسالتها. وفي هذا الإطار، تكتسب الاتفاقات والبروتوكولات التي أبرمتها المديرية تباعاً مع الجامعات والمعاهد الرسمية والخاصة أهمية كبرى، ليس باعتبارها نصوصاً وقّعت بين مؤسسات لبنانية فحسب، وإنما بوصفها جسوراً ينبغي تفعيلها وتحويلها إلى فرص حقيقية أمام العسكريين والعاملين في الأمن العام للتزود بالمعارف والمهارات التي يحتاج إليها العمل الأمني والإداري المعاصر.

إن عالم اليوم لا ينتظر أحداً. والتطور المتسارع في العلوم والتكنولوجيا يفرض على المؤسسات أن تتعلم باستمرار، وأن تراجع أدواتها ومناهجها، وأن تواكب التحولات بدل أن تكتفي بمراقبتها. من هنا، تبرز الحاجة إلى الانفتاح على العلوم الحديثة، وفي طليعتها العلوم السيبرانية والذكاء الاصطناعي بمختلف أبعادهما وتطبيقاتهما، مع التشديد على البعد الإنساني لهذه المعرفة، لأن قيمة التكنولوجيا لا تقاس بما تمنحه من قدرة كبيرة وضخمة، بل بما توظفه من قدرة في خدمة الإنسان، وصون حقوقه، وتعزيز أمنه، وحماية المجتمع.

لكن مسؤولية العلم لا تتوقف عند حدود المؤسسات. ففي الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها لبنان، يصبح تأمين الحق في التعليم مسؤولية وطنية وأخلاقية مشتركة. فالتعلم حق كفله الدستور، ولا يجوز أن تتحول الضائقة الاقتصادية إلى حاجز يحول بين طفل ومقعده الدراسي، أو بين شاب وجامعته، أو بين إنسان وطموحه. وفي مواجهة تداعيات الحروب والأزمات والعوامل الاقتصادية العالمية، لا بد لنا من استعادة واحدة من أجمل العادات اللبنانية الأصيلة وهي التكافل والتضامن الاجتماعيين، بحيث يمدّ القادر يده إلى المحتاج، ويساعد المكتفي من هو أقل قدرة، إلى أن نعبر معاً هذه المرحلة الصعبة من تاريخ وطننا.

وفي المديرية العامة للأمن العام، سيبقى دعم التعليم لأبناء العسكريين والعاملين فيها أولوية تتقدم كل الأولويات. وكما عهدتمونا دائماً، سنواصل السعي إلى تطوير سبل الدعم وتعزيزها، بما يتيح لأبنائنا وبناتنا الحصول على التعليم اللائق، لأن الاستثمار فيهم هو استثمار في مستقبل المؤسسة والوطن معاً.

فالعسكري الذي يحمي الوطن يستحق أن يرى أبناءه على مقاعد العلم، وأن يطمئن إلى أن مستقبلهم لا ينبغي أن يكون رهينة للظروف. وكلما ارتفع مستوى المعرفة، ارتفعت قدرة المؤسسة على أداء رسالتها، وكلما اتسعت آفاق الإنسان بالعلم، تعززت مناعة الوطن.

إن الأمن لا يُصان بالقوة وحدها، بل بالمعرفة التي تهدي القوة إلى غايتها الصحيحة، وبالإنسان الذي يجعل من العلم وسيلة للبناء وخدمة المجتمع، وبالعلم نصون الأمن، وبالعلم نحفظ الوطن.

الأمن العام

مواطنية صالحة وطن أفضل

تشرين الأول ٢٠٢٦ عدد ١٥٧ السنة الرابعة عشرة

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

مجلة شهرية
تصدر عن المديرية العامة للأمن العام

رئيس شعبة مجلة الامن العام
المقدم علا قاسم
البريد الالكتروني majallasection@gmail.com

التحرير
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 3، قرب المتحف، بيروت
هاتف: 01/382642 فاكس: 01/381629

الادارة
العنوان:المديرية العامة للامن العام،
المبنى رقم 1، قبالة قصر العدل، بيروت
هاتف: 01/425303
فاكس: 01/425777 ext:1599

موقع المديرية العامة للأمن العام
HTTPS://www.general-security.gov.lb
twitter@DGSG_Security

تنفيذ وإخراج
برنار كامل
علي عوده

تصوير
عباس سلمان - علي فواز
شعبة التصوير - مكتب شؤون الاعلام
مجلة الأمن العام

الطباعة
RAIDY
RAIDY PRINTING GROUP S.A.L
www.raidy.com | raidy@raidy.com

الفهرس

14 مع اقتراب نهاية مهام اليونيفيل: ما هي المخاطر والبدائل؟

38 رزق زغيب: اتضاق الهدنة بين ظروف الماضي ومتغيّرات الحاضر

40 انكفاء عسكري أميركي عن المنطقة

44 هل تنجح حرب ترامب الاقتصادية حيث فشلت الحرب العسكرية؟

56 السلامة المرورية بين القانون والسلوك والبنية التحتيّة

62 الجوازات البيومترية خارج الحدود اللبنانية

64 مركز أمن عام العبّودية يعود بمعايير دوليّة

68 نحو الوطن.. رحلات منظمّة للنازحين السوريين

72 الأجهزة الأمنية: تعاون استثنائي وتدريب مشترك

76 إحصاءات الشهر والوثائق المزوّرة

80 الدين العام لا أحد يعرف رقمه والمواطن يعرف ثمنه

84 قراءة سوسيولوجية في الأزمة الاقتصادية

90 العام الدراسي: أقساط ملتهبة وتحدّيات متصاعدة

94 فلاتر الذكاء الاصطناعي ومعايير الجمال الوهميّة

98 علي مزهر : تجربة الإحتراف في اليابان هي الأجمل

102 تسلية

106 إلى العدد المقبل

الملف

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

اليونيفيل سند للأهالي في زمن الإستقرار والحروب قدّمت أثمانًا بشريّة باهظة لحفظ السلام في الجنوب

على مدى نحو خمسة عقود، شكلت اليونيفيل رافعة دعم للمجتمعات المحلية في جنوب لبنان من خلال مشاريع ساعدتهم على البقاء في ارضهم، واسهمت في ازالة الالغام ومخلفات الحرب، وعملت عبر آليات التنسيق على محاولة احتواء التوترات ومنع الانزلاق نحو مواجهات اوسع، مقدمة تضحيات بشرية غالية اثناء اداء واجب حفظ السلام

دخل ملف قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) مرحلة جديدة، بعدما قرر مجلس الامن انهاء مهمتها الحالية في 31 كانون الاول المقبل، بموجب القرار 2790 الذي اقره صيف العام الماضي، والذي نص على طلب تقرير من الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش لتقديم بدائل من البعثة الاممية لمواصلة العمل على تنفيذ كل مندرجات القرار 1701.

يأتي هذا الاستحقاق في مرحلة دقيقة يمر بها لبنان، وفي ظل الدور المحوري الذي تضطلع به اليونيفيل، سواء في مراقبة الوضع الميداني، أو دعم الجيش ومساندة الجنوبيين في المجالات الانسانية والاجتماعية والصحية والتربوية. تكتسب مهمتها اهمية مضاعفة في ضوء القرار 1701، الذي شكل منذ 2006 الاطار الدولي الناظم للوضع على جانبي الخط الازرق، وتضمن وقفا للاعمال العدائية، انسحابا اسرائيليا، تعزيزا لانتشار الجيش بالتعاون مع القوات الدولية، وحصر السلاح في يد الدولة اللبنانية.

لكن منذ انتشارها، شهد لبنان 7 جولات من الصراع، كانت خلالها القوة الدولية شاهدا على اعتداءات اسرائيلية متكررة وانتهاكات للقرارات الدولية، وبرز ذلك بوضوح بعد حرب تموز، ثم خلال المواجهات الاخيرة التي انتهت باتفاق وقف العمليات العدائية في تشرين الثاني 2024، وصولا الى اتفاق الاطار بين لبنان واسرائيل برعاية اميركية في حزيران 2026.

في خضم هذه التحولات، بات مستقبل اليونيفيل احد الملفات الضاغطة على لبنان، بازاء القلق من تداعيات انهاء مهمتها في وقت لا يزال الوضع في الجنوب متوترا، مما دفع بيروت الى تكثيف تحركها الدبلوماسي لدى المجتمع الدولي، بالتوازي مع مشاوراتها مع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ومجلس الامن، لا سيما الدول الخمس الدائمة العضوية، سعيا الى استمرار القوة الدولية مع الترحيب بأي دولة شقيقة أو صديقة ترغب في استكمال ما تقوم به اليونيفيل.

في هذا الاطار، وجه لبنان رسالة الى مجلس الامن، قبيل انعقاده في اواخر آب الماضي، دعا فيها الى بحث السبل الآيلة لتطبيق القرار 1701، مؤكدا ضرورة أن يقترن أي انهاء لمهمة اليونيفيل بمرحلة انتقالية، تحول دون نشوء فراغ ميداني قد يزيد المشهد الجنوبي تعقيدا.

على الرغم من ادوارها الامنية والانسانية على مدى عقود، بقيت فعالية اليونيفيل في تنفيذ القرارات الدولية موضع جدل مستمر، لا سيما في ظل تكرار الخروقات وجولات التصعيد التي اعادت مرارا طرح علامات استفهام حول مهمتها وقدرتها على فرض الالتزام بهذه القرارات.

انشئت اليونيفيل في 19 آذار 1978 بموجب قراري مجلس الامن الدولي 425 و426، في اعقاب الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان، لتأكيد الانسحاب الاسرائيلي، واستعادة السلم والأمن الدوليين، ومساعدة الحكومة اللبنانية في استعادة سلطتها الفعلية. اتخذت من بلدة الناقورة مقرا لها، وبلغ عديدها في الآونة الاخيرة 11 الفا قبل ان ينخفض تدريجا مع الاعلان مع اقتراب مغادرتها، بينهم قرابة 10 آلاف عسكري، اضافة الى نحو 550 موظفا مدنيا لبنانيا و250 موظفا دوليا. شاركت فيها 47 دولة، وتعد اندونيسيا من اكبر الدول المساهمة فيها، تليها ايطاليا، اسبانيا، الهند، غانا، فرنسا، النيبال، ماليزيا، الصين، ايرلندا، المانيا وغيرها، وتنفذ قواتها ما لا يقل عن 15 الف مهمة شهريا.

شهد تفويضها تعديلات عدة فرضتها التطورات الميدانية، لا سيما اجتياح عام 1982، الانسحاب الاسرائيلي عام 2000، وحرب تموز عام 2006 التي شكلت اطارا موسعا لعملها، مع صدور القرار 1701 في 11 آب 2006 الذي رفع عديدها الى نحو 15 الف جندي حفظ سلام، بعدما كان مستواها التشغيلي 4500 فرد وفق القرار 1337 الصادر في 30 كانون الثاني 2001. أنشأت قوة بحرية (MTF) من 5 سفن اسهمت في رفع الحصار البحري، وعزز ايضا دورها في دعم الجيش اللبناني وانتشاره جنوب لبنان، لا سيما في المنطقة الواقعة بين الخط الازرق ونهر الليطاني، بما يضمن خلوها من مسلحين أو اسلحة غير تابعة للدولة اللبنانية أو اليونيفيل.

منحها القرار 1701 مهمات اضافية لتهيئة الظروف اللازمة لعودة السكان بطريقة آمنة وطوعية، وضمان وصول المساعدات الانسانية اليهم، ومساعدة الحكومة اللبنانية بناء على طلبها، في تأمين الحدود ونقاط الدخول لمنع ادخال الاسلحة والمعدات ذات الصلة من دون موافقتها، بما يدعم تطبيق القرارات الدولية ويحافظ على الاستقرار في المنطقة. ساهم هذا القرار في توفير مظلة ميدانية، ساعدت على ترسيخ واحدة من اطول فترات الهدوء النسبي التي شهدتها المنطقة.

منذ عام 2017، اعاد القرار 2373 التشديد على حرية حركة اليونيفيل، قبل أن يوضح القرار 2650 عام 2022 امكان تنفيذ دورياتها بالتنسيق مع الجيش اللبناني من دون اشتراط تفويض مسبق، تلتها قرارات التجديد السنوي لولايتها وصولا الى 28 آب 2025، حين قرر مجلس الامن بالاجماع انهاء مهمتها مع نهاية 2026. في موازاة التحضير لمغادرتها، استمرت في دعم المجتمعات الجنوبية، مستندة الى ارث راكمته على امتداد 48 عاما، لم يقتصر على مهمتها الامنية، بل شمل تقديم الخدمات المتنوعة، حتى ارتبط حضورها بتفاصيل الحياة اليومية للسكان.

من بين المجالات التي ركزت عليها اليونيفيل خلال النزاع الاخير الذي ضاعف احتياجات السكان، تسهيل ايصال المساعدات الغذائية والادوية ومستلزمات النظافة الى الفئات الاكثر هشاشة، بالتوازي مع دعم المؤسسات الاجتماعية ودور الايتام التي تضررت بشدة، ودعمت مبادرات لتمكين النساء والفتيات في مجتمعاتهن، من تجاوز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للحرب.

مع بدء عودة الاهالي الى قراهم، انتقلت الاولويات الى مواجهة مخاطر الذخائر غير المنفجرة والاجسام المشبوهة المنتشرة في عدد من المناطق، حيث عملت الفرق المتخصصة على رصدها والتعامل معها وفق اجراءات ميدانية دقيقة لمنع وقوع اصابات بين المدنيين، لا سيما في الطرق والاراضي الزراعية والمناطق السكنية. وقد اكتسبت هذه الجهود اهمية مضاعفة مع استئناف الجنوبيين حياتهم واعمالهم في بعض القرى والبلدات، إذ شكل تأمين المناطق المتضررة وازالة مخلفات الحرب شرطا اساسيا لعودتهم الآمنة واحياء نشاطهم الزراعي والاقتصادي.

في هذا السياق، قطع لبنان شوطا مهما في معالجة مخلفات الحرب، فمنذ عام 2006 اسهمت اليونيفيل في تطهير اكثر من 5 ملايين متر مربع من الاراضي المزروعة بالالغام والذخائر غير المنفجرة، وتدمير اكثر من 45 الف لغم وقذيفة. بعد اتفاق تشرين الثاني 2024 اتلفت نحو 100 جسم متفجر، واحالت 270 مخبأ للذخائر وبنى تحتية عسكرية الى الجيش اللبناني لمعالجتها، الى جانب مساندته في اعادة انتشاره في اكثر من 120 موقعا دائما. لكن بعد العدوان الاخير طاول التلوث مساحات جديدة سبق تطهيرها، خصوصا في المناطق المحتلة المصنفة ضمن ما يعرف بـ"المنطقة الصفراء".

حصدت هذه المخلفات منذ 2023 ارواح 14 شخصا، وشظت 43 آخرين نتجت من بعضها اعاقات طويلة الامد، وفق المركز اللبناني للاعمال المتعلقة بالالغام. وكان المزارعون ورعاة الماشية وفرق الانقاذ الاكثر تضررا، فيما تركزت الاصابات في اقضية بنت جبيل ومرجعيون وصور وحاصبيا والعرقوب، خصوصا في المواقع التي لم تنجز فيها عمليات المسح والتطهير.

تزداد اهمية دور اليونيفيل اثناء فترات التوتر، لا سيما من خلال فرع الارتباط التابع لها، والمؤلف من 20 ضابطا يشكلون حلقة وصل لاحتواء التعقيدات الميدانية، تنسيق التحركات، تسهيل المهمات الانسانية، عمليات البحث والإنقاذ، واعمال اصلاح البنى التحتية. فمنذ انشائه رسميا في كانون الاول 2006 بات العين الميدانية لليونيفيل على جانبي الخط الازرق، يتلقى ◄

> **اليونيفيل في الجنوب: واحدة من اطول مهمات حفظ السلام للامم المتحدة**

ويعالج يوميا عشرات الطلبات والإخطارات، بما يسهم في فض الاشتباك ومنع الحوادث من التحول الى مواجهات اوسع.

في مقابل هذا الدور الذي ادته، دفعت اليونيفيل اثمانا بشرية باهظة منذ بدء مهمتها، في ظل بيئة امنية شديدة التعقيد، حيث وجد جنود حفظ السلام انفسهم على مدى عقود في قلب الحروب والمواجهات والتوترات المتكررة، مما عرضهم لحوادث دامية واوقع في صفوفهم مئات الشهداء والجرحى. وبحسب احصاءات الامم المتحدة، بلغ عدد ضحايا اليونيفيل منذ تأسيسها وحتى عام 2026 نحو 348 شخصا، بينهم جنود ومراقبون عسكريون وموظفون مدنيون، وتفاوتت الخسائر بين الوحدات المشاركة. وتظهر الارقام ان بعضها تكبد خسائر جسيمة، وفي مقدمها الكتيبة الايرلندية بـ48 ضحية، تليها الايطالية بـ47 ضحية، والفرنسية 38، والفنلندية 35، والغانية 34، في حصيلة عكست حجم المخاطر التي رافقتها.

بعد حرب تموز: تدمير 45 ألف لغم وقذيفة وتطهير 5 ملايين متر مربع مزروعة بالذخائر

توزعت اسباب هذه الخسائر بين الاعمال العدائية والقصف واطلاق النار والاجسام المتفجرة والقنابل العنقودية، وبين حوادث السير والاخطاء التقنية والامراض والوفيات الطبيعية. كما تشير المعطيات الى ان نحو 30 في المئة من اجمالي الضحايا سقطوا نتيجة اعمال عدائية، فيما ارتبط نحو 40 في المئة بحوادث السير اثناء الدوريات، في حين توزعت النسبة المتبقية على اسباب أخرى.

عرفت اليونيفيل مراحل بالغة الخطورة، لا سيما خلال منتصف ثمانينات القرن الماضي، قبل ان تتجدد تلك المخاطر مع توسيع مهامها وانتشارها بعد حرب تموز 2006، ومع عودة العمليات العسكرية الى الجنوب في السنوات الاخيرة، وجد جنود حفظ السلام انفسهم مجددا على تماس مباشر مع التصعيد. فمنذ مطلع آذار 2026 استشهد 7 من جنودها واصيب آخرون بجروح متفاوتة، من جراء تعرض مواقعهم ومحيط انتشارهم للقصف الصاروخي والمدفعي، في مؤشر الى ان مهمتها، رغم طبيعتها الدولية، بقيت على الدوام محفوفة بالمخاطر.

في سجل هذه الخسائر محطات دامية طبعت مسيرتها، ابرزها مجزرة قانا في 18 نيسان 1996، حين قصفت اسرائيل مركز قيادة تابعا لقوة الامم المتحدة في البلدة، كان قد لجأ اليه مئات المدنيين هربا من القصف خلال عملية "عناقيد الغضب"، وادى الى استشهاد 4 أمميين و106 مدنيين، غالبيتهم من النساء والاطفال، واصابة نحو 150 آخرين بجروح مختلفة.

بعد اكثر من عقد، شهدت القوة واحدة من اكثر من الحوادث دموية في صفوف جنودها، ففي 24 حزيران 2007 انفجرت عبوة ناسفة بآلية مدرعة تابعة للكتيبة الاسبانية اثناء تنفيذها دورية في سهل الدردارة قرب بلدة الخيام، مما ادى الى استشهاد 6 جنود واصابة اثنين بجروح بالغة، فأعادت الحادثة تسليط الضوء على حجم المخاطر التي تحيط بهذه القوات، حتى خارج فترات المواجهات العسكرية المباشرة.

رغم هذه التحديات، حافظت اليونيفيل على اداء مهمتها، في منطقة عاشت على مدى عقود دورات متلاحقة من الحرب والهدوء الهش، واختصرت حصيلة ضحاياها جانبا من الثمن البشري الذي رافق واحدة من اطول مهمات الامم المتحدة لحفظ السلام، في منطقة لم تعرف استقرارا دائما منذ بدء انتشارها.

بعد عقود من حضور اليونيفيل، بما حمله من انجازات وانتقادات وتضحيات، ومع استمرار النقاشات حول مستقبلها وولايتها، يبدو أن التحولات التي شهدها الجنوب منذ تشرين الاول 2023، وما اعقبها من مواجهات مدمرة في عامي 2024 و2026، اعادت طرح دورها ضمن واقع ميداني وسياسي مختلف. غير ان جوهر المعضلة يبقى ابعد من مسألة بقائها، إذ أن القرار 1701 لم يفقد شيئا من اهميته، لكن القضايا التي قام عليها لا تزال من دون معالجة نهائية، وفي مقدمها بسط سلطة الدولة وحصر السلاح بيدها، انسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية المحتلة، عودة الاسرى، واعادة الاعمار. هذه العناوين تعود الى صدارة اي مقاربة لمستقبل الجنوب، لكن تبقى الحاجة الى ارادة سياسية جامعة تترجم الترتيبات الامنية إلى حلول دائمة تؤسس لاستقرار فعلي، وهذا المسار لا يزال قائما اليوم كما كان في عام 2006.

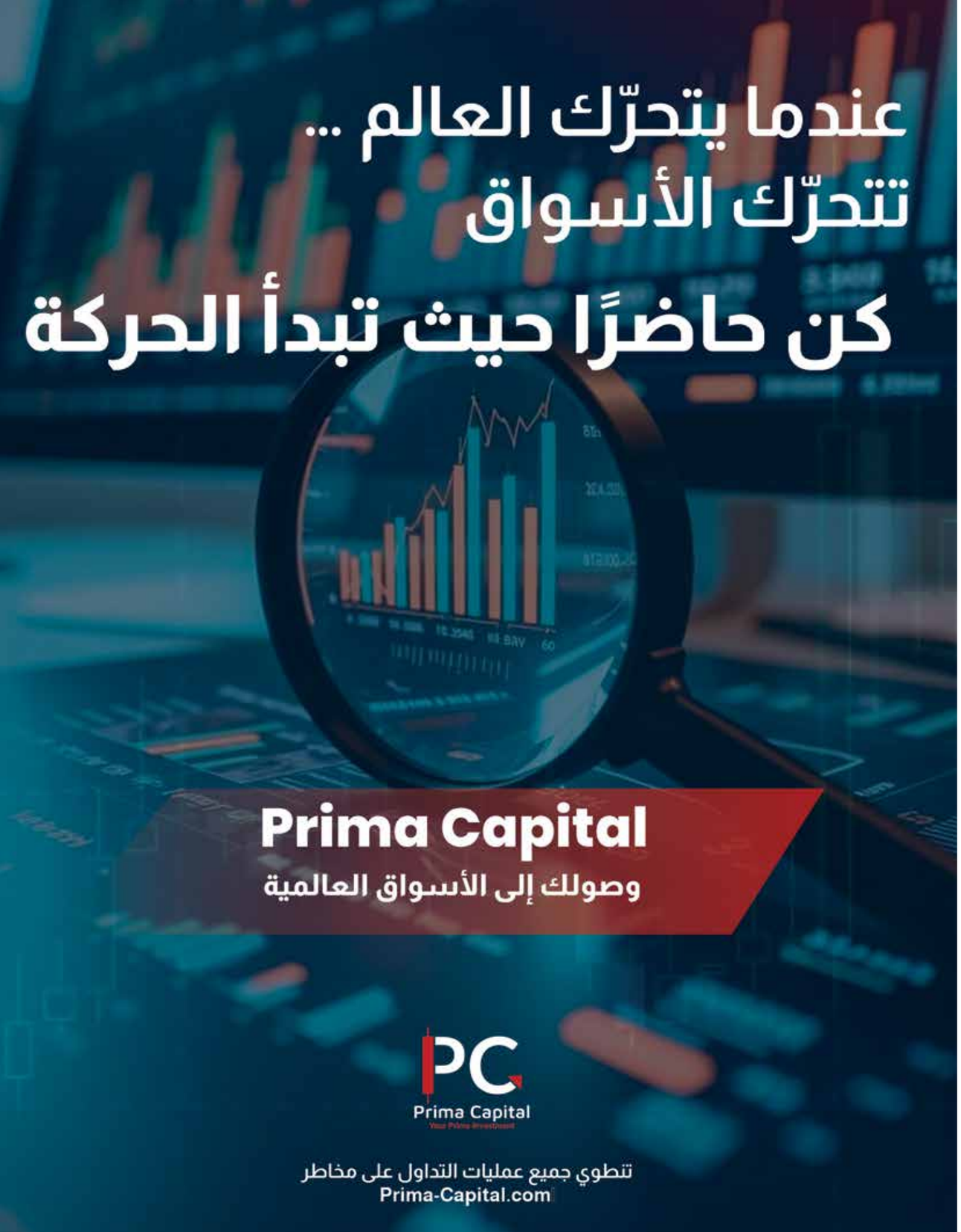

الملف

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

لجنة الخارجيّة البرلمانيّة تناقش مصير اليونيفيل علامة: نراهن على قرار أممي تفاديًا للفراغ

عقدت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النيابية لقاء تشاوريا موسعا في مجلس النواب برئاسة النائب فادي علامة، خصص لمناقشة مصير قوات الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وتداعيات القرار الاممي 2790، وجرت مناقشة العريضة الوطنية التي وقع عليها 86 نائبا تجسيدا لاكثر من ثلثي اعضاء البرلمان، والتي نقل مضامينها النائب ملحم خلف

اكدت العريضة ضرورة استمرار مهمات قوات اليونيفيل في الجنوب وعدم ايجاد اي فراغ امني، ورفض اي بدائل خارج مظلة الامم المتحدة قد تضع لبنان خارج الشرعية الدولية. كما جرى التأكيد على ان اليونيفيل هي آلية مساندة وليست بديلة من الجيش اللبناني، حيث تم التحذير من مخاطر الفراغ الامني في الجنوب، مع المطالبة الرسمية باعادة النظر في القرار 2790 لضمان بقاء حضور اممي فاعل يحمي السيادة اللبنانية.

"الامن العام" التقت رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة.

■ عقدتم اجتماعا للجنة الشؤون الخارجية والمغتربين خصص للبحث بمستقبل قوات اليونيفيل في الجنوب، ما هي اهمية هذا الاجتماع وما هي الخلاصات التي تم التوصل اليها؟

□ كان الهدف الاساسي من الاجتماع هو استكمال لخطوة توقيع العريضة النيابية من قبل 86 نائبا يطالبون فيها ببقاء اليونيفيل. هذا الاجتماع جاء ايضا من ضمن خارطة الطريق التي وضعناها والتي بدأت مع توقيع العريضة ومن ثم التواصل مع سفارات الدول المشاركة في قوات اليونيفيل والتي يبلغ عددها نحو 50 سفارة حضر منها 32. كما وجهت دعوة ايضا الى سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، كان الهدف الرئيسي منها الاضاءة على ضرورة وجود اليونيفيل وحضورها وتنفيذ القرار الدولي 1701. فاليونيفيل مؤسسة اممية ضامنة من اجل تنفيذ هذا القرار بحذافيره، وقد كانت هناك كلمة لوزير الدفاع الوطني ميشال منسى تحدث فيها عن التعاون الحاصل بين اليونيفيل والجيش اللبناني، وممثل الامين العام للامم المتحدة في لبنان جان ارنو الذي التحق بمنصبه مؤخرا الذي القى كلمة مختصرة، كذلك تحدث نائب قائد اليونيفيل السيد اورفيه الذي عرض طبيعة العمل في الجنوب من حيث التوثيق والمراقبة والتعاون مع الجيش. وكانت هناك كلمة ايضا لوزارة الصحة تم خلالها شرح طبيعة العمل بينها وبين اليونيفيل من اجل اسعاف المرضى والجرحى ونقلهم، كذلك تحدث الامين العام للصليب الاحمر اللبناني جورج كتانة فتناول طبيعة العمل الانساني بالتنسيق والتعاون مع اليونيفيل، وكل ذلك كان الهدف منه تثبيت اهمية بقاء اليونيفيل. اختتم اللقاء بكلمة للزميل ملحم خلف كونه الساعي الأول، واقتراحه كان اعداد العريضة النيابية التي نالت توقيع الغالبية الكبيرة من مجلس النواب باستثناء نواب القوات وحزب الله. فشدد على أن الوثيقة التي وقعها 86 نائبا اساسية، وتتفاعل من خلال التنشيط البرلماني، وعبر مقاربتنا لكل الاشخاص الذين لديهم مسؤولية في هذا الموضوع. واوضح خلف اننا عندما نتحدث عن اليونيفيل، نعني ضرورة اعتماد استقرار داخل الجنوب، أي نتكلم عن سكان وقرى وعائلات دفعت اثمانا باهظة من امنها وحياتها اليومية، ولا تزال حتى اليوم تعيش هذه المعاناة. وذكر أن القرار 425 هدفه التثبت من رفع الاحتلال الاسرائيلي عن جنوب لبنان، والتحقق من الامن والسلم الدوليين، ومساعدة الدولة اللبنانية والجيش اللبناني على بسط سيادته على كامل اراضيه، علما أن القرار 1701 يؤمن لليونيفيل مظلة اممية لحماية لبنان. كما طالب باعادة النظر في القرار 2790، واعادة اليونيفيل الى مهامها، ودعم هذه المهام بما يسمح بدعم الجيش اللبناني بفعالية.

■ هل تعتقد انه لا يزال امام لبنان فرصة جديدة للتمديد لقوات اليونيفيل؟

□ نحن نتصرف على اساس تحضير لوبي، لا سيما ان الحكومة اعادت وطلبت بشكل رسمي عبر وزارة الخارجية ضرورة بقاء اليونيفيل والتمديد لها. نحن نعرف ان ظروف التمديد لها قد تكون صعبة، في ظل وجود القرار الدولي رقم 2790 الذي حدد توقيت انتهاء عملها، لكننا نعمل للتأكيد والقول بأننا لا نريد الفراغ. لكن اذا غادرت اليونيفيل في نهاية السنة، ما هي البدائل؟ لدينا القرار 1701 الذي لم ينفذ بعد، وهناك مطلب من قبل الاهالي وهذا يتم ابرازه والتركيز عليه، وهو السؤال عن البديل بعد تدمير القرى وتهجيرنا. واذا اضفنا الى ذلك عدم وجود اليونيفيل، فمعنى ذلك اننا نتخلى عن مساحة كبيرة من ارض الوطن وبدون أي ضمانة لكي يخرج منها الاحتلال الاسرائيلي، ومن دون أي مراقب او متابع للانتهاكات. لذلك يمكن تلخيص ما نقوم به بتحضير لوبي يواكب اصدقاء لبنان، ومنهم الكثير الذين

لديهم القناعة بضرورة بقاء اليونيفيل، ونأمل في أن تصل هذه المساعي الى نتيجة وأن نتمكن من اقناع مجلس الامن في النهاية بضرورة بقائها.

■ ما اهمية العريضة النيابية وتأثيرها ديبلوماسيا، وما هي خطة اللجنة للمرحلة المقبلة وكيف يتم التنسيق مع الحكومة؟

□ لقد تم التركيز خلال هذا اللقاء على

> **المطلوب اعادة النظر بالقرار 2790 وحضور اممي فاعل يحمي السيادة اللبنانية**

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة.

نقاط مهمة، فكان هناك تركيز من السفراء المشاركين وخصوصا ممثل الامين العام للامم المتحدة، الذي لفت الى انه يرى للمرة الاولى وجود عمل ديبلوماسي برلماني داعم لملف معين وتحديدا ملف اليونيفيل، وهذه تعتبر بادرة جديدة مما يشجع على المتابعة في هذا المسار. مع الاشارة الى اننا كسلطة تشريعية، دورنا التشريع والرقابة والمساءلة، بينما الحكومة كسلطة تنفيذية وما هو مطلوب منها تم من خلال تقديم طلب رسمي للتمديد لليونيفيل مؤخرا. خلال اللقاء مع رئيس الجمهورية، تمنى علينا المساعدة في هذا الموضوع لأنه يهمه عدم الذهاب نحو الفراغ. لذلك نأمل عندما يذهب رئيس الحكومة الى نيويورك، حيث سيمثل لبنان في الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ان يكون ما قمنا به كسلطة تشريعية إلى جانب ما تعمل وتسعى اليه السلطة التنفيذية قد ساهم في ايصال رسالة، واقناع الدول المعنية بطلب لبنان وبالمنطق الذي يتحدث به لبنان من اجل منع وجود أي فراغ في المناطق التي يتم اليوم مسحها وتدميرها.

■ هل لمستم تجاوبا من ممثلي الدول الفاعلة ودول القرار تجاه المطلب اللبناني؟

□ بالنسبة الى التجاوب، وعلى صعيد اللقاءات الشخصية التي اجريها مع السفراء وحتى مع اعضاء اللجنة، هناك الكثير من سفراء الدول، وخصوصا من لديهم عناصر مشاركة في اليونيفيل، مقتنعين بالدور الذي تقوم به هذه القوات، مع الاشارة من قبل البعض إلى ضرورة التشدد اكثر حيال طبيعة عملها. لكن الكل مقتنع بأهمية دورها الداعم للجيش اللبناني، لا سيما في هذه المرحلة حيث يحتاج الى قوة دولية إلى جانبه لكي يتمكن من القيام بالدور المطلوب منه والذي يريده جميع اللبنانيين. هناك اهتمام من هذه الدول ومن هؤلاء السفراء، شرط أن يكون ذلك عبر قرار أممي جديد، ولا يكون عبارة عن اتفاق بين عدد من الدول، كما حصل سابقا في الثمانينات. المطلوب اليوم قرار أممي يحدد مهام هذه القوات، مع وجود القرار 1701. في النهاية، نأمل في أن يكون هناك اجماع حتى لو حصل الامر على مراحل، على الاقل حتى العام 2030، لكي يتمكن الجيش مع مؤتمرات دعمه وتأمين المطلوب له، من القيام بالمهمات المطلوبة منه، فنكون نجحنا في استعادة سيادتنا. سيتبع هذه اللقاءات أيضا اجتماع مع سفراء الدول الاعضاء الـ15 في مجلس الأمن، سواء مَن لديه حق الفيتو أو لا، ومن ثم العمل والتواصل مع اتحادات البرلمانات العربية والاسلامية والدولية والبرلمان الاوروبي، وتحديدا الاتحادات التي يشارك فيها لبنان. لقد اكد المجتمعون على أن التحرك البرلماني والديبلوماسي سيتواصل مع الدول الاعضاء في مجلس الامن، حتى قبل توجه رئيس الحكومة اللبنانية الى اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك. نحن نؤكد من خلال عملنا هذا للشريك الدولي في حفظ السلام، العمل ضمن منظومة متكاملة تشمل الامن والصحة. كما أردنا أن نوضح بأن لبنان بعمله البرلماني الديبلوماسي، يقوم بدوره الذي يتكامل مع السلطة التنفيذية، على أمل أن يصل هذا المسار الى مكان، وأن نستطيع الوصول إلى الهدف بأن تكون هناك قوات أممية تحت قرار أممي في الجنوب اللبناني، حماية للسيادة اللبنانية.

الملف

غاصب المختار
Journalist.70 @gmail.com

مع اقتراب نهاية مهام اليونيفيل ما هي المخاطر والبدائل؟
أرديل: نعمل على أساس متين لأيّ ترتيب لاحق

تتحضر قوات حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان لانهاء مهامها في نهاية العام الجاري، وقد تبقى اشهرا قليلة لضمان عدم حدوث فراغ أمني على طول الحدود، ولتلافي أي عمليات عسكرية لاحقا قد تنسف كل جهود الحلول الجاري بحثها. لذلك، تتكثف الاتصالات الدولية للبحث في الصيغة البديلة التي تضمن الحد الادنى من الاستقرار

يشهد لقوات اليونيفيل انها قامت منذ تكليفها بناء على قرارات مجلس الامن، مهام حفظ الامن في الجنوب في شهر آذار عام 1978، ومن ثم توسيع مهامها وزيادة عديدها بعد حرب العام 2006، بعدد كبير من الانجازات حيث قدمت الكثير من التضحيات ووقفت الى جانب اهل الجنوب لدعمهم في معيشتهم وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، والاعتناء بأمورهم الصحية والتربوية والزراعية وبالخدمات العامة، والمساهمة مع الدولة اللبنانية في حفر آبار المياه واصلاح الكهرباء وتوفير خدمات البنى التحتية. كما وقفت الى جانب وحدات الجيش اللبناني والقوى الامنية لدعم قيامها بأداء مهامها الامنية في قرى الجنوب، قبل اعادة احتلالها في الحربين الاخيرتين بين العامين 2023 و2024.

مر تكليف اليونيفيل مهام حفظ الامن بكثير من المخاطر والمتغيرات السياسية والعسكرية، وتعرضت مهمتها لكثير من الانتكاسات نتيجة الحروب والمواجهات العسكرية الخطيرة. فسقط لها العديد من الشهداء والجرحى، ولحقت بها خسائر مادية في الآليات والمعدات والمراكز التي تتواجد فيها. لكن على الرغم من ذلك واصلت دعم المجتمعات الجنوبية المحلية، ولم توقف عملها أو تترك مناطق تواجدها بشكل كامل رغم الضغوط السياسية والعسكرية التي تعرضت لها، وان كانت قد عملت على تكييف نفسها للتعامل مع الوقائع الميدانية. كذلك واصلت دعم الجنوبيين الباقين في قراهم، ولو بالحد الدنى المتوافر وفق الظروف العسكرية القائمة.

تقف اليونيفيل حاليا على مفترق طرق جديد وتحديات كبيرة قبيل انتهاء مهامها، لجهة كيفية التوافق بين استكمال مهامها العسكرية والانسانية والخدماتية خلال الاشهر الثلاثة المتبقية لها، وبين البحث عن بديل مقبول لها من الدول المعنية بالوضع اللبناني. علما ان قرار تشكيل البديل ليس في يد قيادة اليونيفيل، بل في يد دول مجلس الامن وهي لا تشارك في المشاورات الجارية حول هذا الموضوع، وسط جهد جبار تبذله الدولة اللبنانية لتشكيل قوة اوروبية تكون مثابة قوة مراقبة ومواكبة لتنفيذ القرارات التي تصدر عن اتفاق الاطار الموقع بين لبنان والكيان الاسرائيلي.

"الامن العام" حاورت الناطقة باسم قوات اليونيفيل كانديس اردیل، عن توقعاتها للمرحلة المقبلة، وكيفية تعاطي اليونيفيل مع المتغيرات الجديدة خلال السنوات الثلاث الماضية، وخلال المرحلة الانتقالية بين انتهاء مهامها وبين البحث عن البديل والاتفاق على طبيعته ومهامه. فهل يتم الاتفاق حول البديل او اقتراح التمديد، أم هناك معوقات؟ وما هو الوقت الذي يمكن ان تستغرقه هذه العملية؟ وهل سيحصل فراغ في الجنوب في حال تاخر الاتفاق على البديل أو لم يتم؟ والى مَن سيتم تسليم مواقع اليونيفيل في حال تعذر الاتفاق على بديل لها؟ علما أن قيادة الجيش اللبناني تؤكد أن الجيش لن يتسلم أي موقع لليونيفيل في المناطق التي تحتلها إسرائيل، ما لم تنسحب منها.

■ مع اقتراب نهاية ولاية اليونيفيل، ما هو الوضع الحالي للمشاورات المتعلقة بمستقبل هذه القوة الدولية، لا سيما في ضوء التقارير التي تفيد بأن الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش يدرس اقتراح تمديد ولايتها؟

□ تستمد اليونيفيل ولايتها من مجلس الامن، وأي قرار في شأن مستقبلها يقع حصرا على عاتق المجلس. وقد قرر المجلس في العام الماضي ان تنتهي ولايتها في 31 كانون الاول 2026. في حزيران الفائت، قدم الامين العام للامم المتحدة ثلاثة خيارات لتنفيذ القرار 1701 بعد انسحاب اليونيفيل، يدرسها المجلس حاليا. لا تشارك اليونيفيل في هذه المناقشات، ولن نتكهن بنتائجها. مع ذلك، من وجهة نظرنا على ارض الواقع، يعد وجود دولي محايد امرا بالغ الاهمية في هذا الوقت الحساس للغاية لخفض التوترات ودعم عودة الاستقرار. في غضون ذلك، يواصل حفظة السلام التركيز على العمل المهم الذي نقوم به في منطقة عملياتنا. نحن نراقب ما يجري على الارض ونبلغ عنه بموضوعية، ونقوم بعمل الارتباط بين الجيشين اللبناني والاسرائيلي لضمان سلامة سير الانشطة الانسانية وغيرها من الانشطة المدنية المهمة، كما ندعم القوات المسلحة اللبنانية في بسط سلطة الدولة في جميع انحاء الجنوب.

الناطقة باسم قوات اليونيفيل كانديس أرديل.

■ هل تم التوصل إلى اتفاق في شأن ترتيب بديل أو تمديد ولاية اليونيفيل؟ وهل لا تزال هناك عقبات تحول دون التوصل الى اتفاق؟

□ لا تشارك اليونيفيل في المناقشات المتعلقة بالترتيبات الدولية المستقبلية في جنوب لبنان، لذا لسنا في وضع يسمح لنا بالتعليق عليها. أي قرار في شأن ولاية اليونيفيل والتنفيذ المستقبلي للقرار 1701، سيتخذه مجلس الامن.

■ هل تتوقعون احتمال حصول فراغ امني في جنوب لبنان اذا لم يتم التوصل الى اتفاق في شأن ترتيب بديل، او إذا تأخرت هذه العملية؟

□ لا يزال الوضع في جنوب لبنان وعلى طول الخط الازرق هشا للغاية. نواصل التأكيد على اهمية التزام الطرفين - اسرائيل ولبنان - التنفيذ الكامل للقرار 1701، والعمل على تحقيق وقف دائم لاطلاق النار. على مر السنوات، قدمت قوات حفظ السلام اسهامات كبيرة في الامن والاستقرار، بما في ذلك المساعدة في الحفاظ على اطول فترة استقرار على طول الخط الازرق في الذاكرة الحديثة، من عام 2006 الى عام 2023.

> **3 خيارات يدرسها مجلس الأمن لمرحلة ما بعد اليونيفيل**

وقد ابرز الوضع منذ اندلاع الاعمال العدائية في عام 2023 أهمية وجود دولي محايد لرصد التطورات والابلاغ عنها، والمساعدة في منع سوء الفهم والتصعيد غير المقصود، وتيسير ايصال المساعدات الانسانية للمدنيين بشكل آمن. كما تعمل قوات حفظ السلام على ارساء اساس متين لأي ترتيب لاحق، وقد اظهرت السنوات الثلاث الماضية اهمية المهام التي نؤديها، والتي ستظل ذات صلة حتى بعد رحيل اليونيفيل.

■ الى اي جهة سيتم تسليم مواقع اليونيفيل بعد انتهاء مهامها في حال عدم الاتفاق على البديل؟

□ تجري حاليا عمليات التخطيط داخل اليونيفيل لتسليم مواقعنا الى السلطات اللبنانية عند انسحابنا. إن الوضع الراهن في منطقة عمليات اليونيفيل يجعل الامور اكثر تعقيدا بكثير مما كانت عليه حين اعتمد مجلس الامن القرار 2790، إلا اننا نعمل على تحديد افضل السبل لتسليم المواقع والممتلكات في الوقت المحدد، بما في ذلك اجراءات التسليم الرسمية للممتلكات والبنى التحتية.

■ كيف تتعامل اليونيفيل مع الوضع الراهن في ظل التصعيد العسكري، لا سيما خلال الاشهر التي ستسبق انتهاء ولايتها؟ وهل تجري اتصالات او تقوم بجهود تهدف الى خفض حدة التوتر، وما هي النتائج التي تحققت حتى الآن؟

□ لقد اضطر حفظة السلام الى تكييف انشطتهم مع الواقع الامني على الارض. خلال فترات التصعيد الحاد، قلصنا نطاق دورياتنا وركزنا جهودنا على المناطق القريبة من مواقع الأمم المتحدة لضمان سلامة وأمن قوات حفظ السلام، وللمساعدة في منع اي طرف من استخدام مواقعنا لأغراض عسكرية. ومع تحسن الاوضاع، كثفنا الدوريات والانشطة العملياتية الاخرى لمواصلة رصد التطورات على الارض والابلاغ عنها. لا تزال قوات حفظ السلام متمركزة في مواقعها وتواصل اداء المهام الموكلة اليها، بما في ذلك رصد انتهاكات القرار 1701 والابلاغ عنها، والحفاظ على آليات الارتباط والتنسيق بين الاطراف، وتيسير وصول المساعدات الانسانية وغيرها من الانشطة المدنية الاساسية، حيثما امكن، فيما يظل خفض التصعيد جزءا اساسيا من جهودنا. تحافظ قوات حفظ السلام، بما في ذلك قيادة بعثتنا، على اتصالات منتظمة مع السلطات اللبنانية والاسرائيلية، حيث تحث على ضبط النفس، وتساعد على تجنب سوء الفهم والتصعيد غير المقصود، وتشجع كلا الجانبين على معالجة المخاوف من ◄

◄ خلال الآليات القائمة بدلا من اللجوء الى العنف. ونؤكد مجددا أن القرار 1701 يبقى الاطار الانسب للعودة الى الاستقرار الطويل الامد. لكن، على الرغم من ان اليونيفيل لا تستطيع إجبار الاطراف على التصرف بطريقة معينة، إلا ان دورها في الارتباط وفض النزاعات ظل بالغ الاهمية طوال فترة الازمة. طبعا، تساهم هذه

"لا نشارك في المشاورات القائمة حول بديل اليونيفيل"

القنوات في تخفيف حدة التوترات، ودعم الانشطة الانسانية، واتاحة المجال للجهود الديبلوماسية والسياسية الرامية الى استعادة الاستقرار. وقد ظل هذا العمل حاسما، اذ ساعد في منع حالات سوء الفهم التي كان من الممكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد.

■ الى أي مدى اثر التصعيد على عمليات اليونيفيل الميدانية وعلى تقديمها للخدمات والمساعدات لسكان جنوب لبنان، في ظل التدمير الممنهج للقرى من جانب اسرائيل، وهو ما اشار اليه بيان اليونيفيل الصادر في 25 آب الفائت؟

□ لقد كان للتصعيد تأثير هائل على عملياتنا. فمنذ اندلاع الاعمال العدائية في عام 2023، لا سيما منذ استئناف النزاع المفتوح في وقت سابق من هذا العام، اضطر حفظة السلام الى التكيف مع وضع يتسم بتزايد التقلب والمخاطر. في بعض الاحيان، جرى تقليص الدوريات واعادة تركيزها بشكل اساسي على المناطق القريبة من مواقع الأمم المتحدة، في حين ادت القيود على الحركة، ووجود الذخائر غير المنفجرة، والقتال النشط، ومخاوف امنية اخرى، الى الحد من حرية حركتنا والتأثير على قدرتنا على الرصد في اجزاء من منطقة عملياتنا. على الرغم من ذلك، ظل حفظة السلام في مواقعهم وواصلوا رصد التطورات الميدانية ورفع تقارير بشأنها إلى مجلس الامن. بطبيعة الحال، زاد كل ذلك من صعوبة دعم المجتمعات المحلية. يدرك حفظة السلام ان المجتمعات القوية هي مجتمعات مستقرة، وتشكل ركائز اساسية للسلام طويل الامد. اننا نشعر بالقلق ازاء الدمار الواسع النطاق والذي يبدو ممنهجا للبلدات والقرى التي رأيناها، فالاستقرار طويل الامد يعتمد على قدرة المدنيين على العودة بأمان الى منازلهم واراضيهم ومصادر رزقهم. أي شيء يحول دون ذلك، ينطوي على خطر اطالة امد حالة عدم الاستقرار. رغم هذه التحديات، واصل حفظة السلام - حيثما سمحت الظروف - العمل على تيسير الوصول الانساني، ودعم البنى التحتية وانشطة التعافي، والمساعدة في ضمان المرور الآمن للمدنيين ووصول المساعدات اليهم. غير ان حجم الدمار والظروف الامنية السائدة جعلت هذه المهام بالغة الصعوبة. وكما هو الحال دائما، يتحمل المدنيون دائما العبء الاكبر للنزاع.

■ ما هو تقييم اليونيفيل للوضع خلال هذه المرحلة الانتقالية؟ وهل تتوقعون مزيدا من التصعيد، ام ان هناك امكانية للتوصل الى اتفاق نهائي لانهاء الحرب؟

□ لا يزال الوضع في جنوب لبنان وعلى طول الخط الازرق هشا للغاية. فرغم ان الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الاشهر الاخيرة ساعدت في خفض مستوى العنف، الا ان التوترات لا تزال مرتفعة، ولا يزال خطر حدوث مزيد من التصعيد قائما. لا يمكن التوصل الى حل دائم إلا من خلال الجهود السياسية والديبلوماسية، وليس عبر العمل العسكري. ونحن نواصل التاكيد على ضرورة الحوار، وتهدئة الاوضاع، والامتثال الكامل للقرار 1701 باعتباره الاطار المتفق عليه لتحقيق الاستقرار الطويل الامد. نحن مستعدون لدعم الاطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار، ونحثها على استخدام الآليات القائمة لمعالجة المخاوف وتجنب العودة الى نزاع اوسع نطاقا. في نهاية المطاف، يعتمد نجاح أي جهد للعودة الى الاستقرار على التزام الاطراف بالوفاء بالتزاماتها والمضي قدما في مسار سياسي، ويظل القرار 1701 المسار الاكثر قابلية للتحقق لبلوغ هذا الهدف. ان قوات حفظ السلام موجودة هنا لدعم هذا الامر حتى انتهاء ولايتها.

الصلف

جورج شاهين
georgestchahine@gmail.com

لبنان يستعد لوداع اليونيفيل: ما هوّية القوّة البديلة؟ صوفان: تصرّفت كقوّة موحّدة لمجلس أمن غير موحّد

على عتبة انهاء مهمة اليونيفيل نهاية العام الجاري، عملا بقرار مجلس الامن 2790، تقدمت الهواجس خوفا على مستقبل الوضع جنوبا، في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي، وما ستكون عليه مهمة القوة البديلة لسد الفراغ المتوقع على مختلف المستويات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وهو ما ادى إلى نقاش متماد لم ينته بعد

في مواكبتها للاستعدادات الجارية لسد الفراغ المحتمل في نهاية ولاية اليونيفيل بعد نهاية العام الجاري واستدراكا لكل ما هو متوقع، أجرت "الامن العام" حديثا مع السفير اللبناني الأسبق في الأمم المتحدة في جنيف جبران صوفان الذي قدم جردة تاريخية وديبلوماسية بالمراحل التي قطعتها علاقات لبنان بالمجتمع الدولي، مؤكدا على الاداء المحترف لليونيفيل ومشددا على احترام تضحياتها وما قدمته للبنان.

■ يصادف هذا العام مرور 48 عاما على إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ما هي المواقف التي رافقت تأسيسها عام 1978، وصولا إلى القرار 2790 الذي صدر عام 2025 ومدد ولايتها للمرة الأخيرة؟ وهل تغيرت تلك المواقف؟

□ أتساءل باستمرار، هل موقع لبنان الجغرافي وتنوع مكوناته نعمة أم نقمة أم لعنة؟ ولا أجد جوابا مطمئنا إلا بتعافي إرادة اللبنانيين، بما يخفف من وطأة العوامل الجيوسياسية على البلد. أكتفي ببعض المواقف المتعلقة بالقرار 425 الصادر عام 1978، لأشير إلى التبدل النوعي الذي طرأ عليها، فيما تتهيأ اليونيفيل للتصفية الذاتية. في اختصار، ومن دون الولوج في تفاصيل الأسباب المباشرة أو غير المباشرة للاجتياح الإسرائيلي ليل 14-15 آذار 1978، يبدو لي من مراجعة الأحداث أن لبنان، عندما اشتكى على إسرائيل أمام مجلس الأمن ودعاه إلى الانعقاد في 17 آذار 1978، كان في الحقيقة يواجه احتلالين: الاحتلال الفلسطيني غير المعلن الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية، والاحتلال الإسرائيلي المكشوف لجنوب لبنان. غزت إسرائيل الجنوب، وبحكم المطامع، كانت تطمح، في رأيي، إلى إقصاء الضيف والمضيف، بينما كانت ضحايا اللبنانيين وتضحياتهم وعذاباتهم مجرد أضرار جانبية بقيمة النفقات النثرية. لذلك، فإن دعوة لبنان أمام مجلس الأمن هدفت أساسا إلى لبننة الجنوب، وليس إلى تدويله أو تدويل لبنان بأكمله، كما يقول السفير الراحل غسان تويني. وتعاطت الديبلوماسية اللبنانية آنذاك مع المواقف التالية:

أولا، انقسامات وتناقضات ومزايدات عربية، وتلاحق متغيرات إقليمية.

ثانيا، إلحاح بعض العرب، ومنهم أسماء بارزة، على تجاوز لبنان لعرض المشكلة الفلسطينية، على حساب أولويات لبنان ومطالبته بقوات حفظ السلام.

ثالثا، تأييد أميركي للبنان ضمن فرز دقيق لمصالح الولايات المتحدة، أدى إلى اعتماد القرار 425 بصياغة أميركية تتبنى مطالب الحكومة اللبنانية والمفصلة في مذكرات الوزير فؤاد بطرس (الصفحة 275).

كان الانتشار صعبا ومحفوفا بالمخاطر، واضطرت قوات حفظ السلام إلى التعاطي مع إسرائيل والفلسطينيين والعناصر المسلحة، فكان الانتشار يتعثر كلما استؤنفت المعارك والاعتداءات والقصف الإسرائيلي المتمدد، كما حصل عام 1981، الذي تميز بثبات التأييد الأميركي، كما يتبين من خلال واقعتين:

الأولى، تصريحات وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ والناطق باسم وزارة الخارجية، المستقرة على تعزيز دور اليونيفيل وتوسيع إطار مسؤولياتها.

الثانية، تنبيه السفير الأميركي في بيروت، الرئيس الياس سركيس، إلى أنه إذا قررت السلطة اللبنانية سحب القوات الدولية ورفض التمديد، فستكون لهذه الخطوة الخطيرة عواقب وخيمة، (مقدمة كتاب قرارات مجلس الامن حول لبنان الجزء الاول للسفير عفيف أيوب). ولهذه الرسالة في رأيي معنى آخر، اذ تبين لي أن سفيرنا لدى الامم المتحدة غسان تويني كان قد استفز نظيره الأميركي في نيويورك عندما أبلغه بأن لبنان سيرفض التمديد الآلي للقوات الدولية، وقد يضطر إلى سحبها إذا ظلت عاجزة عن القيام بالمهام المنوطة بها، فأتى الرد إلى الرئيس اللبناني. لذلك، أخلص إلى حصول نقلة نوعية في المواقف بين 1978 و2025، مع صفاء التأييد العربي، ولا سيما الخليجي، للبنان، مع الإدراك بأن لدى الدول العربية، مشكورة، اهتماماتها وانشغالاتها في صدر اهتماماتها، على خلفية الحرب المستعرة في المنطقة. كما طرأ تغيير جذري في الموقف الأميركي من اليونيفيل، إلى حد الانفراد بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن برفض تمديد ولايتها.

■ هل تعتقد أن اليونيفيل نجحت في تأدية مهامها أو فشلت؟

□ لو فشلت اليونيفيل، لما أبدت 14 دولة في مجلس الأمن مؤخرا خشيتها من انسحابها وترك الفراغ وراءها. مجلس الأمن ليس محكمة عدل، وإنما هو هيئة مسيسة حتى أخمص قدميها، وبحكم حق النقض، جنح نحو الهيمنة الأحادية. هكذا أقرأ القرار الاخير الخاص باليونيفيل رقم 2790 الصادر عام 2025 الذي تحدث عن نهاية ولايتها في آخر السنة الجارية. لا شك في أن لليونيفيل نواقص، وأن مهمتها لا تزال ناقصة، وإنما الحكم المسيس بفشل اليونيفيل، من دون الأخذ في الاعتبار عوامل النجاح التي تتعدى القوة الدولية، هو حكم جائر. بالطبع لدي قناعتي، وإن كنت أعتقد أن أي جواب قاطع يبقى مرهونا باختمار القرارات الدولية مع مرور الوقت، وما سيكشفه المستقبل عن مهام تلك القوة. ولكن، بالقدر الممكن، أشير إلى تقييم أدائها بين مؤيد ومتحفظ ومنتقد. لقد اثنت الأمم المتحدة على تمكن القوة من تيسير وتثبيت الاستقرار النسبي على امتداد الخط الأزرق، واحتواء تصاعد التوترات. وينتقدها البعض لعجزها عن ضمان إنشاء منطقة خالية من أفراد ومسلحين أو معدات أو أسلحة، بخلاف ما يخص الحكومة، استنادا إلى الفقرة الثامنة من القرار 1701. وتتهمها إسرائيل بأنها ساهمت في تعزيز قدرات حزب الله، ويلومها آخرون لفشلها في حث إسرائيل على الانسحاب من الجنوب، تأكيدا لسيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب الوطني. أما لبنان، فبقي وفيا لقناعاته، حريصا على موقعه في كنف الشرعية الدولية، متمسكا بطلب تمديد ولايتها ومقدرا مساعدتها. ومهما كانت المواقف والتقييمات، لا يجوز التغاضي عن تضحيات اليونيفيل، وضحاياها البالغ عددها 348 لغاية نيسان 2026، والتعديات والاعتداءات الإسرائيلية المتعمدة على مراكزها، والاحتكاكات مع عناصرها ودورياتها في الجنوب. ولا يجوز إغفال مساعدتها للجنوبيين عبر الخدمات الصحية والاجتماعية والبيئية، والمشاريع الإنمائية والحرفية، ومشاريع الأثر السريع، وإزالة الألغام والقنابل العنقودية والقذائف غير المنفجرة. والأهم، التزامها قواعد الحوار والإقناع والحياد في أداء مهامها، من دون استعمال القوة. يتوجب، في رأيي، تبديد بعض الالتباس العالق في الأذهان في شأن موضوع السيادة. فاليونيفيل لم تأت إلى لبنان لتحل مكان الحكومة اللبنانيةَ. فبسط السيادة، وفق القرار 1701، ولا سيما الفقرة 11 منه، هو مسؤولية حكومية منوطة بالقوات المسلحة اللبنانية، وليس باليونيفيل التي تتولى المساعدة والمؤازرة، آخذا في الاعتبار كل ما تقدم والأسباب الموجبة لمجيئها. أعتقد أن اليونيفيل تصرفت كقوة موحدة لمجلس أمن غير موحد، كما قال غسان تويني في مقدمة كتابه Peacekeeping-Lebanon، كما اضطلعت بمهامها بكل احتراف ومسؤولية، وإن يكن التفوق في النجاح المنشود مرتبطا بإكمال المهمة، وبعوامل تتجاوز اليونيفيل لتشمل أيضا الدولة المضيفة، لبنان.

السفير اللبناني الأسبق في الأمم المتحدة في جنيف جبران صوفان.

> **أصر لبنان في مراجعته مجلس الأمن عام 1978 على لبننة الجنوب وليس تدويل لبنان بأكمله**

■ ما هي مواصفات القوة البديلة التي يمكن أن ترث اليونيفيل ومرجعيتها؟

□ على صعيد الأمم المتحدة، سبق للأمين العام للأمم المتحدة، بموجب رسالة مؤرخة في الأول من حزيران 2026، أن اقترح على مجلس الأمن الدولي سلسلة خيارات مفصلة لإنشاء وجود نظامي تابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، بهدف رصد التطورات على طول الخط الأزرق والمراقبة، ولا قرار حتى الساعة في شأنها. وإن كانت الدول الأعضاء في المجلس متوافقة على أن خيارا أمميا ومتصلا بالقرار 1701 هو الأنسب، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية. لقد سبق لبعض الدول، عبر مندوبيها، أن نبهت خلال جلسة المجلس في 28 آب 2025 إلى مخاطر الفراغ، وقد استمعت إلى سفير الجزائر الذي دعا إلى إبقاء خيار إعادة تمديد ولاية اليونيفيل مفتوحا، وهو، في رأيي، الحل الأفضل والخيار الأول للدولة اللبنانية. وفيما يتمسك لبنان بالحد الأدنى بقوة أممية في الجنوب لمهام المراقبة والإفادة ◄

◄ والتنسيق والاتصال، لا بد من الإشارة إلى أن تلك المهام باقية بعد توقف عمل اليونيفيل، لأنها منوطة أصلا باختصاص هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وهي الآلية التي أنشأها مجلس الأمن عام 1948 لمراقبة وقف الأعمال العدائية في فلسطين وبين إسرائيل والدول العربية: مصر والأردن وسوريا ولبنان، بموجب قراره رقم 50 تاريخ 29 أيار 1948. وعاد، فأضاف عليها الصفة المستدامة بموجب قراره رقم 73 عام 1949، لمراقبة اتفاقيات الهدنة العامة لعام 1949، ومنها الاتفاقية بين لبنان وإسرائيل. وقد استعانت اليونيفيل منذ اليوم الأول لتأسيسها بمراقبي هيئة الأمم المتحدة للعمل تحت قيادتها التشغيلية، والذين يستمرون في أداء مهامهم على طول خط الهدنة تحت إشراف الهيئة المذكورة بعد انتهاء ولاية اليونيفيل. ويقتضي هنا مراجعة تقرير الأمين العام المرفق بالقرار 426 الصادر عام 1978.

■ هل من سوابق يمكن العودة إليها في هذا الاتجاه؟

□ الحديث عن وجود نظام دولي للبنان خارج الأمم المتحدة لم يتوفر بعد، ذلك ان الأفكار الأوروبية المطروحة لم تستقر بعد على تصور نهائي ملموس، سوى استعداد فرنسي وإيطالي وألماني، مع غيرهم من الدول، للمساعدة، دون أن يعني ذلك تولي مهام عسكرية وسيادية نيابة عن القوات المسلحة اللبنانية. وان اشرنا الى سابقة نستذكر القوات المتعددة الجنسيات في لبنان، التي انشئت عام 1982 بموجب اتفاقيات ثنائية عبر تبادل المذكرات بين لبنان والدول المساهمة فيها: الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وإيطاليا، ولاحقا بريطانيا، من دون الحاجة إلى قرار لمجلس الأمن في هذا الصدد، وإن يكن لبنان قد أبلغ المجلس في تاريخ 1 أيلول 1982 بأن انتشارها يتماشى مع قرار المجلس رقم 521 الصادر عام 1982. اذاً لدينا تجربة سابقة في هذا الشأن، والمهم أن نتعلم من التجارب.

عندما اشتكى لبنان أمام مجلس الأمن عام 1978 كان يعاني احتلالين: اسرائيلي وفلسطيني

■ هل من آلية محددة لتصفية منشآت اليونيفيل؟ وهل يمكن للبنان الاستفادة منها؟

□ إن عملية تصفية موجودات بعثة حفظ السلام متشعبة ودقيقة، سواء لناحية ملكية الموجودات والأصول وحالتها، أو لناحية مضمون مذكرات التفاهم الموقعة بين الأمم المتحدة والدول المساهمة فيها، وتجري وفقا لقواعد صارمة ولمساءلة الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي يعود إليها البت بالتمويل والمساءلة المالية. والأمين العام للأمم المتحدة يلتزم، لدى انتهاء التصفية، بتقديم تقرير شامل إلى الجمعية العامة للمصادقة عليه وإبراء ذمة بعثة السلام. ومن حيث عملية التصفية، يمكن تلخيصها كالتالي: تفرز الموجودات إلى عدد من الفئات على أساس معايير الجودة والحاجة والملكية وكلفة الشحن، وتبعا لعامل الأولوية، تنقل الموجودات والعتاد والآليات والمعدات وما شابه إلى بعثة سلام أخرى، أو تحفظ في مراكز خدمات كاحتياطي استراتيجي. وفي فئة ثانية، ترد الموجودات التي تحول إلى أنشطة أو برامج تابعة للأمم المتحدة، شرط إثبات الحاجة إليها. ويمكن، ضمن فئة ثالثة، بيع موجودات البعثة أو التبرع بها إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أو إلى منظمات دولية غير حكومية معتمدة لديها. وفي الفئة الرابعة، تدخل الموجودات والمعدات والأجهزة والعتاد التي لا تحتاج إليها الأمم المتحدة أو تكون فائضة أو غير قابلة للنقل، فيمكن التصرف بها تجاريا أو التبرع بها إلى الدولة المضيفة. وحيث أنه يمكن إبقاء بعض الموجودات من عتاد ومعدات وأجهزة وآليات وغيرها، في الدولة المضيفة، بادر سفير لبنان لدى الأمم المتحدة في نيويورك، أحمد عرفة، منذ بضعة أشهر، إلى إجراء الاتصالات بالأمانة العامة للأمم المتحدة بهدف إفادة لبنان، ما أمكن، من القواعد التي ترعى تصفيتها، ولي ثقة بأن تتكلل جهود السفير بالنجاح.

الصلف

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الأمم المتحدة ناضلت لتحقيق الأمن والإستقرار الدوليين فهل صمدت مرجعيتها أمام هيمنة الدول الكبرى؟

عام 1945، تأسست منظمة الأمم المتحدة بهدف صون السلم والأمن الدوليين وتطبيق القرارات الدولية بوقف الحروب، وكانت المرجعية الأساسية في حل مختلف النزاعات. وعلى الرغم من انها تمكنت من معالجة عدد من القضايا الشائكة، إلا أن هيمنة الدول الكبرى من خلال امتلاكها حق النقض "الفيتو" كبلت مسيرتها وأفشلت قراراتها

اكثر من سؤال يدور عن دور هذه المنظمة، وما اذا كانت لا تزال مرجعية لفض المشكلات ووقف الحروب، لكن الوقائع على الأرض أظهرت عدم قدرتها على ذلك في أحيان كثيرة. "الأمن العام" التقت مندوب لبنان السابق لدى الأمم المتحدة السفير الدكتور هشام حمدان.

■ هل لا تزال منظمة الأمم المتحدة مرجعية للأمن وحل الأزمات الدولية، أم انتقلت الى الدول الكبرى؟

□ تبقى الأمم المتحدة المرجعية الأولى في العالم لحفظ الأمن والسلم الدوليين. تبدل الواقع الدولي كثيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن الأمم المتحدة وميثاقها ظلا الثابت الراسخ في كل التحولات. فمن دون هذا النظام، يتحول العالم الى حالة من الفوضى تؤدي حتما إلى حرب عالمية. كنت أمثل لبنان في الامم المتحدة مع بدايات نهاية الحرب الباردة والإنتقال الى النظام الدولي الجديد. شكل ذلك التحول ذروة النصر للولايات المتحدة الأميركية، والمعسكر الغربي، ورغم ذلك كانت واشنطن ودول الغرب أكثر المتمسكين بنظام الأمم المتحدة، والسبب هو أن هذا النظام، الذي شارك لبنان في إعداده كعضو مؤسس في الأمم المتحدة وفي مؤتمر تأسيسها في سان فرنسيسكو عام 1945، يؤطر المفهوم الحضاري الدولي للعلاقات الإنسانية، وعلاقات الدول، ونظام الأمن والسلم الدوليين. الأمم المتحدة هي المرجعية الأساسية لتسوية النزاعات، وتحديد حقوق الدول وواجباتها في علاقاتها مع بقية أعضاء المجتمع. لكن تشابك المصالح بين الدول الكبرى لعب أحيانا دورا سلبيا في إمكان اعتماد مواقف موحدة بإزاء التعامل مع القضايا التي تعرض أمام الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن المخول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، التقرير عن قضايا تهديد أو خرق الأمن والسلم الدوليين في العالم. فبعضها تحقق بالإجماع كما حصل عام 1948 بالنسبة الى إنشاء دولة إسرائيل ومن ثم في عام 1949 بغية مواجهة الحرب العربية - الإسرائيلية، والحرب الهندية - الباكستانية. لقد أمكن فرض اتفاق هدنة بين لبنان وعدد من الدول العربية الأخرى وإسرائيل، باعتماد المادة 40 من الفصل السابع من الميثاق. وهذا ما جعل اتفاق الهدنة ساريا إلزاميا على الأطراف المعنية حتى تاريخه، وهو الذي حمى ويحمي الحقوق الوطنية والسيادية للبنان في وجه إسرائيل وغيرها. أما عندما اختلفت المصالح، فإن مجلس الأمن إتخذ قرارات لم تنص على مادة مرجعية في الفصل السابع، فاختلفت نظرة الدول لهذه القرارات. البعض اعتبرها قرارت غير إلزامية، والبعض الآخر اعتبرها مجرد توصيات في إطار الفصل السادس للميثاق. وعليه، إعتمد تنفيذها على تجاوب الأطراف المعنية. هذا ما انطبق على القرارات 242 و425 ومن ثم 509 و1701. في مثل هذه الحالة، أصبح دور القوى الكبرى أكثر حيوية وفاعلية، فهذه القوى تحولت إلى أداة تنفيذ أو إعاقة للقرارات وفقا للظروف. من هنا يبرز مفهوم القوات المتعددة الجنسيات، ومن هنا ظهر وكأن هذه القوى هي التي تتحكم بمسار القضايا الدولية. بالنسبة إلى لبنان ودول الشرق الأوسط، تلعب الولايات المتحدة الدور الأبرز في عملية تنفيذ القرارات، نظرا إلى علاقاتها الوثيقة مع الأطراف المعنية.

■ ما هو دور هذه المنظمة اليوم في ظل الصراعات المتنقلة في العالم والمنطقة؟

□ إن الحديث عن دور الأمم المتحدة في ظل الصراعات القائمة في العالم يحتاج إلى مجلدات. وحيث أنني كنت أدرك غياب المعلومات عن الرأي العام في لبنان، قمت بنشر سلسلة من الكتب تعرف بهذا الدور، منها كتاب عن المنظمات التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنيف، وآخر عن دور قوات الطوارئ الدولية (اليونيفيل)، وثالث عن دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، ورابع عن دور الأمم المتحدة على مشارف القرن الحادي والعشرين، وخامس عن دور الأمم المتحدة في شأن قضايا لبنان والشرق الأوسط. في الواقع، إن الأمم المتحدة لا تتصدى فقط لحالات النزاع المسلح وإنما تعمل أيضا لمنع النزاعات من خلال الديبلوماسية الوقائية. هناك أحكام عديدة في ميثاق الأمم المتحدة تتحدث عن دور المنظمة في تنظيم العلاقات بين الدول، إضافة إلى مقررات وتوصيات ومعاهدات أشرفت عليها الأمم المتحدة لمنع الإحتكاكات والنزاعات. كما أن هناك أحكاما عديدة تتحدث عن تسوية المنازعات بالطرق السلمية عندما تحصل بين الدول، وتشرح الدور الذي تلعبه كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة في هذا الصدد. تبقى الجمعية العامة المنبر الرئيسي لشرح مواقف الدول ومطالبها. فمنها تتفرع ست لجان معنية بمتابعة مختلف المواضيع والقضايا التي يعنى بها العالم بأسره، ودراسة ما تتوصل إليه الوكالات المتخصصة والهيئات الفرعية الناشطة ضمن منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. في الجمعية العامة، ترتسم المبادئ العامة الرئيسية للنظام الدولي. أما مجلس الأمن، فيتمتع بدور أساسي لاتخاذ القرارات الحازمة والحاسمة والإرشادية للدول في حالة المنازعات التي تهدد، أو يمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين. فهو مخوّل اتخاذ قرارات ملزمة لانهاء نزاع ما، وأحيانا يمكن ان تكون قراراته موجعة. فمجلس الأمن هو من اقر الهدنة كما أشرنا سابقا، وهو الذي فتح الباب أمام إجراءات موجعة ضد العراق عام 1990 وقراراته هي التي أعطت الولايات المتحدة الشرعية لمهاجمته في اطار تحالف دولي، ووضعت عليه عقوبات قاسية. ثمة دور للمجلس الإقتصادي والإجتماعي لتنظيم العلاقات الإقتصادية ومواضيع التنمية ومعالجة الفقر والتلوث البيئي، وكلها من العوامل

مندوب لبنان السابق لدى الأمم المتحدة السفير الدكتور هشام حمدان.

الأمم المتحدة هي المرجعية الأساسية لتسوية النزاعات

الأساسية للحروب والنزاعات. كذلك هناك دور محكمة العدل الدولية لتسوية النزاعات القانونية بين الدول، والتي لولاها لكان يمكن لهذه النزاعات أن تتحول إلى مواجهات عسكرية. في هذا الإطار، يجب الإشارة إلى أن ما يتم تداوله عن ترسيم حدود بين لبنان وإسرائيل يجافي الواقع، ويضر المصالح الوطنية السيادية للبنان. فالحدود بين لبنان وإسرائيل تم ترسيمها في اتفاق الهدنة، وهي ذاتها التي أقرت دوليا في إطار ترسيم الحدود المعترف بها دوليا بين لبنان وفلسطين التاريخية منذ عام 1923. وعليه، يجب استبدال عبارة "ترسيم الحدود" بعبارة "إظهار الحدود". نحن في حاجة الى إظهار الحدود، وهذا أمر قانوني وليس سياسيا. فإذا لم يتم التوافق في إظهار الحدود بين لبنان وإسرائيل في إطار آلية الهدنة، من الواجب اللجوء إلى مجلس الأمن لإحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية وفقا للمادة 37 من الميثاق. هذا نزاع قانوني وليس نزاعا سياسيا. من الضروري الإشارة في إطار هذا السؤال، الى دور الأمم المتحدة في موضوع بناء السلم، وبخاصة بناء السلم بعد النزاع. هذا الدور أدرج مؤخرا (عام 1994) في نظام عمل الأمم المتحدة، وهو يتعلق بمساعدة الدول التي تعرضت للحروب الأهلية (32 دولة بينها لبنان) بهدف إعادة تأهيل نظمها الوطنية وإعادة بناء اقتصادها ومؤسساتها للإنخراط الآمن في المسيرة السياسية والإقتصادية والإنمائية الدولية المعاصرة. كذلك تسعى الجمعية اللبنانية لبناء السلام، كمنظمة أهلية غير حكومية وبالتعاون مع الهيئات الأكاديمية، لصياغة مشروع الاستراتيجيا الوطنية الشاملة في هذا الصدد، وتتطلع إلى الحكومة لقيادة هذا المسار وتحقيق هذه الاستراتيجيا من اجل تقديمها إلى الأمم المتحدة لتتبناها وتساعد في تمويلها وتنفيذها.

■ في ظل التجارب التي خاضتها الأمم المتحدة على مر التاريخ، هل كان المطلوب إفشال مهامها؟

□ لم يكن لأي طرف مصلحة في إنهاء الامم المتحدة. كانت هذه الهيئة الدولية افضل وسيلة لمنع تحول الحرب الباردة الى حرب ساخنة ونووية. لا شك في ان الدول الكبرى منعت احيانا كثيرة الامم المتحدة من لعب دورها الكامل، كما في حالة الصراع العربي – الإسرائيلي، لكن المشكلة لم تكن في معاندة دور المنظمة الدولية بل في منع الانسياق نحو قرارات غير واقعية تبقى حبرا على ورق. لقد تمكنت الامم المتحدة عام 1948 من وقف الحرب العربية - الاسرائيلية وفرضت حلولا لتسوية النزاع، لكن الانقسام بين الأطراف المعنية منع المنظمة من تحقيق مهمتها. كما تمكنت ◄

شرعة حقوق الإنسان عام 1948 من خلال الدكتور شارل مالك، وقد تم أيضا إقرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وجرى تنظيم موضوع مواجهة الإرهاب وغيرها من القضايا الدولية التي تهم البشرية.

■ أين نجحت وأين فشلت؟

□ لا أعتقد أن الأمم المتحدة فشلت في مهامها، بل الدول هي التي فشلت في احترام مسؤولياتها وواجباتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة. إعتماد الفيتو من دولة عظمى لا يعتبر فشلا للأمم المتحدة، بل هو فشل للدول التي كلفها الميثاق نظرا إلى موقعها الدولي، أن تشرف على حماية الأمن والسلم الدوليين. من الخطأ تحميل الأمم المتحدة مسؤولية تلكؤ الدول وفشلها في تنفيذ التزاماتها، فهي هي إطار تعاقدي للدول الأعضاء وليس لديها آلية مستقلة لفرض تنفيذ القرارات. لبنان من الدول الصغيرة النامية ويحتاج كثيرا إلى الأمم المتحدة. من واجبنا رفض تحميل الأمم المتحدة مسؤولية ما يقوم به الكبار. غالبا ما ندفع ثمنا غاليا لتجاوز هذه الدول الأمم المتحدة وقراراتها، فكيف إذا لم تكن موجودة؟ أما نجاحاتها فعدد ولا حرج. ففي هذا الإطار، علينا أن نتذكر أن الأمم المتحدة هي منظومة تتألف من هيئة الأمم المتحدة ومن منظمات فرعية عدة أو تابعة لها، بينها الوكالات الدولية المتخصصة والهيئات المشرفة على تنفيذ الإتفاقات والمعاهدات الدولية.

■ ما هي الإمكانات المتاحة كي تعود لتأدية دور في المرحلة المقبلة؟

□ لم تتوقف الأمم المتحدة عن لعب دورها اطلاقا. المهم أن نعرف ماذا نريد منها، وكيف نستفيد من آلياتها، وكيف يمكن استغلال عطاءاتها، وما تتمتع به من قدرة تنسيق وتوزيع للأدوار، وجمع الخبرات والطاقات التي نحتاجها.

◄ الامم المتحدة عام 1978 من وقف الغزو الإسرائيلي للبنان، وارسلت قوة دولية لاعادة السلام إلى لبنان وفقا لاتفاق الهدنة لعام 1949. لكن عدم الالتزام بقرارات الامم المتحدة أبقى الجرح مفتوحا. النظرة الى دور الامم المتحدة من منظار المصالح الخاصة يبعث إلى الإحساس بفشل المنظمة. أما إذا تم النظر إلى دورها بمنظار التوازن في المصالح، فيمكن القول انه دور ممتاز. نحن مثلا نشكو من أن الامم المتحدة لا تفرض على اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة، لكن إسرائيل تحتج من جانبها بأن الطرف الآخر لا يلتزم احترام حقها في الوجود وحقها السيادي في الأمن والاستقرار. لذا، على من يطالب بحقوق ان يقبل بما عليه من واجبات.

■ لماذا لم تعدل في صلاحياتها كي لا تصاب بخيبات، ام ان الأمر كان متعذرا؟

□ عدلت الامم المتحدة كثيرا من صلاحياتها. ولعل أهم ما قامت به في السنوات الماضية هو تنظيم مؤتمر دولي لإنشاء محكمة جنائية دولية غطت فراغا ظل قائما منذ محاكمات نيرومبورغ عام

تشابك المصالح لعب دورا سلبيا في اعتماد مواقف موحدة بإزاء قضايا الأمم المتحدة

1945. وقد كان لي شرف تمثيل لبنان لمدة 5 سنوات لإعداد النظام الأساسي للمحكمة. منعت المحكمة الحصانة وقد خولت ملاحقة الأشخاص في أرفع المناصب والمراتب السياسية إذا ارتكبوا جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم إبادة أو جرائم عدوان. هذه هي المحكمة التي تلاحق نتنياهو في ما ارتكبه من جرائم في غزة. كما دارت مناقشات منذ سنوات لإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن ولا سيما لإسقاط حق النقض الفيتو، وتم اعادة تنظيم لجنة حقوق الإنسان واقامة مجلس حقوق الإنسان بصلاحيات أوسع وأكثر تأثيرا. لبنان شارك في صياغة

تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

ما جدوى جلسات المناقشة والمساءلة النيابيّة؟ مكاشفة ومصارحة وتمسّك بالأصول الدستوريّة والقانونيّة

بعد جلسة مناقشة عامة استمرت يومين تحدث فيها 59 نائبا وكانت منقولة مباشرة عبر وسائل الاعلام، جدد مجلس النواب الثقة في الحكومة بـ 68 صوتا مقابل 12 حجبوا الثقة وامتناع نائبين. تعتبر هذه الجلسة الثانية التي تخضع فيها حكومة الرئيس نواف سلام للمناقشة وطرح الثقة خلال سنتين، حيث عقدت جلسة مماثلة في تموز عام 2025 وتجددت الثقة بالحكومة بـ69 صوتا حينها ايضا

توزعت مداخلات النواب التي لم تخل من بعض الاستعراض والشتائم والاتهامات المتبادلة، حول ملفات الحرب الاسرائيلية على لبنان والمفاوضات المباشرة وحصر السلاح في يد الدولة، الى جانب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعلاقة مع سوريا وملف النازحين واعادة الاعمار.

وكانت لرئيس الحكومة كلمة في مستهل الجلسة، واخرى في نهاية المداخلات النيابية وقبيل التصويت على الثقة، شكر فيها "كل من قدم نقدا بناء"، وقال: "المواطن الذي يطالب بوجود الدولة محق، كما ان الشاكي من غيابها محق في شكواه".

واوضح ان "الاطار الثلاثي هو اطار سياسي للمفاوضات وليس اتفاقا او معاهدة بالمعنى القانوني، مؤكدا ان "موقفنا على طاولة المفاوضات يكون اقوى عندما نكون جميعا خلف الدولة، وانا لا ادعي ان النتائج التي نريدها قد تحققت. فالاعتداءات لم تتوقف واسرائيل لم تنسحب بعد من كامل الاراضي اللبنانية".

في اطار الاستفسار عن الاسئلة التي يتناقلها الاعلام والرأي العام عن الجدوى من انعقاد مجلس النواب في جلسات مناقشة عامة أو مساءلة للحكومة واستجوابها، طالما انها لا تصل الى النتائج المرجوة منها، "الامن العام" التقت عددا من النواب من كتل مختلفة، جاءت اجاباتهم على الشكل التالي:

درغام: نمارس دورنا كمعارضة

عضو كتلة "التيار الوطني الحر" النائب اسعد درغام، اكد ان التيار يمارس دوره كمعارضة في ممارسة اللعبة الديموقراطية التي ينص عليها النظام الداخلي لمجلس النواب.

واعتبر "أننا كتيار وطني حر من بادر وطلب جلسة استجواب حوّلها الرئيس بري الى جلسة مناقشة عامة. مَن تحدث من الزملاء النواب من الكتل والقوى الاخرى، ممثلون جميعها في الحكومة، وبالتالي تحولت الجلسة الى مزايدات وشعبوية. لو كان الرئيس بري حجب الاعلام والنقل المباشر لوقائع الجلسة لكان ثلاثة ارباع من تحدث لم يقدم على الكلام. للاسف تحولت جلسة مزايدات وشعبوية وسوق عكاظ، وبالتالي لن يتغير شيء في الجوهر من جلسة كهذه، وانما كلمة رئيس التيار عبرت بشكل كبير عن هواجس اللبنانيين كافة وليس فقط التيار الوطني الحر. نحن نمارس العمل البرلماني بأبهى صوره، ونحن المعارضة الوحيدة في مجلس النواب، وبالتالي نلعب الدور المفروض ان نلعبه كمعارضة. لقد حوّلنا 28 سؤالا منها الى استجوابات موزعة على 10 محاور: المال والاقتصاد، الخارجية والمغتربون، العدل والقضاء، الطاقة والمياه، النازحون، التربية، التعيينات، السلاح،

عضو كتلة "التيار الوطني الحر" النائب اسعد درغام.

الطائف واللامركزية وملفات مختلفة. جلسة المساءلة للحكومة أو مناقشتها تأتي انطلاقا من المبادئ الديموقراطية والاصول في الرقابة والمعارضة، اذ ينص النظام الداخلي على عقد جلسة مساءلة كل ثلاث جلسات تشريعية، فيما مرّت خمس جلسات. كما اننا، كنواب معارضة، وجهنا ثلاثة كتب وطلبات في هذا الاطار، انطلاقا من ان دور مجلس النواب هو مراقبة الحكومة ومحاسبتها، وليس التشريع

> **الجلسة تحولت ويا للاسف الى مزايدات وشعبوية وسوق عكاظ**

أبوالحسن: تسحب النقاش من الشارع

امين سر "اللقاء الديموقراطي" النائب هادي أبو الحسن، رأى ان هذا النوع من الجلسات مهم ويسحب النقاش من الشارع الى داخل المؤسسات رغم الانقسام، في انتظار الوصول الى تسوية سياسية.

وأشار الى أنه "وفق النظام الداخلي لمجلس النواب كل ثلاث جلسات تشريع تستلزم جلسة مناقشة عامة، وحسنا فعل الرئيس بري كي يسحب النقاش من الشارع الى المجلس النيابي وهذا شكل من اشكال الحوار الداخلي، ولو كان احيانا غير مضبوط الايقاع في المطلق. المهم ان الحكومة باقية والدولة مستمرة، ونقول كل شيء يسير بشكل ديموقراطي، وتحت قبة البرلمان فلا نخفي شيئا في داخلنا بل نقوله للعلن وللشعب اللبناني ونتصارح في ما بيننا. المهم ان نحترم بعضنا البعض وان نصل الى تسوية. نحن كلقاء ديموقراطي حددنا خارطة طريق انقاذية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نأمل ان يعودوا اليها وان يحاولوا ان يأخذوا بها. هناك انقسام كبير في البلد وهناك رأيان ولا تسوية حتى الآن. كما نؤكد ان لا مكان للمساومة أو المسايرة في قرار حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية وحدها، وان هذا المسار يحتاج الى جدولة زمنية محددة من دون ادارة الظهر للهواجس. كما حذرنا من أن لبنان يواجه مازقا كبيرا بسبب تعثر المفاوضات وانسداد افقها، مع عدم الموافقة فقط. لكن البعض اراد تحويل هذه الجلسة الى جلسة مزايدات للاسف، فنحن عرضنا من خلال الوقائع والمعطيات وجهة نظرنا وكيف ان الموازنة التي تدرسها الحكومة هو دليل على ان الحكومة تدير الازمة ولا تعالجها، واعتمادها على الضرائب غير المباشرة على حساب المواطنين، اضافة الى التخبط في ادارة الملفات، مثل الكهرباء والتربية وغياب الخطط الاصلاحية والتدقيق الجدي".

امين سر "اللقاء الديموقراطي" النائب هادي أبو الحسن.

> **ثمة انقسام كبير في البلد وهناك رأيان ولا تسوية حتى الآن**

على "اتفاق الاطار" لأن المطلوب مسار تفاوضي واضح يضمن استعادة الحقوق كاملة وحفظ السيادة. كذلك شددنا على ان انقاذ لبنان والحفاظ على صيغة العيش المشترك، فيما تحرير الاراضي يحتاج الى نهج مختلف كليا والعودة الى الثوابت الدستورية ووحدة الموقف ودعم الاستقرار. طالبنا اصدقاء لبنان بدعم للجيش للقيام بالمهام الموكلة اليه، وشددنا على ان حماية لبنان والحفاظ عليه تكون بالعودة الى الثوابت التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني والدستور". ◄

كرم: ممارسة للعبة الدستورية

عضو تكتل "الجمهورية القوية" النائب فادي كرم.

عضو تكتل "الجمهورية القوية" النائب فادي كرم، اكد ضرورة ممارسة الاصول الدستورية على الرغم من تعقيدات التركيبة اللبنانية لأنها تبقى افضل من ايقافها وتجاوزها.

وقال: "اتفهم هذا السؤال لأن اللعبة الديموقراطية المؤسساتية في لبنان مقتولة امام لعبة المحاصصة ولعبة التحاصص ولعبة التفاهمات التي كانت تسمى في مرحلة معينة "الترويكا" وغيرها. التركيبة اللبنانية صعبة، ومع هذه التركيبة الحالية من الصعب أن تمارس اللعبة الدستورية بشكل صحيح، لكن أن نلجأ الى ايقاف اللعبة الدستورية فهذا يكون اخطر، وبالتالي علينا الحفاظ على اللعبة الدستورية كما هي واللعبة الديموقراطية كما هي. مسموح في دستورنا أن يحصل هذا النقاش، ومن الضروري أن يحصل هذا النقاش لأنه امر صحي ويؤدي الى نتيجة افضل. يجب أن نبقى مصرين على ان تتم هكذا عملية مناقشة الحكومات وتتم مساءلتها، مما قد يؤدي الى اسقاط حكومات أو منحها الثقة. ما هو بارز

> **ممارسة الاصول الدستورية والبرلمانية افضل واقل كلفة من تعليقها وتجاوزها**

اليوم، ان التفاهمات السياسية الاكبر حاليا تقضي ببقاء الحكومة، اما هذه الجلسة فأصبحت نوعا من المبارزة الكلامية التي لا تفضي الى شيء لأن القرار متخذ قبل انعقادها. ركزنا في هذه الجلسة على دعم المسار السيادي والدفع باتجاه تعزيز مؤسسات الدولة وعلى اهمية استمرار عمل الحكومة الحالية، مع ضرورة الانتقال الحاسم من مرحلة اعلان النوايا والقرارات الى مرحلة التنفيذ الفعلي لبناء الدولة، مع التأكيد على ان مدخل التعافي الحقيقي واستعادة الثقة العربية والدولية بلبنان يبدأ حصرا ببسط سلطة الدولة وحدها على كامل اراضيها، وجعل قرار السلم والحرب بيد المؤسسات الرسمية وحدها. ختاما، ان ممارسة الاصول الدستورية والبرلمانية، كما ينص عليها الدستور والنظام الداخلي، تبقى افضل بكثير واقل كلفة من تعليقها وتجاوزها".

خريس: تفيد رغم الاختلافات

عضو كتلة "التنمية والتحرير" النائب علي خريس.

عضو كتلة "التنمية والتحرير" النائب علي خريس، شدد على ان هذا النوع من الجلسات مفيد، علما أن الجلسة جاءت نتيجة مطالبة عدد من النواب والكتل وبالتفاهم بين رئيسي المجلس النيابي والحكومة.

ولفت الى أن "هناك مطالبة من مجموعة كبيرة من النواب والكتل النيابية بضرورة عقد جلسة مناقشة عامة للحكومة. وبناء على طلب هذه المجموعة حصل اتفاق بين رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة على عقد هذه الجلسة. هذه الجلسة تخلق جوا من التوضيحات والاضاءات على ملفات كثيرة على الرغم من وجود اختلافات متعددة، فلنعترف بأن الجميع لا يقرأون في كتاب واحد، بل في كتب عدة. فهناك من يعتبر أن المفاوضات

المباشرة لم تعط نتيجة والبعض الآخر يرى أنها يمكن ان توصل الى نتيجة، اضافة الى امور اخرى لها علاقة بالاوضاع الاقتصادية والمالية والتربوية والمعيشية مع وضع الجنوب والنزوح، اي ان كل هذه التفاصيل جرى الحديث عنها في هذه الجلسة. انا اعتقد ان الحكومة تستفيد من هذه الجلسة نتيجة الاضاءة على امور عدة يمكن ان تعمل على اساسها. موضوع الثقة بحاجة الى تفاهمات سياسية، ونحن في الكتلة نشارك في هذه الحكومة، لكن ذلك لا يمنع من اثارة بعض الملاحظات وهو ما حصل لجهة موضوع ان الدولة اللبنانية تفاوض "تحت

> **يجب دعوة الحكومة الى اتخاذ موقف صارم وموحد لردع الاعتداءات الاسرائيلية**

النار"، وهو ما يجعل موقفها ضعيفا في وجه الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة، كذلك معاناة اهالي الجنوب من الدمار الشامل والغارات التي لا تتوقف، علما انهم يشعرون بأنهم متروكون بلا دعم مالي أو عمل منذ اشهر. بالتالي، يجب دعوة الحكومة الى اتخاذ موقف سياسي صارم وموحد لردع الاعتداءات الاسرائيلية وحماية القرى الحدودية، كذلك التشديد على ضرورة تحصين الموقف الداخلي، ومواكبة تداعيات الحرب والازمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون، كذلك التحديات المالية واليومية التي تواجه عمل المؤسسات والواقع المعيشي الصعب، في ظل استمرار الازمة وتداعيات الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على لبنان".

الصادق: لاستعادة الدور الرقابي

النائب وضاح الصادق.

النائب وضاح الصادق رأى أن هذا النوع من الجلسات لا يسقط حكومات، لأن القرار السياسي هو من يحدد ذلك سلفا.

وقال: "بداية، اوافقك الرأي على السؤال ومضمونه في معظمه. فالمفروض ان تنتهي الجلسة بنتيجة ما، لكن عادة تكون النتيجة عندنا مقررة في السياسة قبل الدخول الى الجلسة، اي انه اذا كان هناك قرار باسقاط الحكومة تسقط بقرار سياسي، والعكس صحيح. بمعنى ان تبقى الحكومة ايضا بقرار سياسي، علما أن هذه الجلسة هي منصة لتعبير النواب عن رأيهم. لكن اليوم، في وجود الاعلام بكثافة، نحن نعبر عن رأينا في كل الاوقات والوسائل والطرق اكثر من فترة الدقائق العشر المتاحة للنائب في هذه الجلسة. ثانيا يجب ان تسمع الحكومة رأي النواب، وانا اعتقد أنها تضيع وقتها مع النواب ان كان رئيس الحكومة أو الوزراء، من خلال الاجتماعات مع النواب لانهم لا يستطيعون انجاز اعمالهم في هذا الوقت ولا يستطيعون رفض طلب النواب. المفارقة ان النواب او بعضهم يحددون رأيهم بالحكومة، ليس من خلال عملها وخطتها وانما من خلال

> **أتمنى أن يسترجع المجلس النيابي دوره في العمل الرقابي ومحاسبة الحكومة**

الخدمات التي تقدمها للنواب. انا اعرف نوابا لديهم مشكلة مع الحكومة لانهم لم يتمكنوا من "المونة" على تزفيت طريق، أو تعيين موظفين، أو غير ذلك. للأسف، هذا الذي يحدد حاليا الموقف من الحكومة، لكن انا اوافق معك انه اذا كنا لا نستطيع طرح الثقة بالحكومة، فعلى الاقل اخراجها ضعيفة مثلا واشهار البطاقة الحمراء في وجهها والقول لها بأنها في حالة الخطر، أو نعطيها ثقة كبيرة. نحن نعرف النتيجة مسبقا، واتمنى ان نكون على الطريق الصحيح، وان يسترجع المجلس النيابي دوره في العمل الرقابي ومحاسبة الحكومة بشكل اساسي. لكني اقول ايضا انه بقدر ما يدخل مستقلون الى مجلس النواب، بقدر ما نستطيع العمل اكثر على المحاسبة".

مقابلة

جورج شاهين
georgestchahine@gmail.com

وزير الإعلام: القانون الجديد محطة تشريعيّة ملتزم العمل على نقاط تحتاج إلى تعديل

بعد فترة تقدم فيها على ما عداه من الخطوات الإصلاحية، دخل قانون الاعلام الجديد منذ بدء العمل به، إثر نشره في الجريدة الرسمية مرحلة جديدة. وقد حضر في الكواليس النيابية والنقابية لتعديل مواده، بعدما لم يتسع الوقت لإجرائها في الجلسة التشريعية الى جانب قوانين اخرى كانت مدرجة في جدول اعمالها

للإضاءة على المرحلة الجديدة التي دخلها القانون بغية تعديل ما يمكن تعديله من مواده، التقت "الامن العام" وزير الاعلام الدكتور بول مرقص.

■ بعد توقيع رئيس الجمهورية قانون الاعلام الجديد، ما هي الخطوات المقررة لبت التعديلات المطلوبة؟

□ بداية، لا بد من التمييز بين أمرين: القانون أصبح نافذا بعد صدوره ونشره في الجريدة الرسمية، وبالتالي نحن أمام نص قانوني واجب التطبيق، وبين بعض التحسينات الإضافية على بعض مواده. لقد قلت بوضوح إن قانون الإعلام الجديد يشكل مدماكا أساسيا ونقلة مهمة في تحديث التشريع الإعلامي. من هنا، ستنطلق مسيرة الإصلاح والتحديث للبت بالتعديلات المطلوبة من بوابة التنسيق مع الكتل النيابية والجهات الإعلامية والنقابية. وقد سبق لي ان اكدت بعد إقرار القانون على ضرورة العمل لإدخال بقية الاقتراحات الإعلامية والنقابية التي لم يأخذ بها مجلس النواب، وفي طليعتها إلغاء أي عقوبة سالبة للحرية في حق الصحافيين والإعلاميين في معرض ممارسة العمل الإعلامي وإعادة تنظيم وسائل الإعلام العام.

■ أحيا القانون الجديد البحث في الكثير من مقومات القطاع الإعلامي، هل يمكن اختصار ما يمكن اعتباره تعديلا جذريا يستحق التوقف عنده كإنجاز؟

□ الإنجاز الأساسي هو أننا انتقلنا من منظومة تشريعية تعود إلى عقود مضت إلى قانون واحد يحاول أن يواكب الواقع الإعلامي الحديث، بما فيه الصحافة الورقية والإذاعة والتلفزيون والإعلام الإلكتروني والمواقع والمنصات الرقمية. على هذه القاعدة، فان القانون الجديد يتضمن إصلاحات جوهرية: اعتماد مبدأ العلم والخبر بدل الترخيص المسبق في مجالات واسعة، تنظيم المواقع الإلكترونية، تكريس مبادئ مهنية جديدة، إنشاء هيئة وطنية مستقلة للإعلام، تنظيم حق الرد والتصحيح والإزالة، وصولا إلى إلغاء محكمة المطبوعات وإعادة تنظيم الاختصاص القضائي. كما ألغى في مواضع مهمة الأحكام الخاصة التي كانت تسمح بتطبيق نصوص عامة من قانون العقوبات على الإعلام بصورة تتعارض مع خصوصية العمل الإعلامي. كذلك، يضع القانون للمرة الأولى إطارا تشريعيا واضحا لمكافحة التحريض على الكراهية والعنف والتمييز، وينظم الإعلام الرقمي بطريقة لم تكن موجودة في التشريع القديم.

■ ما هو الاطار الذي ستعتمده للتعاون بين وزارة الإعلام والمجلس النيابي؟

□ إن وزارة الإعلام ليست صاحبة الاختصاص التشريعي، فهذا الدور يعود دستوريا إلى مجلس النواب، لكن الوزارة تستطيع أن تقوم بدور أساسي في إعداد الدراسات والإقتراحات وصياغة مشاريع التعديل وهذا ما فعلته، ورفعها وفق الأصول الى الجهات المختصة، وأبرز مثال على ذلك هو المواكبة التي قمنا بها والدفع قدما في اتجاه صدور قانون الإعلام الحديث بعد طول انتظار. في المناسبة، أنا أؤمن بأن قانون الإعلام تحديدا يجب أن يكون ثمرة حوار واسع، لأن الدولة لا تستطيع تنظيم الإعلام من دون الاستماع إلى أهل القطاع، كما أن أهل المهنة لا يستطيعون أن يضعوا قانونا من دون الشراكة مع المؤسسات الدستورية.

■ ما هو شكل الحوار الذي ستعتمده مع نقابتي الصحافة ومحرري الصحافة اللبنانية؟

□ الحوار مع النقابتين ضروري ومستمر، وليس مرتبطا فقط بمرحلة إقرار القانون. أنا حريص على أن تكون الملاحظات النقابية جزءا من المسار التشريعي المقبل، لا سيما أن النقابتين تمثلان شريحة أساسية من الجسم الصحافي اللبناني. وقد سبق لي أن نقلت شخصيا إلى مجلس النواب عددا من الملاحظات والاقتراحات النقابية. وما لم يؤخذ به في المرحلة السابقة لا يعني أن البحث به قد انتهى. بالعكس، يمكن إعادة طرحه ضمن مشروع التعديلات المقبلة. المهم أن يكون الحوار مؤسسا على النصوص لا على المواقف المسبقة، وعلى حماية حرية الصحافة من جهة، وضمان المسؤولية المهنية من جهة أخرى.

■ كنت اول من تبلّغ بتوقيع رئيس الجمهورية للقانون الجديد بعد توقعات برده، وقد تعهدت من على منبر قصر بعبدا بالسعي الى تصحيحه، فما هي خارطة الطريق التي ستعتمدها؟

□ ما حصل يجب أن يقرأ بهدوء ومن دون تحميل الأمور أكثر مما تحتمل. كانت هناك نقاشات واسعة وطويلة، وكنت حاضرا في المسار التشريعي ونقلت ملاحظات الجهات الإعلامية والنقابية إلى مجلس النواب. لكن في النهاية، إن مجلس النواب سيد نفسه، وهو صاحب القرار في إقرار النص. بعض الملاحظات أخذ بها، وبعضها لم يؤخذ به. في بعض النقاط حصلت تعديلات خلال المسار التشريعي، لكنها لم تظهر في الصيغة النهائية التي أقرها المجلس. أنا لا أريد الدخول في سجال عند العودة الى المناقشات التي جرت، ما يهمني الآن هو النتيجة التي سنتوصل إليها. هناك قانون صدر بعد طول انتظار، وهناك نقاط تحتاج إلى تعديل، وأنا ملتزم العمل عليها.

■ لماذا لم تراع ملاحظات نقابتي الصحافة والمحررين خلال اجتماعات اللجان النيابية المشتركة؟ وهل صحيح أن ثمة ضغوطا خارجية حالت دون الأخذ بها؟

□ لا أريد أن أبني موقفا على فرضيات. إن القانون مر بمسار تشريعي طويل جدا، وشارك فيه عدد كبير من النواب واللجان والخبراء والنقابات والمنظمات الدولية والمحلية، وكانت هناك آراء متباينة. أما القول بأن جهة خارجية ضغطت لإقرار مواد معينة على مجلس النواب، فهذا يحتاج إلى دليل واضح. منظمة الأونيسكو وغيرها من الجهات

وزير الاعلام الدكتور بول مرقص.

> **لا نقاش في إلغاء أي عقوبة سالبة للحرية في حق الصحافي في معرض ممارسته العمل الإعلامي**

الخارجية، ساهمت في تقديم خبرات فنية ولفتت الى معايير دولية، لكن القرار في النهاية كان لبنانيا، والجهة التي تقرر القانون هي السلطة التشريعية اللبنانية. أنا أقدر الدور الفني الذي قامت به الجهات الاممية والدولية، وفي الوقت نفسه ألتزم بأن يكون القانون متوافقا مع خصوصية النظام الدستوري والقانوني اللبناني وحاجات الجسم الإعلامي. ولكي أكون أكثر وضوحا في ردي على بعض ما يجري تداوله، أنا أتحفظ عن وصف دور أي جهة دولية أو منظمات المجتمع المدني بأنه "مشبوه" من دون وقائع تثبت ذلك. شاركت جهات أممية ودولية، وفي طليعتها الأونيسكو، بخبرات وملاحظات تقنية، كما شاركت منظمات محلية وخبراء ونقابات وفاعلون في القطاع الإعلامي في مراحل مختلفة. يمكن أن نختلف مع بعض الاقتراحات وهذا طبيعي، لكن الاختلاف لا يعني وجود مؤامرة. الأهم أن بعض المواد التي أعترضت عليها أنا شخصيا لم تكن نتيجة إملاء خارجي، بل نتيجة مسار تشريعي لبناني. لذلك، فإن تطويرها أيضا سيكون عبر المؤسسات الدستورية اللبنانية، بالتعاون مع المجلس النيابي والنقابات وأهل الاختصاص.

■ واصلت مسيرة تحديث مؤسسات الإعلام العام، فهل من سبب واضح لسقوط "مشروع الدمج" بين مختلف الوسائل من إذاعة لبنان الى تلفزيون لبنان والوكالة الوطنية للإعلام؟ ◄

◄ □ كان التصور الذي عملنا عليه يقوم على تعزيز التكامل بين مؤسسات الإعلام العام، وليس على إلغاء هوية أي مؤسسة أو دمجها بصورة إدارية قسرية. الفكرة كانت بناء منظومة إعلام عام أكثر حداثة وتنسيقا، تستفيد من الإمكانات المشتركة في الإنتاج والأرشيف والأخبار والمنصات الرقمية. وهي صيغة تتجه إلى إطار موحد يجمع تلفزيون لبنان والوكالة الوطنية للإعلام وإذاعة لبنان والوحدات الإعلامية المختصة ضمن منظومة أكثر تكاملا. لكن مجلس النواب لم يبق هذا الجزء في الصيغة النهائية. هذا لا يعني أن مشروع تحديث الإعلام العام قد توقف. بالعكس، نحن نعمل عمليا على تطوير كل مؤسسة ضمن الإطار القانوني القائم، وفي الوقت عينه نبحث عن صيغ تعاون وتكامل بينها.

■ هل أنت مرتاح لما تحقق من إنجازات في وسائل الإعلام الرسمي العام؟

□ أنا راض عن الاتجاه العام، لكن المهمة لم تنته بعد. في تلفزيون لبنان مثلا، حصل تطور مؤسسي مهم جدا بتعيين مجلس إدارة أصيل للمرة الأولى منذ عام 1999، وهو أمر كان ضروريا لإعادة المؤسسة إلى مسار الإدارة الطبيعية. كما بدأ العمل على رقمنة الأرشيف وإحياء وتطوير مبنى التلفزيون في الحازمية، وسجلت مبادرات جديدة في البرامج والإنتاج والتعاون الدولي، إلى جانب العمل على ترشيح أرشيفه في سجل "ذاكرة العالم" لدى الأونيسكو، وهو ملف ذو قيمة وطنية وثقافية كبيرة. أما في الوكالة الوطنية للإعلام، فقد اقيمت ورشة تجهيز وإعادة إطلاق في الحلة الجديدة، مع الحفاظ على دورها كمصدر وطني موثوق للأخبار، وعلى انتشار مندوبيها في المناطق اللبنانية. وفي إذاعة لبنان، بدأت أيضا ورشة تطوير تشمل البنية والمحتوى والشراكات، لأن الإذاعة الوطنية يجب أن تستعيد حضورها في المشهد الإعلامي الحديث.

> **يجب أن يكون قانون الإعلام ثمرة حوار واسع ولا يمكن تنظيمه من دون تعاون أهل القطاع**

■ ما هو الجديد الذي أنجز في تطوير دوائر إذاعة لبنان والوكالة الوطنية للإعلام؟

□ الاتجاه الذي نعمل عليه هو تعزيز المهنية والتحقق من المعلومات، خصوصا في زمن الذكاء الاصطناعي والمعلومات المضللة والأخبار المتداولة بسرعة كبيرة. هذا يندرج أيضا من ضمن الحملة الوطنية لمكافحة الأخبار المضللة التي أطلقتها وزارة الإعلام بالتعاون مع الأونيسكو، والتي تهدف إلى رفع الوعي الإعلامي والتصدي للتضليل، وليس إلى فرض رقابة على المحتوى أو تقييد حرية التعبير. كما أن الوكالة الوطنية للإعلام، بحكم انتشارها الجغرافي ودورها كمصدر وطني للأخبار، تستطيع أن تؤدي دورا أساسيا في التحقق والتدقيق قبل نشر المعلومات، وفي مواجهة الأخبار الكاذبة وخطاب التحريض والتعصب والكراهية، مع احترام كامل لمبادئ الموضوعية والاستقلالية المهنية.

■ ما هو التطور الذي سجل في تلفزيون لبنان في ظل الإدارة الجديدة؟

□ أعتقد أن مجرد إعادة تكوين مجلس إدارة أصيل بعد أكثر من عقدين كان قفزة مؤسساتية مهمة. لكنني لا أريد أن أقيس نجاح تلفزيون لبنان بالتعيين فقط، بل بما سينتج منه. ذلك أن الإدارة الجديدة تعمل على إعادة هيكلة الجسم الوظيفي، تطوير المعدات والتقنيات، إطلاق برامج جديدة، وإعادة إحياء الإنتاج الدرامي، بالتوازي مع العمل على الأرشيف وتطوير المحتوى. كما شهد التلفزيون تعاونا مع جهات دولية وفرنكوفونية لتطوير النشرة الفرنسية، وهناك مشاريع أخرى مرتبطة بالمحتوى والتدريب والإنتاج. المطلوب أن يعود تلفزيون لبنان مؤسسة وطنية جامعة، لا أن ينافس المحطات الخاصة بالضرورة في كل المجالات، بل أن يقدم ما لا يستطيع الإعلام التجاري أن يقدمه: الخدمة العامة، الذاكرة الوطنية، التعددية، الموضوعية، والمساحة المشتركة بين اللبنانيين.

■ لم تكن يوما في حياتك المهنية بعيدا من الأجواء الإعلامية وسبق أن شاركت في صياغة قانون الإعلام الجديد، فهل نقل لبنان إلى محطة جديدة أكثر تطورا وإشراقا؟

□ أعتقد أن الجواب الموضوعي هو أننا انتقلنا إيجابا إلى محطة جديدة، لكن الرحلة لم تنته. لا يمكن تجاهل أن لبنان كان يعمل في جزء أساسي من قطاعه الإعلامي بقوانين تعود إلى أعوام 1962 و1977 و1994، فيما الإعلام تغير بصورة جذرية بسبب الإنترنت والمنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي. لذلك، فإن صدور قانون حديث من 121 مادة، بعد نحو 15 عاما من النقاش والعمل النيابي، هو في ذاته إنجاز تشريعي لا يجوز التقليل منه. لكن النجاح الحقيقي لا يقاس بعدد المواد فقط، بل بمدى حماية القانون لحرية الإعلام وتوفير بيئة مهنية سليمة للصحافيين والإعلاميين. لذلك قلت إن القانون يحمل إيجابيات كبيرة، لكن هناك نقاط تحتاج إلى تطوير استكمالا لعملية التحديث والتطوير. ختاما إن هدفي هو إعلام حر، مسؤول، مستقل، متطور، وقادر على مواكبة العصر من دون أن يفقد دوره الوطني.

مقابلة

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

قطار الربط مع حمص سينطلق مجدّدًا وزير الأشغال: نستكمل الأبحاث ونحدّد المعطيات

بعد عقود من تراجع دور السكك الحديد في لبنان وتوقف الحركة، تعود مشاريع إعادة إحياء هذا القطاع إلى الواجهة، انطلاقا من مرفأ طرابلس مرورا بالحدود اللبنانية ـ السورية، وصولا إلى حمص. يتوقع أن يشكل عام 2027 محطة أساسية للانتقال إلى العمل الميداني، في حال استكمال الدراسات المطلوبة وتأمين اللازم للتنفيذ

يحظى هذا المخطط باهتمام من أطراف عربية ودولية، لما يمكن أن يمثله من نقطة وصل استراتيجية تربط البلد بالعمق العربي، مع إمكان تطويره مستقبلا في اتجاه تركيا وأوروبا. وفي حال أثبتت الجدوى الاقتصادية وتأمن التمويل، يمكن أن يتحول خط طرابلس - العبودية - العكاري - حمص إلى جزء من ممر لوجستي إقليمي أوسع، يعيد وضع المرفأ على خارطة حركة التجارة البرية والحديدية في المنطقة. هكذا سيتم فتح الطريق أمام مرحلة جديدة من الربط البري بالقطارات. المقترح لا يقتصر على إعادة تشغيل خط قديم، بل يندرج في إطار تصور أوسع لإحياء شبكة نقل كانت تشكل في الماضي شريانا اساسيا بين البلدان. وفي وقت تسعى فيه الجهات المعنية إلى تحديد الأولويات، ووضع التقييمات الفنية اللازمة، تتركز الجهود على وضع البنية التحتية القائمة، وتحديد الأجزاء التي تتطلب إعادة تأهيل وتجهيز، وفقا لمتطلبات النقل الحديثة. يطرح الربط السككي أيضا كخيار يمكن أن يساهم في تسهيل حركة البضائع والأفراد، خفض كلفة النقل، وتعزيز دور الموانئ البحرية في حركة السلع. وبين طموح إعادة الاحياء والتحديات التمويلية واللوجستية، تتجه الأنظار إلى ما ستسفر عنه الخطوات العملية، وما إذا كانت السنة المقبلة ستشكل بداية فعلية لعودة وسيلة المواصلات هذه إلى الساحة.
"الأمن العام" التقت وزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامي.

■ كيف يتم التبادل التجاري بين لبنان وسوريا وأين وصلت المفاوضات في شأن إعادة تفعيل الربط السككي بين البلدين؟
□ تتركز الحركة الحالية بشكل رئيسي عبر المعابر البرية، لا سيما منفذ المصنع، مما يؤدي إلى ازدحام الشاحنات والمسافرين، علما أن العمل جار على إعادة تأهيل الجسور المتضررة وتنظيم حركة المنافذ لتخفيف الاكتظاظ. البضائع عبر الحدود لم تنقطع، إلا أن عملية التطوير تمثل مشروعا استراتيجيا بعيد المدى لنقل أنواع متعددة من البضائع، وتعزيز التعاون بيننا. أشير ايضا الى أهمية رؤوس الاموال الجديدة في البنى التحتية السورية، لأن توسعة الشبكة توفر مسارات وخيارات متعددة لتحسين الاقتصاد. في هذا السياق، تم تشكيل لجنة متخصصة بالجوانب التقنية تمهيدا لوضع مسار موحد، لأن هذه العملية الدقيقة يمكن أن تساهم في تحسين المرافئ والمطار لتسهيل طريقنا للوصول إلى الدول المجاورة. نحن نعمل اليوم على تعزيز النمو بعد السنوات الصعبة التي مررنا بها، لكن اصرارنا وأهمية ما نقوم به، سينعكسان على تصنيع المنتجات الزراعية مما سيرفع قيمتها المضافة للتصدير ويوفر فرص عمل، نظرا الى اهمية موقعنا الجغرافي. فالنتيجة الأساسية التي توصلنا اليها، هي أننا انتقلنا من طرح الفكرة إلى عمل مشترك ومنظم بين الجانبين. وقد تم الاتفاق مع وزير النقل السوري الدكتور يعرب بدر على تشكيل فريق فني مشترك، مهمته الرئيسية مراجعة الدراسات السابقة وتحديثها، وتحديد الاحتياجات والمتطلبات المتعلقة بالامور العالقة. لقد سرنا بالفعل نحو الميدان، حيث اجريت لقاءات ومعاينات على مدى يومين، شملت خط السكك داخل مرفأ طرابلس والطريق الممتدة في اتجاه الحدود اللبنانية، وصولا إلى محطة العكاري. كما قمنا بتوقيع محضر اجتماع رسمي، يشكل إطارا للمرحلة المقبلة، يشمل مواصلة التعاون وتبادل الخبرات. بمعنى آخر، نحن الآن في طور النقاش حول النقاط الاساسية تمهيدا لمهمة منظمة ومتكاملة قابلة للحياة.

■ هل ثمة قواسم مشتركة توصلتم اليها للقيام باجراءات ملموسة كانت قد تقررت بينكما؟
□ هناك فريق وآلية متابعة مباشرة. وقد مثل الجانب اللبناني رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمؤسسة العامة لسكك الحديد والنقل المشترك المهندس زياد شيا، وعن الجهة السورية معاون وزير النقل محمد رحال الذي كان حاضرا. لقد قمنا بالبحوث اللازمة، وتبادلنا خصائص الشبكتين، كما حددنا الاحتياجات والمعوقات والحركة المتوقعة، وصولا إلى التكلفة المطلوبة وتأمين مصادر المال. لقد بدأنا من خلال الجولات الميدانية والمشاورات التي قمنا بها، ورأينا أن مرفأ طرابلس، يمكنه أن يساهم في استكمال الرؤية. ما أود الاشارة إليه، هو أن إعادة وصل الشبكة ليست هدفا في ذاتها، بل هي جزء من تصور لتحسين موقع بلدنا كمركز اساسي وبوابة مهمة للخدمات اللوجستية في المنطقة.

فالأولوية التي نعمل عليها، هي أن يتم الامداد عبر العبودية ومنها في اتجاه حمص، وهذا من شأنه عند القيام به، أن يوفر خيارا إضافيا للشحن ويسهل وصول المنتجات عبر خط اقليمي أوسع. على المدى الأبعد، نتطلع الى الاستفادة من موقعنا ومرافقنا الحيوية لكي نتوجه الى العراق والأردن ودول الخليج وتركيا، لأنه كلما تعددت خيارات العبور، تعززت القدرة التنافسية وتوسعت الأسواق

> **نسعى إلى تحسين موقع لبنان كبوابة مهمة للخدمات**

وزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامي.

التي يمكن الوصول إليها. إن طاقمنا يضم اختصاصيين، وسنبدأ متابعة الامور في خلال الاسابيع المقبلة. لكن اريد أن اقول، ان إعادة إحياء السكك المتوقفة منذ سنوات تتطلب عملا متكاملا بيننا. لمجمل هذه الاسباب، نقوم بالنظر الى الخطوط العريضة التي توصلنا إليها للتدقيق بها قبل اتخاذ الخطوات اللاحقة، بما يتوافق مع ما كنا قد أعلنا عنه بعد لقاءات دمشق. اما المرحلة الحالية، فترتكز على تحويل هذا التفاهم إلى تدابير ملموسة، لكي يتسنى لنا تحديد الوقت الزمني الذي ينتظر استكمال كل ما نريده والمستند إلى استطلاعات لتحديد مهلة معينة من المبكر الحديث عنها، لأننا في طور التجهيز ولا يمكننا التقدير مسبقا كم هي مدة العمل للوصول الى ما نصبو اليه.

■ ما هو الوضع الحالي لهذه السكك، وما المطلوب لإعادة التأهيل والتشغيل؟
□ الصورة الأولية بالنسبة الينا، اصبحت واضحة عن واقع هذا المسار. فمن جهتنا، تبين أن التعديات محدودة وقابلة للإزالة، وقد باشرت المؤسسة العامة لسكك الحديد والنقل المشترك الإجراءات اللازمة لمعالجتها، بما في ذلك توجيه إنذارات إلى المخالفين تمهيدا للقيام بأعمال التنظيف وصيانة الموقع. أما من ناحية الاراضي السورية، فإن الجزء الممتد من حدودنا في اتجاه محطة العكاري، هو بطول يقارب خمسة كيلومترات، ويحتاج إلى إعادة اصلاح البنية الترابية ومد الشبكة فيه، في حين تبقى التجاوزات عليه محدودة ويمكن صيانتها بالتعاون مع المسؤولين السوريين المتخصصين. نقوم الآن بتحديد المتطلبات بدقة، لأننا ننتقل إلى التطبيق على أسس واضحة تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي لكل مطالب التشغيل.

■ من أين سيبدأ هذا الخط وما هي أبرز المحطات والمعابر التي يمكن أن يمر بها؟
□ إن أولويتنا اليوم هي القيام بعملية ربط مرفأ طرابلس بسوريا، لكننا لن نتوقف عند هذا الحد، لأننا نطمح الوصول الى الدول المجاورة. فنحن نسعى إلى الانفتاح وتسهيل النفاذ إلى مجالات التبادل التجاري، فالفكرة التي نريد انجازها هي أن نستفيد من موقعنا في هذا الشرق ومن العمق الإقليمي في الوقت عينه، وهكذا نكون قد تمكنا من تحويل الجغرافيا إلى قيمة اقتصادية فعلية للبنان.

■ كم هي التكلفة المتوقعة وهل تأمنت الاموال المطلوبة للانطلاق؟
□ من المبكر إعطاء رقم نهائي الآن، قبل استكمال مرحلة التطوير التي تشمل التقارير وتحديد المعطيات للتمكن من احتساب النفقات بصورة افضل. لكن ما تم التوصل إليه حتى الآن، هو أن المرفأ سيساهم في تنشيط الخط وتفعيله. أما لناحية توفير الاعتمادات، فلم يتم التحديد حتى الآن المصدر النهائي الذي سنعتمد عليه، في انتظار استكمال المتطلبات. لذلك، افضل عدم الحديث عن أرقام تقديرية، لأننا نريد استكمال المشروع لكي يصبح قابلا للحياة، ولا يمكننا الاكتفاء بطرح النظريات.

■ هل سيتم التركيز على نقل البضائع فقط بين المرافئ وما هي الفائدة المتوقعة؟
□ ان النقل هو احد اهدافنا الرئيسية، وهذا ما نركز عليه ونتطلع اليه من خلال عملنا الدؤوب. وفي الوقت نفسه، سنقوم بزيادة القدرة الانتاجية، مما يساهم ◄

في تقليل النفقات وتوسيع الافق المتاحة أمام المصدرين والمستوردين. ما أشدد عليه هو أن نظرتنا للوضع لا تقتصر على الاسواق السورية فقط، بل نود فتح الابواب على مصرعيها امام اماكن أخرى. كما اننا نقوم بتطوير محطة الحاويات، بهدف زيادة طاقتها الاستيعابية القصوى من 250 ألفا سنويا إلى نحو 800 ألف، ثم إلى أكثر من 1.8 مليون وفقا للخطة التوجيهية التي نعتمدها.

■ هل ستكون هناك إعادة تفعيل لخدمة نقل الركاب بين البلدين، ومتى يمكن أن تصبح هذه الأمور متاحة؟

□ ما نعمل لأجله هو تسهيل حركة الأشخاص والبضائع، والعمل الفني الجاري حاليا يتركز بصورة أساسية على إعادة الربط السككي ومتطلبات النشاط الاستثماري. أما قطارات المسافرين، فلم يتم بعد تحديد نموذج تشغيلي خاص بذلك، اذ من السابق لأوانه الحديث عن اجراء بهذا الحجم.

■ كيف ستنظم حركة القطارات والمنتجات عند الحدود، وما هي الإجراءات المعتمدة من الجمارك والأجهزة المعنية؟

□ هذه التفاصيل لم يتم حسمها بعد، وستكون جزءا من متطلبات التشغيل التي يجب استكمالها. ما تم الاتفاق عليه هو مواصلة التنسيق لإعادة الربط، ومن الطبيعي أن يتطلب الوضع لاحقا آليات واضحة للتنظيم. نحن لدينا بالتوازي عمل قائم على تطوير المعابر البرية بما يسهل الامور ويضمن الرقابة، لكن النظام الجمركي الخاص سيحتاج إلى ترتيبات تفصيلية مرتبطة به.

■ متى سنشهد انطلاق أول قطار بين البلدين؟

□ لم يتم تحديد موعد رسمي حتى الآن، لكن الأهم أن العمل بدأ فعليا والأمور تسير بشكل جيد، وهناك متابعة مستمرة لمختلف جوانب المشروع. في المقابل، لا تزال هناك بعض الأمور التي نعمل على تحسينها واستكمالها، وهي تحتاج إلى بعض الوقت للوصول إلى الصيغة المرجوة وضمان جهوزية كل العناصر المطلوبة. عندما تكتمل الامور وتصبح مختلف المقومات متوافرة، نتمكن من تحديد موعد واضح ودقيق للانتقال إلى التطبيق على ارض الواقع. نحن لا نريد تحديد وقت معين قبل التأكد من توافر جميع العناصر، لأن الهدف الوصول إلى تصور مستدام وقابل للاستمرار.

حين توقفت حكاية بوابة الشرق

قبل 131 عاما، انطلق أول قطار من بيروت في اتجاه دمشق، في الرابع من آب عام 1895، بقرار عثماني وضع لبنان على طريق التحول إلى مركز اقتصادي وتجاري مهم في المنطقة، حتى عرفت بـ"بوابة الشرق". فمن محطة القطار في مرفأ بيروت، بدأت رحلة طويلة ربطت العاصمة بمختلف المناطق اللبنانية وببلاد الشام، وأسهمت في تنشيط السياحة وحركة الناس، قبل أن تتوقف القطارات خلال الحرب اللبنانية بين عامي 1975 و1990.

اما فكرة النقل العام، فتعود إلى سنة 1892 مع "تراموای بيروت" الذي ربط أحياء العاصمة ومرافقها، قبل أن يتوقف نهائيا عام 1964، تاركا وراءه أغنية شهيرة تختصر حنين اللبنانيين إلى تلك المرحلة "رزق الله على أيامك يا تراموای بيروت". وعلى الرغم من التوقف، فإن عودته لا تزال ممكنة، نظرا إلى وجود دراسات لإعادة تشغيل عدد من الخطوط، أبرزها خط يربط بيروت بطرابلس وصولا إلى الحدود السورية، لنقل الركاب والبضائع. إلا أن الأزمة المالية تحول دون تأمين التمويل اللازم، مما يستدعي تعاونا ودعما خارجيا. اما اليوم، فتتواصل الجهود لاعادة فتح هذه الدرب أمام دور ريادي. كما أن الدعوات تتزايد لاعادة احياة هذا القطاع، ليس فقط كوسيلة تخفف أعباء التنقل عن اللبنانيين وتحد من زحمة السير، وإنما كمشروع يمكن أن يعيد وصل المدن والمناطق ببعضها البعض. وبين سكك صامتة وآمال عالقة، يبقى الحلم قائما بأن تعود العجلات إلى الدوران في أسرع وقت ممكن، وأن يتحول هذا الإرث من مجرد ذكرى من الماضي إلى خطوة جديدة تعيد النشاط الى البلد ومحيطه.

مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

إتفاق الهدنة بين ظروف الماضي ومتغيّرات الحاضر زغيب: لا يزال الناظم للعلاقة بين لبنان وإسرائيل

أصر لبنان قبل جولات المفاوضات مع الكيان الاسرائيلي برعاية اميركية وبعدها، على وقف الحرب القائمة منذ 3 سنوات عبر العودة الى تطبيق اتفاق الهدنة الموقع عام 1949، والذي لا يزال قائما قانونيا ودوليا، لكن بات من الضروري اعادة النظر في بعض آلياته التنفيذية طالما أن هدفه كان ولا يزال انهاء العمليات العسكرية والاقتتال

لم يلغ اتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي الموقع في 23 آذار 1949، رسميا ودوليا، أي انه كنص قانوني لا يزال قائما، فيما آلياته التنفيذية باتت موضع جدل في ظل التطورات المستجدة. في عام 1949، وانسجاما مع "اتفاق الهدنة" الشهير، أنشئ فريق مراقبة لتطبيق هذا الاتفاق، لكنه توقف عن العمل عمليا منذ سنوات طويلة، بينما لا يزال رئيسه يتردد على لبنان ومكاتب الفريق قائمة.

اليوم، مع اقتراب مغادرة قوات اليونيفيل جنوب لبنان، أي مصير أو دور للإتفاق ولهذا الفريق؟ وهل لا يزال اتفاق الهدنة قائما فعليا وقانونيا؟

"الامن العام" حاورت عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الروح القدس - الكسليك الدكتور رزق زغيب، عن طبيعة اتفاق الهدنة وصلاحياته وآلياته ومدى ملاءمته للأوضاع المستجدة حاليا.

■ هل ما زالت بنود اتفاق الهدنة ومفاعيله وآليته التنفيذية صالحة وقابلة للتطبيق حاليا لوقف الحرب في ظل المتغيرات الجديدة؟

□ اولا في إحاطة شاملة، إن اتفاقات الهدنة التي وقعت بين كل دول الطوق، أي لبنان وسوريا والاردن ومصر الملكية وقتها وبين اسرائيل، جاءت استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 62 تاريخ 16 تشرين الثاني عام 1948. واعتبر القرار وقتها، أن الحالة في الشرق الاوسط تدخل ضمن الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، لأنه أشار إلى أن الوضع الذي كان قائما يمس السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، طلب كتدبير مؤقت بموجب المادة 40 من الميثاق، من هذه الدول وقف الاعمال العدائية الى حين الدخول في مفاوضات اتفاق سلام. لقد تم التفاوض والتوقيع على اتفاق الهدنة استجابة لقرار مجلس الامن الذي صادق على القرار رقم 73 في تاريخ 11 آب عام 1949، مما يعني ان هناك قرارين لمجلس الامن حول اتفاق الهدنة. في حيثيات الاتفاق جرت المفاوضات في الناقورة، واجتمع مجلس الوزراء في 28 شباط عام 1949، وفوض وزارة الدفاع التفاوض عبر وفد مؤلف من ضابطين وسفير ومستشار قانوني ومترجمين. بدأت المفاوضات في 1 آذار واستمرت 7 ايام. في 10 آذار، تم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الاولى، وجرى ارسال نسخة منه الى مجلس الوزراء الذي درسه ووافق عليه في جلسة 22 آذار، وفي 23 منه وقعه المفاوضان اللبنانيان المقدم توفيق سالم والرائد جان حرب.

■ هل لا يزال الاتفاق قائما وساريا، قانونيا ودوليا؟

□ الاتفاق لا يزال ساريا حتى اليوم بين لبنان واسرائيل لأنه نص على أن يبقى قائما لحين التوصل الى حل سلمي بين الاطراف. بل ان المادة 8 من الاتفاق نصت صراحة على انه لا يمكن تعديلها الا بإتفاق الطرفين، واذا لم يتفقا يجب العودة في نهاية المطاف الى مجلس الأمن. لكن لا يمكن انهاء الاتفاق الا بعد الوصول الى حل سلمي بين الاطراف، وطالما لم يتم التوصل الى هذا الحل ولم يتم بالتالي إلغاؤه بموافقة الطرفين وموافقة مجلس الأمن، فهو يبقى قائما.

■ هل المطلوب تطوير الاتفاق أو تعديله بما يتلاءم مع المتغيرات وحفظ حقوق لبنان وضمان الاستقرار المستدام في الجنوب وبأي اتجاه؟

□ اهمية اتفاق الهدنة انه الوحيد التي لا يزال قائما رغم ان كل الاتفاقات التي تم التوصل اليها جرى الاطاحة بها. الاتفاقان بين الاردن واسرائيل وبين مصر واسرائيل جرى استبدالهما بمعاهدات سلام وقعت بين هذه الدول، اما بين سوريا واسرائيل فحصل توقيع اتفاق فصل القوات عام 1974 ولا يزال قائما ونافذا قانونا على الرغم من أن اسرائيل خرقته مؤخرا. لذلك، فان الدولة الوحيدة التي لا يزال لديها اتفاق هدنة هي لبنان.

■ هل تخطت التطورات الحالية اتفاق الهدنة؟

□ يجب ان نميز في اتفاق الهدنة بين أمرين: بين ما هو دائم وبين ما زال قائما، وما تجاوزه الزمن وهو قابل اصلا للتعديل بموجب المادة 8 من الاتفاق. وبين ما هو دائم وغير قابل للتعديل أو الالغاء إلا بموافقة الطرفين وموافقة مجلس الامن، وهو وقف الاعمال القتالية بين الطرفين في انتظار الوصول الى حل سلمي. وبالتالي هذا الامر في الاتفاق ما زال هو الناظم للعلاقة بين لبنان واسرائيل. بدليل ان القرار 1701 اشار الى اتفاقية الهدنة، مما يعني انه لا يزال يحكم الوضعية القانونية بين الطرفين، التي تقول بوقف الاعمال العدائية وليس انهاء حالة الحرب. وبما اننا لم ندخل مرحلة إنهاء حالة الحرب ومرحلة الحل السلمي فنحن ما زلنا في حالة حرب، لكن مع إنهاء الاعمال القتالية استجابة لقرار مجلس الأمن.

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الروح القدس - الكسليك الدكتور رزق زغيب.

■ ما الذي تجاوزه الزمن في اتفاق الهدنة؟

□ ما تجاوزه الزمن وقابل للتعديل بموجب المادة 8 كما قلنا، هو حجم القوات المسلحة للطرفين في المناطق المتاخمة للحدود. حتى أن خط الهدنة وهو من اهم نقاط الاتفاق، يحدد الحدود بين لبنان واسرائيل ويطابق الحدود الدولية. هناك أيضا مسألة الاسرى التي يرعاها اتفاق الهدنة، وهي مسألة يمكن تطبيقها من دون تعديل، خاصة أن الاتفاق يتحدث عن قوات مسلحة نظامية وغير نظامية، مما يعني انه يشمل العناصر غير المنضوية في القوات المسلحة الرسمية لكلا الطرفين. اهمية هذا الاتفاق انه لا يعني اعتراف لبنان بإسرائيل نظرا الى تضمنه مادة تذكر صراحة انه مبني على الاعتبارات العسكرية فقط، ولا يؤدي الى اعتراف أي من الدولتين بالدولة الأخرى، وتحديدا لا يعني اعتراف لبنان باسرائيل.

■ لماذا يتمسك لبنان باتفاق الهدنة وترفضه اسرائيل؟

□ اتفاق الهدنة هو النص الوحيد حتى العام 1996 الذي كان ناظما للعلاقة بين لبنان واسرائيل. جرى في هذا العام توقيع تفاهم نيسان، الذي انتهى مفعوله بانسحاب اسرئيل من لبنان عام 2000. اما في العام 2006، فقد صدر القرار 1701 عن مجلس الأمن الذي يرعى ايضا العلاقة الى جانب اتفاق الهدنة بين لبنان واسرائيل.

■ هل لا تزال لجنة مراقبة الاتفاق موجودة وما طبيعة عملها ومدى نجاحها؟ ومع اقتراب مغادرة قوة اليونيفيل جنوب لبنان، أي مصير أو دور لهذا الفريق؟

□ لجنة مراقبة اتفاق الهدنة مؤلفة من 5 أعضاء. عضوان لبنانيان وعضوان اسرئيليان والخامس هو رئيس اركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة. صحيح انه مع وجود قوات اليونيفيل عام 1978 وتعزيزها عام 2006، أفل دور هيئة مراقبة الهدنة، لكن حتى صدور اقتراحات عن الأمين العام للامم المتحدة عما سيكون عليه بديل اليونيفيل، يجب تنشيط هذه الهيئة، وتعزيز دورها أمر أساسي كناظم للعلاقة العسكرية والامنية بين الطرفين اللذين ما زالا في حالة حرب مع وقف الاعمال القتالية.

> **اتفاق الهدنة قائم في لبنان وحده من بين "دول الطوق"**

■ تعتبر الامم المتحدة والمرجعيات القانونية أن اتفاق الهدنة قائما، ما البديل الذي تريده اسرائيل امنيا وهل سيقبل به لبنان؟

□ في كل المراحل، بدءا من العام 1967، ومع محاولات اسرائيل عبر مندوبها الدائم في الامم المتحدة ووزير خارجيتها انهاء اتفاق الهدنة، وعلى الرغم من ان لبنان لم يشترك في الاعمال القتالية، كان جوابه دوما الاصرار على الحفاظ على هذا الاتفاق لأنه ليس اتفاق سلام ولا يعمل على انهاء حالة الحرب، بل يوقف الاعمال القتالية فقط ويؤمن نوعا من الاستقرار على الحدود الجنوبية اللبنانية، كونه اتفاقا مبنيا على الاعتبارات العسكرية البحتة، وخط الهدنة الذي حددته يتطابق مع الحدود الدولية المرسمة والمحددة عام 1923 بموجب اتفاقية "بوليه لو كومب" بين لبنان وفلسطين وقتها. لكل هذه الاعتبارات يتمسك لبنان بإتفاق الهدنة والقرار 1701، كذلك بالقرارات الصادرة عن مجلس الامن التي تذكر هذا الاتفاق، والتي لها منفعة في لبنان طالما انه لم يصل إلى حالة انهاء الحرب أو الى حل سلمي.

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

انكفاء عسكري أميركي عن المنطقة أي فراغ؟ وماذا يعني إقليميًا؟

بعد الخروج من سوريا، ثم الخروج من العراق، وتبدل حجم وطبيعة الوجود في الخليج، يتراجع الوجود العسكري للولايات المتحدة في المنطقة بشكل متسارع وبمستوى لم يكن متصورا حتى وقت قريب، بما يحمله ذلك من معان وتداعيات جيوسياسية، على النفوذ الاميركي اقليميا، وعلى توازن القوى وصراعات المنطقة الاوسع

عندما انسحبت القوات الاميركية من قاعدة "قسرك" في ريف الحسكة في 16 نيسان 2026، بعد نحو شهرين على خروجها من القاعدة الاكبر والاكثر اهمية، اي التنف، عند مثلث الحدود السورية - العراقية - الاردنية، لم يكن ذلك مؤشرا على التعاون مع قوات الحكم السوري الجديد فحسب، وانما الاهم ربما انه شكل نهاية للوجود العسكري الاميركي الذي استمر نحو 10 سنوات في سوريا.

للدقة اكثر، فان ذلك لم يكن "وجودا"، بل كان "احتلالا" مباشرا تم من دون الاتفاق مع حكومة النظام السوري السابق، ووصل الى ذروته من خلال 31 من موقعا عسكريا توزعت على محافظات دير الزور والحسكة والرقة وحلب ومثلث الحدود الجنوبي، وبما شمل ايضا مواقع نفط وغاز في "حقل العمر" و"كونيكو" مثلا.

كان من الممكن ان يكون الخروج الاخير من "قسرك" مجرد نهاية لمهمة عسكرية، لكنه ليس كذلك. صحيح ان التدخل العسكري الاميركي في سوريا وضع رسميا في سياق الحرب على تنظيم داعش، لكن الثابت ايضا ان واشنطن واسرائيل لطالما تحدثت عن اهمية قطع التواصل الجغرافي الممتد من ايران الى سواحل البحر المتوسط، باعتباره شريان حياة يربط دول وقوى "محور المقاومة".

بهذا المعنى فان الخروج، او الانسحاب الاميركي من سوريا له دلالاته المهمة، خصوصا انه كان يتم فيما كانت واشنطن وبغداد تنتقلان تدريجا في محطات مفاوضاتهما من التخفيض التدريجي لحجم القوات الاميركية المتمركزة في العراق، الى اعلان نهاية "المهمة القتالية"، الى اعادة التموضع، ثم الى اخلاء القواعد وتسليمها في اراضي العراق الاتحادي، ونقل ما تبقى من القوات الى اقليم كردستان في الشمال، ثم تحديد الموعد النهائي للانسحاب الاميركي الكامل في 30 ايلول 2026.

يقول المسؤولون والخبراء الاميركيون ان عمليات تقليص القوات هذه تمهيدا للخروج من البلدين، تأتي اساسا لأن مهمة محاربة "داعش" نجحت في منع خطره الاقليمي حتى وان لم يتم القضاء عليه نهائيا. لكنهم كانوا يقولون ايضا ان الجنود الاميركيين كانوا مثابة "البط" المعرض للاستهداف بسهولة، وان المجازفة بأرواحهم لم تعد ضرورية، لسببين اساسيين، اولهما ان القوات الامنية في كل من العراق وسوريا صار في امكانها الامساك بالامن، وثانيا ان واشنطن دخلت في اتفاقات بديلة للتعاون العسكري والامني مع كل من بغداد ودمشق.

ان ذلك لا يقلل من شأن مشهد خلو الساحتين العراقية والسورية من الوجود العسكري الاميركي، ولا بالمناخ الاقليمي الذي انسحبت في ظلاله القوات الاميركية من البلدين، خصوصا انه كان يتم ويتسارع بعد بدء "الحرب الاولى" الأميركية - الاسرائيلية على ايران في حزيران 2025، ثم يستكمل في "قسرك" السورية واربيل العراقية، فيما "الحرب الثانية" الأميركية - الاسرائيلية ضد ايران مشتعلة ولم تضع اوزارها بعد.

بالتالي، ليس من الممكن الفصل بين الانسحاب من الساحتين العراقية والسورية، دون تحديد ملامح المشهد

الاقليمي العام، واستمرار الصراع مع ايران، ومع القوى والفصائل المتحالفة معها، اخذا بالعلم ان هذا الصراع قاد مثلا الرئيس الاميركي دونالد ترامب الى شن عملية عسكرية استمرت شهرين ضد المناطق اليمنية الخاضعة لسيطرة حركة "انصار الله" في آذار 2025، باسم منعهم من التحكم بمضيق باب المندب واستهداف السفن العسكرية الاميركية واسرائيل، لكنه اضطر، وبعد وساطة من سلطنة عمان، الى وقف العملية بعدما بدا انها لم تحقق اهدافها باخضاعهم.

صحيح ان تطورات الصراع الاقليمي افضت ايضا الى تعزيز الدور العسكري الاميركي في كل من المملكة الاردنية واسرائيل، وحضور آلاف الجنود والمعدات العسكرية الدفاعية والهجومية الى الدولتين، لكنه يمثل، كما يقول الخبراء، انكفاء نحو خط الدفاع الاخير عن اسرائيل خصوصا بعد جولتي الحرب مع ايران، وهذا بحد ذاته ما يجب التوقف عنده طويلا لقراءته وفهم دلالاته بهدوء.

ولكي تكتمل اكثر قطع "البازل" لمشهد الاقليم، فانه من غير الجائز متابعة مساري الخروج الاميركي من سوريا والعراق، من دون ربطه ايضا بما يجري في المنطقة، خصوصا التعديلات الجوهرية التي جرت وتجري فيما يتعلق باوضاع القوات الاميركية المقدر عددها بنحو 50 الف عسكري، والمنتشرة في قطر والكويت والبحرين والامارات والسعودية.

كما بات معروفا، فان الاستعدادات الاميركية للحرب على ايران، والحرب نفسها، اجبرت واشنطن على سحب

> **"قسرك" آخر خروج من سوريا بعد 10 سنوات من التدخل فيها**

الآلاف منهم، واعادة تموضع كبيرة للوحدات الاميركية المتمركزة في الدول الخليجية. بل ان واشنطن نقلت في مرحلة ما قبل الحرب على ايران، العديد من قواتها ومعداتها العسكرية من انظمة صاروخية وسلاح طيران، الى داخل اسرائيل نفسها، من اجل تعزيز حمايتها، وهو ما اثار الكثير من التساؤلات والخيبة في عواصم المنطقة التي كان جزء اساسي من تفاهماتها واتفاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة، تعكس رهانا على أن "الحليف" الاميركي يتواجد هنا من اجل اوقات الشدة، فاذا به يعيد ترتيب اولوياته واولويات "حليفه" الاسرائيلي بدلا من ذلك.

لم يخرج الاميركيون بالكامل من قواعدهم ومواقعهم في الخليج، لكن المشهد تبدل بشكل جذري منذ الحرب الاولى على ايران، ثم الحرب الثانية، وفي ظل الاشتباك الذي لم يتوقف حتى الآن. فيما تقول العديد من المصادر الاميركية ان نقاشات تدور ◄

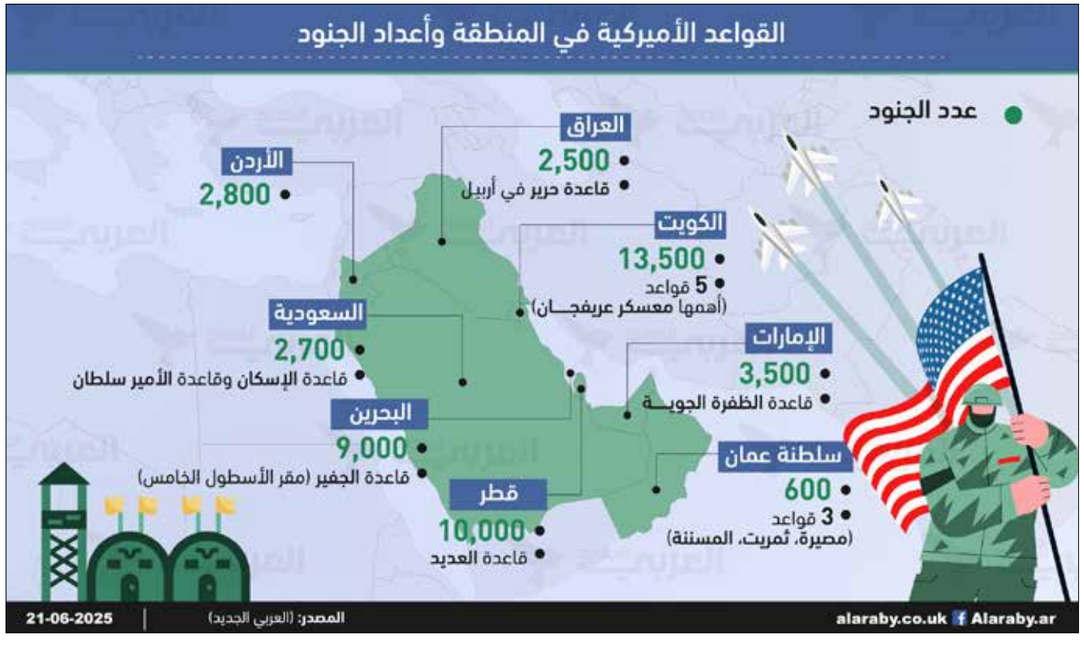

داخل المؤسسة العسكرية واجهزة الاستخبارات الاميركية في شأن تقليص عدد القوات والمنشآت الاميركية في الشرق الاوسط، في حال تمكنت ادارة ترمب من انهاء الصراع مع ايران.

طبيعة الوجود الاميركي في المنطقة، يعاد رسمه بوضوح. فلا وجود لقطع بحرية عسكرية اميركية داخل مياه الخليج حاليا، تجنبا لتعرضها لاصابات مباشرة من الصواريخ والمسيرات الايرانية، وهي تبحر على بعد نحو 300 كلم من مضيق هرمز. في الوقت نفسه، نقلت شبكة "سي ان ان" الاميركية عن قائد العمليات البحرية الاميركية الادميرال داريل كودل، قوله ان القوات الاميركية لن تعود الى البحرين، التي تضم المقر التقليدي للاسطول الخامس الاميركي منذ العام 1995، "في أي وقت قريب".

بهذا المعنى، فان الولايات المتحدة لم تعد ترغب - او لم يعد بمقدورها - الاحتفاظ بحضورها العسكري الواسع الذي عهدناه خلال العقود القليلة الماضية، والذي كان يمنحها نفوذا استثنائيا، من دون أن يعني ذلك انها قررت الاستغناء عن نفوذها اقليميا، مما يستوجب آليات عمل وادوار مختلفة عن الركون الى الدور العسكري المباشر.

> **الخروج عسكريا لا يعني انتهاء النفوذ**

بحسب ما تقوله وسائل اعلام أميركية، فان واشنطن تبحث خيارات تتضمن تقليص الوجود العسكري الاميركي في عدد من دول الخليج، ونقل جزء من الاصول الى مواقع اكثر تحصينا، أو تنفيذ بعض المهام انطلاقا من الولايات المتحدة بدلا من ابقاء قوات ومنشآت دائمة في المنطقة، خصوصا ان الحرب مع ايران، كشفت عن نقاط ضعف في البنية العسكرية الاميركية، بعدما تعرضت منشآت وقواعد في البحرين وقطر والسعودية والكويت لهجمات متكررة بالصواريخ والطائرات المسيرة، الحقت بها اضرارا كبيرة. فيما يقول المراقب المالي لوزارة الحرب "البنتاغون"، ان كلفة ترميمها واصلاحها غير معروفة حتى الآن، خصوصا في انتظار ان تقرر واشنطن الوضع الذي ينبغي ان يكون عليه الوجود الاميركي في الشرق الاوسط، وما اذا كانت ستعمل لتحميل الشركاء الاقليميين جزءا اكبر من مسؤولية الدفاع عن المنطقة.

ان تقليص الحضور العسكري الاميركي يفرض على "حلفائها" في المنطقة، البحث عن ترتيبات امنية وعسكرية بديلة والاعتماد اكثر على النفس في مواجهة الازمات مستقبلا. بهذا المعنى، يمكن قراءة تحالف مكة الدفاعي الذي تم توقيعه رسميا في 7 آب الماضي بين السعودية وتركيا وباكستان، والذي ينص على بند الدفاع المشترك بين الدول الثلاث، بما يعكس مبدأ التضامن والردع الجماعي، في ظل غياب "الحليف" الكبير الذي تمثله الولايات المتحدة في مستقبل صراعات المنطقة.

لا يبدو التحول في مشهد الحضور

"نقص" استراتيجي

جاء في تقرير المفتش العام للبنتاغون ان استهلاك الذخيرة خلال الحرب مع ايران، تسبب بنقص في المخزونات الاستراتيجية، وانه رغم الاستخدام المكثف للصواريخ الاعتراضية، فان الضربات الايرانية الحقت اضرارا ودمرت مئات المباني والمنشآت في قواعد اميركية في كل من الكويت والبحرين وقطر والامارات والسعودية والعراق وعُمان والاردن. كما تقدر وثيقة المفتش العام عدد العسكريين الاميركيين المشاركين في الحرب بأكثر من 50 الفا.

العسكري الاميركي في منطقة الخليج وبلاد الشام، معزولا ايضا عن رؤية ادارة ترامب التي تولي اهتماما عسكريا اكبر بالمخاطر الكامنة في مسرح آسيا والمحيط الهادئ، وصعود التحدي الصيني وروسيا. كما لا يمكن فصل هذا التوجه عن رؤية ادارة ترامب المعبر عنها في وثيقة الأمن القومي التي تركز على مبدأ "اميركا اولا".

كما تجري التحولات العسكرية الاميركية في المنطقة، بعد نحو 4 عقود من تراكم الحضور العسكري، منذ حرب "تحرير الكويت" من صدام حسين، ثم غزو افغانستان، ثم غزو العراق الذي استدعى في بعض المراحل وصول الحشد العسكري الاميركي في هذا البلد الى نحو 250 ألف عسكري، قبل ان تندلع "حرب داعش" ويحتل الاميركيون نقاطا عسكرية في كل من العراق وسوريا والاردن، ويوسعون قواعدهم العسكرية في المنطقة عموما.

من المهم التأكيد على فكرة ان الخروج العسكري لا يعني بالضرورة نهاية للنفوذ. ففي سوريا مثلا، تخلص ترامب من "الحلفاء" الاكراد باجبارهم على

> **الخروج تسارع مع حرب ايران الأولى، وانكفاء نحو خط دفاع أخير عن اسرائيل**

الاندماج مع سلطة النظام السوري الجديد، سياسيا وعسكريا. لكنه يكرر باطمئنان الى انه هو من ساهم في صعود النظام الجديد في دمشق بدلا من النظام السابق، مع اعجابه المتكرر بالرئيس احمد الشرع.

وفي العراق ايضا، فان الخروج العسكري لا يعني انتهاء الدور. فمن المعلوم انه منذ العام 2003، توضع اموال مبيعات النفط العراقي في البنك الاحتياطي الفيديرالي في نيويورك، وذلك بموجب قرار مجلس الامن رقم 1438، وذلك باسم حمايتها من الديون والتعويضات الدولية السابقة بسبب نظام صدام حسين. لكن بموجب هذه الآلية المستمرة حتى الان رغم مرور اكثر من 20 سنة على سقوط النظام، فان واشنطن تتمتع بنفوذ كبير على تدفق الاموال واقتصاد العراق، وتراقب حركة السيولة، وتفرض على العراقيين بيع نفطهم بالدولار الاميركي فقط، وهو ما يثير الكثير من الانتقادات داخل العراق لأن الآلية تمس سيادة البلاد واستقلالية قرارها السياسي والاقتصادي.

لم تكتمل صورة ما آل اليه مشهد الوجود العسكري الاميركي في انحاء المنطقة، في ظل استمرار الحرب مع ايران، في انتظار جلاء غبارها وغبار الانتخابات النصفية الاميركية، والاخطر في ظل تفاقم التوترات الاقليمية بسبب طبيعة التدخلات العسكرية الاميركية التي لا تتوقف في المنطقة عموما. فها هو التوتر في اليمن يتفاقم ويتجدد القصف المتبادل بين حركة انصار الله في صنعاء وبين السعودية. وها هي باكستان تلوح ببنود "حلف مكة". وها هو التقاتل اليمني - اليمني نفسه يتصاعد. وها هو الجمر الكامن تحت الرماد يتأجج بين تركيا واسرائيل في صراعهما على الساحة السورية وساحة الغاز في شرق المتوسط. وها هي مقدرات الغاز والنفط والطاقة في انحاء المنطقة تضرب، في ايران وفي دول مجلس التعاون الخليجي وفي العراق. كما يلتهب القرن الافريقي مع انفصال "ارض الصومال" واعتراف اسرائيل السريع بها.

كل هذه الاحداث مع ما قد يحصل من مفاجآت غير متوقعة خلال الاسابيع والشهور المقبلة، سيكون لها تأثيرها على مجمل المشهد العسكري وطبيعة الانتشار العسكري للولايات المتحدة، وما اذا كان سيفضي إلى انكفاء لها، أم اعادة تموضع. هناك من يقول إن ترامب اشعل شرارة حربه، فصارت النيران مرشحة للتوسع، فيما جلس هو يراقبها مبتعدا.

تقرير

شوقي عشقوتي

واشنطن تمارس "الضغوط القصوى" وطهران "ورقة الوقت" هل تنجح حرب ترامب الاقتصاديّة حيث فشلت الحرب العسكريّة؟

بعد مرور سبعة أشهر على الحرب الاميركية ـ الايرانية، حدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب ما يريده من إيران ومعها: لا عودة الى الحرب العسكرية الواسعة التي أوقفها في نيسان الماضي... ولا عودة الى مذكرة التفاهم التي وقعها الطرفان في حزيران الماضي وفشلت في تحقيق هدفها الأول وهو إعادة فتح مضيق هرمز...

أما الخيار المعتمد من جانب ترامب في ظل حالة "اللاحرب واللاإتفاق"، فهو الذهاب الى الحرب الاقتصادية والضغوط القصوى والحصار المطبق لخنق إيران اقتصاديا وماليا وإجبارها على الرضوخ والتنازل. فبعد مرور نحو نصف عام على بدء الحرب مع إيران وضدها، تغير إدارة ترامب خططها وطريقة إدارتها للحرب ومركز ثقل الحملة ضد إيران، وهي حملة تهدف إلى توسيع عزلة إيران الاقتصادية والمالية بشكل كبير، وتهديد جهات حول العالم بعقوبات ثانوية في حال استمرت علاقاتها بها.

بعد أشهر، أدت خلالها الحملة العسكرية إلى إلحاق أضرار جسيمة بإيران، لكنها لم تؤد إلى التوصل إلى تسوية، ولم تعد مضيق هرمز إلى نشاطه الكامل، ولم تحسم قضية البرنامج النووي، بينما تسعى الإدارة الآن لاستثمار المكاسب العسكرية التي تحققت من أجل تعزيز فعالية الضغط الاقتصادي.

في المدى الفوري، تبدو أهداف الخطوة واضحة نسبيا: تقليص إيرادات إيران، الإضرار بقدرتها على الإلتفاف على العقوبات، جعل إعادة بناء منظومات الصواريخ والطائرات المسيّرة وتمويل الحرس الثوري وشبكة حلفائه أصعب، وفي الوقت نفسه، إضعاف ورقة الضغط التي يمثلها مضيق هرمز. أما الهدف الأوسع، فعلى الأرجح هو إعادة طهران إلى طاولة المفاوضات في ظروف ملاءمة أكثر للولايات المتحدة.

الرئيس ترامب قرر قلب المعادلة، ولم يعد يتعامل مع الوقت بوصفه عاملا يعمل لمصلحة إيران التي تعتقد أن الوقت حليفها وكلما طال الصراع ارتفعت كلفته وازداد خصومهم تعبا وتراجعت إرادتهم السياسية.

منذ بداية الحرب الأميركية على إيران، ساد اعتقاد بأن واشنطن هي الطرف المستعجل. فكل يوم إضافي من المواجهة يحمل معه أكلافا سياسية واقتصادية وعسكرية، خصوصا مع إقتراب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس. لذلك راهنت إيران على استراتيجيتها التقليدية: شراء الوقت، وإطالة أمد الأزمة، والرهان على تآكل إرادة الخصم لكن ما يوحي به ترامب اليوم هو أنه قرر أن يلعب اللعبة نفسها.

بدلا من البحث عن ضربة عسكرية كبرى قد تفتح أبواب حرب إقليمية واسعة، يبدو أن الإدارة الأميركية باتت ترى أن الوضع الحالي يخدم مصالحها أكثر مما يخدم مصالح إيران. الضغوط العسكرية مستمرة، والعقوبات الاقتصادية قائمة، والحصار البحري يقيد الحركة الإيرانية، فيما تعاني طهران من أعباء اقتصادية وعسكرية متزايدة. في ظل هذه المعادلة، لماذا تستعجل واشنطن الحسم إذا كانت تعتقد أن الزمن يعمل لمصلحتها؟

استراتيجيا "الخنق الاقتصادي" تواجه معضلة أساسية. فلا مؤشرات الى استعداد قادة إيران للتراجع وتقديم تنازلات والتخلي عن "مطالبهم القصوى" في المفاوضات... صحيح أن الإجراءات الأميركية مؤثرة بالفعل، والاقتصاد الإيراني يتخبط تحت وطأة العقوبات الى جانب مجموعة كاملة من المشكلات الهيكلية التي يعانيها منذ سنوات. لكن الصحيح أيضا أن العقوبات لن يظهر تأثيرها ومفعولها سريعا، والأمر يتوقف على قدرة إدارة ترامب على الإبقاء عليها لفترة طويلة، بما يكفي لإحداث تغيير في حسابات القيادة الإيرانية. فالعقوبات تزيد الضغط على الاقتصاد الإيراني، لكن تأثيرها، لتصبح مؤلمة وبما يكفي لدفع القيادة الإيرانية الى تغيير مسار السياسة، يحتاج الى وقت. من المرجح ألا يحدث خلال أسابيع وربما خلال أشهر. وحتى الآن

لا يبدو أن الضغط الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة دفع كبار القادة في طهران إلى تغيير موقفهم التفاوضي، خصوصا أن القيادة الإيرانية الجديدة تشعر بأنها متمكنة ومتعززة، لأنها نجت من حرب تقليدية عالية الكثافة مع الولايات المتحدة. هذا الشعور دفعها إلى إصدار مواقف أكثر

"رأيان داخل إدارة ترامب وفريقه حول صوابية الحرب الاقتصادية وجدواها"

تشددا، ومنها القول إنها ستخرج من الحرب في وضع استراتيجي أقوى مع السيطرة على مضيق هرمز، وإلى وضع شروط على الولايات المتحدة لفتح مضيق هرمز.

إيران لا تقول إنها أقوى من أميركا، بل تراهن على أنها تستطيع الصمود أطول مما تريد أميركا أن تنتظر. وطهران تعتقد أن الانتخابات النصفية الأميركية هي نقطة ضعف واشنطن. يستطيع النظام الإيراني تحمّل اثمانا اقتصادية مستندا إلى عقيدة المقاومة الاقتصادية، وهذا ما يمنحه هامشا اوسع لتحمل الضغوط.

أما ترامب فلا يملك هذه الرفاهية، فالانتخابات النصفية الأميركية في تشرين الثاني تقترب، وأسعار الطاقة والتضخم والقدرة الشرائية ليست مسائل في السياسة الخارجية بالنسبة إلى الناخب الأميركي. إنها مسائل يومية. ولهذا لا تدور حرب الإستنزاف بين اقتصادين فقط، بل بين ساعتين سياسيتين مختلفتين. ينظر ترامب إلى طهران ويسأل: كم تستطيعون الصمود؟ وتنظر طهران إلى واشنطن وتسأل: كم يستطيع ترامب الانتظار؟ والسؤال الذي يفرض نفسه: هل اكتشف ترامب سلاحا أكثر فاعلية من القصف، أم اكتشف أن القصف، مهما بلغت قوته، لا يفضي دائما إلى النتيجة السياسية المطلوبة؟

اللافت أن الرئيس الأميركي الذي بنى شخصيته السياسية على السرعة والحسم و"الصفقة"، اختار هذه المرة أن يستخدم السلاح الذي أتقنته إيران على مدى عقود، وهو الوقت. لهذا لم يعد السؤال: مَن هو الأقوى؟ والجواب معروف. السؤال الذي سيقرر نتيجة هذه المواجهة أصبح أبسط بكثير: مَن يتحمل أكثر ومَن يصرخ أولا.

يسود رأيان داخل إدارة ترامب في شأن جدوى الحرب الاقتصادية وصوابية هذا الخيار في تحقيق ما لم تحققه الحرب العسكرية:

- الأول يؤيد الحرب الاقتصادية منطلقا من واقع إستنفاد الضربات العسكرية التي ألحقت خسائر كبيرة بالبنية العسكرية الإيرانية وقدراتها الدفاعية والصاروخية، لكنها لم تؤد الى تحقيق الأهداف السياسية لواشنطن ولم تجبر إيران على تقديم تنازلات، لا بل استمرت في الإحتفاظ بأوراقها وقدرتها على التأثير في أمن المنطقة وحركة الملاحة. ومن واقع الأزمة أظهرت حدود إستخدام القوة العسكرية وارتفاع كلفة الحرب ومخاطرها، مع إحتمال توسيع نطاق المواجهة الإقليمية من دون ضمان نتائج حاسمة، ومن واقع عدم إمتلاك ترامب الدعم السياسي الداخلي الكافي لتصعيد الحرب أو لتحمل التداعيات الاقتصادية الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز لفترة طويلة، ليصل الى استنتاج أنه لم يبقَ أمام الرئيس الأميركي إلا الإستمرار في الضغوط الاقتصادية وإجبار السلطات الإيرانية على التعامل مع اقتصاد مأزوم ومتدهور، على أمل أن تدفع الأزمة الاقتصادية المتفاقمة القيادة الإيرانية الى إبداء مرونة أكبر. هذا المسار الأقل ضررا بين المسارات المتاحة أمام ترامب في الوقت الراهن، وقد يكون أكثر فاعلية من توسيع الضربات داخل إيران.

- الرأي الثاني يشكك في قدرة الضغوط الاقتصادية وحدها على دفع إيران الى تقديم تنازلات، وهي التي اعتادت على التكيف والتعايش مع العقوبات والضغوط الاقتصادية والمالية. ويعتبر أن إدارة الرئيس ترامب تبالغ في تقدير قدرة الضغوط الاقتصادية على إجبار إيران على تقديم تنازلات استراتيجية. فالحصار البحري والاقتصادي مطبق منذ أشهر وطهران لا تزال تحتفظ بأوراق قوة للمفاوضات وفي مقدمها مضيق هرمز. حجم الخسائر الاقتصادية الإيرانية لن تكون العامل الحاسم لأن القيادة في طهران تتعامل مع المضيق بوصفه ورقة استراتيجية لن تتخلى عنها حتى مع تعرض الاقتصاد لمزيد من الضغوط. في المقابل، فإن خيار الإستمرار في وضع المراوحة وستاتيكو "لا حرب ولا مفاوضات"، مع لعب ورقة الحصار ◄

◄ الاقتصادي يضع إدارة ترامب أمام كلفة سياسية داخلية، إذ يتطلب إقناع الناخبين الأميركيين بتحمل إرتفاع أسعار النفط والتضخم في الأشهر التي تسبق الانتخابات النصفية. في النتيجة، إن الضغط الاقتصادي لوحده لن يكون كافيا لإنتاج تسوية مستقرة ما لم تقترن بمسار سياسي واضح.

تبدو النتيجة الأرجح مزيدا من الحصار والعقوبات والتفاوض غير المباشر، مع إبقاء الضربات ورقة إحتياط. مما يعني أنها مواجهة طويلة سواء أمر ترامب بحملة جديدة أم لم يفعل. فالقرار المتاح ليس كيفية تحقيق نصر سريع، بل أي تكلفة يختار تحملها، وأي تكلفة يستطيع نقلها الى إيران وحلفائه وناخبيه. والسؤال الآن ليس عمن سينتصر في المعركة المقبلة، بل عمن سيتمكن من فرض شروط إنهاء الحرب التي تحولت الى "حرب أعصاب واستنزاف".

المواجهة الحالية تكشف مفارقة واضحة. فالولايات المتحدة تمتلك التفوق العسكري، لكن إيران ما زالت قادرة، عبر تحركات محدودة ومدروسة، على فرض إيقاع الأزمة، ودفع واشنطن إلى التفاعل مع خطواتها. لذلك فإن المعركة، في نظرهم، لا تدور حول من يملك القوة الأكبر، بل حول من ينجح في فرض وتيرة الصراع وتحديد توقيت الإنتقال من التصعيد إلى التفاوض. حتى الآن، تبدو طهران قادرة على الإستفادة من هذا الأسلوب لتحقيق مكاسب سياسية مؤقتة، رغم أن ذلك لا يغير حقيقة أنها لا تملك القدرة على حسم مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة.

ويرى ديبلوماسيون وخبراء أن السؤال الأساسي في المواجهة الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران لم يعد يتعلق بقدرة طهران على الإنتصار عسكريا، لأن موازين القوى لا تسمح بذلك، بل بقدرتها على إبقاء واشنطن في موقع رد الفعل بدلا من فرض أجندتها الخاصة. يعتقد هؤلاء أن إيران، رغم ما تعرضت له من خسائر عسكرية كبيرة، ما زالت تتحكم إلى حد بعيد بإيقاع التصعيد والتهدئة، فتختار توقيت الضربات

"استراتيجيا الخنق الاقتصادي بدأت تؤتي ثمارها والسؤال عن إيران وقدرتها على التحمل"

المحدودة وتوقيت العودة إلى التفاوض، فيما تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى الرد على خطواتها. وفي رأيهم، فإن هذا الموقف لا يمنح واشنطن زمام المبادرة، بل يوحي بأنها تنتظر الخطوة الإيرانية التالية قبل أن تحدد ردها، وهو ما يمنح طهران فرصة للتأثير في مسار المواجهة.

كل هذا الوضع، يرسم ثلاثة سيناريوهات.

• السيناريو الأقرب ليس اتفاقا نهائيا ولا عودة فورية إلى الحرب الشاملة، بل استمرار "الهدنة - الحصار": لا إعلان رسميا عن التمديد، مع تجنب ضربات مباشرة واسعة، واستمرار العقوبات والهجمات المحدودة على السفن والضغوط عبر الوسطاء. فهذا الوضع أقل سوءا للطرفين من البدائل. واشنطن لا تريد قبول المطالب الإيرانية الجديدة، وطهران لم تعد واثقة بمذكرة التفاهم التي انتهكتها واشنطن...

• السيناريو الثاني هو تمديد تقني قصير عبر باكستان أو قطر، مقابل إجراء محدود مثل الإفراج عن جزء من الأموال المجمدة أو توسيع ممرات الملاحة، بما يسمح لكل طرف بالقول إنه لم يتراجع...

• أما السيناريو الأخطر، فيبدأ بخطأ حسابات: إصابة سفينة أو سقوط قتلى أميركيين قد يدفع ترامب إلى تنفيذ تهديده باستخدام كل الخيارات، ثم ترد إيران بتوسيع استهداف الملاحة والقواعد والحلفاء. عندها تفقد لعبة الإنتظار قابليتها للضبط.

الخطر المقلق لا يتعلق فقط بالتأثير الاقتصادي أو أسعار الطاقة، وإنما بسهولة تحول المواجهة الاقتصادية إلى صراع عسكري مفتوح. فالأمر لا يحتاج إلى الكثير للعودة إلى أعمال عدائية شاملة. فحادث واحد أو رد فعل متسرع يمكن أن يؤدي إلى "خطأ قاتل" وتدهور سريع. وبالتالي، فإن خطر إندلاع حرب جديدة ما زال إحتمالا موجودا وكبيرا. فالإدارة الأميركية قد تقرر، في مرحلة ما بعد الانتخابات النصفية، إستئناف الضربات ضد إيران. لكن السيناريو الممكن أيضا هو أن تكون إيران هي البادئة والمبادرة في الجولة المقبلة.

تقرير

شوقي عشقوتي

"مفتاح" الانتخابات في يد ترامب... والمفاجأة عند آيزنكوت نتنياهو يخوض انتخابات مصيريّة وحربًا سياسيّة "وجوديّة"

بدأ العد العكسي للانتخابات الإسرائيلية المخصصة لانتخاب برلمان (كنيست) جديد قبل نهاية تشرين الأول. هذه الانتخابات الأولى بعد طوفان الأقصى والحروب التي لم تتوقف منذ ثلاث سنوات، تكتسب أهمية فائقة لأنها ستكون استفتاء على الحرب ومحاسبة أو محاكمة لحكومة الحرب، ولأنها ستحدد مصير بنيامين نتنياهو الذي يخوض "حربا وجودية" ومعركة حياة أو موت سياسيا...

يحسم الناخبون الإسرائيليون في تشرين الأول مواقفهم في شأن ملفات رئيسية مثيرة للجدل، لعل أبرزها التحقيق في الإخفاقات التي سمحت بوقوع هجوم حماس عام 2023، والتجنيد الإجباري للمتدينين والاقتصاد. ويخوض بنيامين نتنياهو انتخابات مصيرية هي بالنسبة إليه حرب وجودية، ومسألة حياة وموت سياسيا. في اعتقاده أن خصومه لا يريدون فقط إسقاطه عن الحكم، بل إدخاله إلى السجن.

من هنا تأتي شراسة المعركة الانتخابية، هذه المرة، أكثر من أي مرة سابقة، وما يخنق نتنياهو تماما، هو أن خطته لمواجهة خصومه في إسرائيل تنهار مدماكا وراء الآخر. إستطلاعات الرأي تجمع على أنه سيخسر ربع قوته وأكثر. والجمهور في غالبيته مقتنع بأنه فشل في إدارة الحرب، ولم يحقق أيا من أهدافها. وبعدما كانت المعارضة تبدو تعيسة وضعيفة، بدأ الجمهور يعجب بالجنرال غادي آيزنكوت، ويرى أنه أكثر ملاءمة من نتنياهو في منصب رئيس الحكومة. حتى الرئيس دونالد ترامب، الذي كان يروج لنتنياهو كـ"بطل قومي أدار الحرب بشكل ممتاز"، صار يتهرب من مقابلته، ويطعن في صداقته، بل يتهمه بإدارة حملة ضده داخل الولايات المتحدة، يدفع فيها الملايين، ويفتح قنوات إتصال مع خصومه.

يدير رئيس الأركان الأسبق، الجنرال غادي آيزنكوت حملته الانتخابية بحس يبدو سياسيا، عبر حرث الشارع والعمل على سحب أوساط جماهيرية واسعة من جمهور قاعدة نتنياهو الاجتماعية، فيصل إلى المناطق

الريفية التي أهملها رئيس الحكومة في عز الحرب مثل بلدات الشمال وغلاف غزة، حيث يعيش اليهود الشرقيون الذين يرون في آيزنكوت واحدا منهم. ولا يهمل الجنرال أنه متحدر من عائلة مغربية الأصول، ويركز ضمنا على أنه الوحيد الذي يستطيع تحريرهم من أسر القيادات الأشكنازية (اليهود الغربيون) التي تستعملهم وقودا في معاركها وتبخل في منحهم الإمتيازات التي يحظون بها. وهو يضع نفسه مخلصا للمجتمع جاء لإصلاح مؤسسات الدولة، وصياغة دستور يستند إلى وثيقة الإستقلال، ودفع خطة "الخدمة للجميع" (تجنيد الحريديم) - وذلك انطلاقا من نهج الوحدة ورأب الصدع في المجتمع، على عكس الخطاب الليكودي الصدامي.

وحتى في موضوع الأمن، يطرح آيزنكوت اتجاها مخالفا لنتنياهو؛ فيستخدم قضايا الأمن التي يتقن العمل فيها عبر ماضيه العسكري الثري، مع فارق أساسي أنه يضع استراتيجيا مختلفة، هي وضع خطة لاستثمار الإنجازات العسكرية بإنجازات سياسية. وبوصفه رئيسا سابقا للأركان، عاش أيضا مأساة شخصية قاسية في الحرب (مقتل إبنه غال وإثنين من أولاد أشقائه)، يتيح للشارع رؤيته كمرجعية أمنية رصينة ومتزنة لا يمكن وصمها بـ"اليسار الضعيف" ولا بـ"اليمين المتغطرس".

يستمد آيزنكوت قوته من سيرته الشخصية والعسكرية. فهو يهودي مزراحي من أسرة مغربية، وليس من النخبة الأشكنازية التي هيمنت تاريخيا على مؤسسات الدولة. يقدم نفسه بوصفه سياسيا نزيها، وهو ما يعكسه إسم حزبه "يشار"، أي "مستقيم". وتمنحه هذه الصورة أفضلية على نتنياهو المثقل بمحاكمات الفساد وتداعيات الإخفاق في منع هجوم السابع من أكتوبر. وقد أظهرت استطلاعات حديثة تقدمه عليه في ملاءمته لرئاسة الحكومة، ووضعت حزبه في المرتبة الأولى أو الثانية. ولكن مصدر قوته الأهم قد يكون موقفه من الحريديم. فبعد سنوات الحرب وخسائرها، تصاعدت النقمة على إعفاء طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية وتمويل مؤسساتهم من المال العام، بينما يرسل الآخرون وأبناؤهم إلى القتال. ويطالب آيزنكوت بتقليص المساعدات للأحزاب الدينية، وربط الحقوق والتمويل بالمشاركة في تحمل أعباء الدولة،

واصفا تكريس إعفاء طلاب التوراة بأنه تشريع للتهرب من التجنيد.

يبقى التحدي الحاسم تأمين 61 مقعدا، ويحتاج آيزنكوت لذلك إلى إئتلاف يضم قائمة نفتالي بينيت ويائير لابيد وحزب أفيغدور ليبرمان والديمقراطيين، وربما قائمة يمينية صغيرة. وهو ائتلاف ممكن حسابيا، لكن أطرافه مختلفون حول الدين والدولة والقضية الفلسطينية والعلاقة مع الأحزاب العربية. وإذا بقيت الكتلة من دون الغالبية، فيمكنه استقطاب منشقين من "الليكود" أو اليمين، أو إشراك "القائمة العربية الموحدة" بقيادة منصور عباس أو الاعتماد على دعمها من الخارج، أو تشكيل حكومة أقلية إذا امتنعت الأحزاب العربية عن إسقاطها. لكن بينيت وليبرمان يتحفظان عن الشراكة العربية، بينما يفضل آيزنكوت حكومة ذات "أغلبية صهيونية". لذلك، فإن فرصه حقيقية لكنها غير محسومة.

إقليميا، لن يعني فوز آيزنكوت ولادة إسرائيل مسالمة. فهو صاحب "عقيدة الضاحية" القائمة على استخدام قوة تدميرية غير متناسبة للردع، ويرفض حاليا قيام دولة فلسطينية، ويتبنى مواقف متشددة تجاه غزة وحزب الله وإيران. لذا سيكون التغيير في أسلوب إدارة القرار أكثر منه انقلابا في العقيدة الأمنية. مع ذلك، قد ينقل فوزه إسرائيل من حكومة تتحكم فيها اعتبارات بقاء نتنياهو ومطالب اليمين الديني والإستيطاني إلى حكومة أكثر مؤسساتية وقدرة على الجمع بين القوة والتسويات.

ثمة احتمال يلوح في الأفق وهو: التعاون بين نتنياهو وآيزنكوت، والذهاب الى "حكومة وحدة"، فهل يحصل؟!

تشير إستطلاعات الرأي، وبوضوح، إلى عدم وجود حسم. فالمرشحان لرئاسة الحكومة غادي آيزنكوت وبنيامين نتنياهو، لا يحصلان على أغلبية 61 مقعدا يستطيعان الإعتماد عليها لتشكيل إئتلاف مستقر، ويبدو كأن لدى كل منهما بدائل: نتنياهو يستطيع السعي للتعادل الذي سيبقيه في منصب رئيس حكومة إنتقالية. أما

> **آيزنكوت منافس قوي ويستمد قوته من سيرته الشخصية والعسكرية**

آيزنكوت، فيمكنه تأليف حكومة أقلية بدعم خارجي من القائمة المشتركة، وفي كلا السيناريوهين، ستنجر إسرائيل سريعا إلى انتخابات جديدة.

لكن هناك طريقا ثالثة: حكومة وحدة موزعة بالتساوي بين آيزنكوت ونتنياهو، يتناوب على رئاستها آيزنكوت ونتنياهو الذي يريد أن يكون رئيسا لحكومة الوحدة في النصف الأول. وسيشرح مؤيدوها أنها "حكومة صهيونية" تهتم بالأمن، وتخرج من دائرة الحكم كلا من يائير غولان وإيتمار بن غفير، اللذين سيصفهما أنصارها بـ"المتطرفين"، وطبعا الأحزاب العربية أيضا. وسيكون أنصار نتنياهو سعداء ببقاء زعيمهم في السلطة، حتى لو كان أضعف قليلا.

آيزنكوت كان أعلن معارضته الشاملة لإقامة دولة فلسطينية ("مَن يؤيدها واهم")، ووصف الفلسطينيين بأنهم أعداء لدودون لليهود منذ 175 عاما. فسرت هذه التصريحات بأنها طعم للناخبين اليمينيين الذين أصيبوا بخيبة أمل بنتنياهو ويفكرون في الإنتقال إلى المعسكر الآخر. كذلك امتنع آيزنكوت من إطلاق أي تلميح إلى مواقف يسارية، أو إلى تحالف مع شخصيات، مثل يائير لبيد، التي يكرهها ناخبو "الليكود"، لكن من الصعب التصديق أن هذا كله مجرد تكتيك. فالصورة العامة لآيزنكوت وفقاً للمنظور الاسرائيلي تقوم على النزاهة والصدقية، وليس على المكر والمناورات، مثلما هي الحال مع نتنياهو. ومع ذلك، فإن هذه التصريحات تخلق أرضية للتعاون بعد الانتخابات. فكلاهما يعارض إقامة دولة فلسطينية.

أنصار آيزنكوت يقولون إن البند الأول في برنامج آيزنكوت الانتخابي يدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق في "مجزرة" 7 أكتوبر، وهو مطلب رفضه نتنياهو بإصرار حتى اليوم، ويشكل عقبة كبيرة أمام التوصل إلى اتفاق بينهما، ولا يجوز لآيزنكوت التنازل عنه. ونأمل ألا يكون آيزنكوت ساذجا، لأنه سبق أن شارك في حكومة مع نتنياهو وتعرض للإذلال، إلى أن دفع إلى خارجها، ولن يرغب في إنهاء مسيرته السياسية مثل بيني غانتس، الذي كان أمل معسكر التغيير في السابق، والذي انتحر سياسيا بعد أن أنقذ نتنياهو من الهزيمة.

السؤال الأكثر غموضا بعد هذه الانتخابات: كيف سيتصرف غادي آيزنكوت؟! والسؤال الأكثر إلحاحا عشية الانتخابات: كيف سيتصرف دونالد ترامب؟! هل يكون طرفا أم يقف على الحياد؟! كيف يمكن للرئيس الأميركي الذي في يده مفتاح الانتخابات أن يساعد صديقه نتنياهو في معركته السياسية الأخيرة، وما هو المقابل الذي يمكن أن يطلبه ترامب من نتنياهو؟!

صحيح أن التعاون العسكري والاستخباري بين الولايات المتحدة وإسرائيل بلغ مستويات غير مسبوقة، خصوصا بعد ◄

الحرب على إيران، وصحيح أن التنسيق في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، وفي الملفات الأمنية، لا يزال ركيزة ثابتة في العلاقة بين الجانبين. لكن السياسة ليست امتدادا للعمل العسكري. ففي السياسة، لكل طرف حساباته الداخلية، وهذه الحسابات بدأت تفرض نفسها على العلاقة بين ترامب ونتنياهو. ولم تعد صورة نتنياهو في البيت الأبيض كافية لإسكات الإنتقادات داخل الولايات المتحدة. فمنذ سنوات، كانت المعارضة الأكثر حدة لإسرائيل تأتي من الجناح التقدمي في الحزب الديموقراطي. أما اليوم فقد بدأ النقاش يمتد، وإن بصورة مختلفة، إلى داخل الحزب الجمهوري نفسه. لا يعني ذلك أن الجمهوريين انقلبوا على إسرائيل، ولا أن التحالف التاريخي بين الجانبين أصبح موضع شك. لكنه يعني أن جيلا جديدا داخل الحزب الجمهوري، يمثله إلى حد كبير نائب الرئيس جي دي فانس، ينظر إلى السياسة الخارجية بمنظار مختلف. وبالنسبة لهذا التيار، يبقى دعم إسرائيل ثابتا، لكنه ليس مطلقا ولا منفصلا عن المصلحة الأميركية. الأولوية هي تجنب الحروب الطويلة وتقليص الأعباء الخارجية

> **التعادل السلبي يقود إما الى ازمة حكم أو الى حكومة وحدة يراهن عليها نتنياهو**

والتركيز على المنافسة مع الصين وإعادة بناء الداخل الأميركي. وهنا تبدأ الفوارق في الأولويات لا في التحالف.

لا يريد ترامب شرقا أوسط أكثر هدوءا لأنه أصبح أقل دعما لإسرائيل، بل لأنه يريد التفرغ لمعركته الكبرى مع الصين، ويريد أن يقدم للناخب الأميركي صورة الرئيس الذي يطوي الحروب أكثر مما يفتحها. يريد احتواء إيران، لكن من دون الإنزلاق إلى حرب استنزاف طويلة. ولا يزال ترامب يعتبر أن توسيع "إتفاقات أبراهام" هو الإنجاز الاستراتيجي الأكبر الذي يستطيع أن يقدمه للشرق الأوسط، وأن ضم المملكة العربية السعودية إلى هذا المسار سيكون تتويجا لمشروعه السياسي في المنطقة وهذا الأمر من أصعب مهماته.

أما نتنياهو فجدول أولوياته مختلف. فالرجل لا يخوض فقط معركة أمن قومي، بل معركة بقاء سياسي. قد تكون الانتخابات المقبلة الأكثر حساسية في مسيرته، ويحتاج إلى إنجازات يقنع بها الناخب الإسرائيلي بأنه لا يزال الرجل الوحيد القادر على حماية إسرائيل، إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة، وانتزاع المكاسب التي لا يستطيع غيره تحقيقها.

من هنا، تصبح زيارة البيت الأبيض جزءا من المعركة الانتخابية الإسرائيلية بقدر ما هي جزء من الديبلوماسية الأميركية. لكن السؤال الأهم هو: هل يحتاج ترامب إلى نتنياهو بالقدر نفسه؟ قبل سنوات، ربما كانت الإجابة نعم. أما اليوم فتبدو الصورة مختلفة. فترامب لا يبحث عن إنقاذ نتنياهو بقدر ما يبحث عن صناعة إرثه السياسي. وإذا قرر أن يمنح رئيس الوزراء الإسرائيلي دعما يساعده انتخابيا، فمن المستبعد أن يكون ذلك مجانيا. قد يكون الثمن مرونة أكبر في إنهاء حرب غزة، أو تعاونا أوسع في مشروع التطبيع مع الدول العربية، أو تنسيقا أوثق في إدارة المواجهة مع إيران، أو حتى ضبط إيقاع أي تصعيد على الجبهة اللبنانية بما يخدم الرؤية الأميركية للمرحلة المقبلة. هنا تبرز المملكة السعودية بوصفها الجائزة الكبرى. فمن دون الرياض، تبقى "إتفاقات أبراهام" ناقصة، لكن الرياض ليست في وارد تقديم هدية مجانية لترامب ولا لنتنياهو. إذ تنظر إلى التطبيع باعتباره جزءا من معادلة إقليمية شاملة، لا خطوة ثنائية مع إسرائيل وحسب، وتتجاوز حساباتها رغبات الإدارات الأميركية المتعاقبة، وترتبط بموقعها الإقليمي، وبالقضية الفلسطينية، وبالتوازنات الجديدة في المنطقة.

لا يزال التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل راسخا، والتنسيق الأمني والعسكري بينهما أقوى من أي وقت مضى. لكن العلاقة السياسية بين ترامب ونتنياهو أصبحت أكثر براغماتية، وأكثر خضوعا لحسابات الداخل الاميركي والإسرائيلي.

٦٨ عاماً
إلى ما لانهايـــة
المديريّة العامّة للأمن العام

تقرير

خليل حرب
khalilharb66@gmail.com

حرب إيران بين خيارات ترامب المشوشة شرارات هرمز تصيب باب المندب

بين تصريحين متقاربين، تختصر احتمالات مسارات الحرب: "هل اريد الدخول وابادتهم أم لا؟ انه قرار كبير، واي شيء يمكن ان يحدث معي"، و"نأمل أن نكون في طريقنا نحو نهاية الحرب". ساعات فقط تفصل بين موقفين اطلقهما الرئيس الاميركي دونالد ترامب، ويعكسان احتمالات حربه على ايران المتطايرة شرارتها اقليميا

حال الحرب ومساراتها كحال شخصية ترامب. مترددة؛ متذبذبة؛ مشوشة؛ وقابلة للتأويلات؛ وبلا رؤية واضحة. ومع ذلك، وعلى الرغم من استمرار نيرانها باشكال متقطعة ومتنوعة، فان الامال لا تزال بأن نهايتها ممكنة في اي لحظة. وهذه من مفارقات الصراع الذي قرر ترامب ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، خوضه ضد ايران في 28 شباط 2026.

خلال لقائه في نيويورك مع قادة ومسؤولين من مجلس التعاون الخليجي ودول عربية واسلامية، بينها لبنان ومصر وتركيا وسوريا والعراق، والذي عول عليه مراقبون بأنه قد يحسم مسار الحرب، لم يكن الرئيس الاميركي اكثر وضوحا فيما يعتزم القيام به، فتارة يتحدث عن الحسم والتدمير، وتارة عن فرصة التسوية التي تلوح، خصوصا ان هذا اللقاء جرى بعد محادثات جرت بين الوفد الايراني والمبعوثين الاميركيين جارد كوشنر وستيف ويتكوف، واستمر 3 ساعات، اكد خلاله الايرانيون على مطالبهم الاساسية، فيما وصف ترامب المحادثات بأنها كانت جيدة للغاية، مضيفا ان "هناك زخما كبيرا لعقد صفقة مع ايران".

وفي لقائه العربي - الاسلامي، كرر ترامب القول ان الحرب "قد تنتهي مباشرة بعد الانتخابات النصفية الاميركية، او ربما قبل ذلك"، مما ترك الابواب مشرعة امام كل الاحتمالات كعادته. وهو في كلمته امام الجمعية العامة للامم المتحدة، خير ايران بين "العظمة أو الابادة".

وقد كان واضحا ان مسار الحرب مشوش، كما يستدل من "مذكرة التفاهم" التي حاولت انهاءها في 18 حزيران الماضي والتي سرعان ما شهدت انهيارات سريعة، واتهامات متبادلة من الطرفين بخرقها. وقد تطرح علامات تساؤل عمن خرق المذكرة فعلا، ومن التزم بها، او ببعض بنودها، وتجاهل بنودا اخرى، لكن الثابت ان لاسرائيل دورا كبيرا في اجهاضها منذ اللحظة الاولى.

فمثلا، البند الاول المتعلق بوقف العمليات العسكرية في المنطقة "على كل الجبهات"، تنصل نتنياهو منه، فتعامل مع غزة كأنها غير معنية اساسا بالتفاهم الأميركي - الايراني الوليد، ثم سرعان ما انقض هو ووزراؤه على الشق المتعلق بلبنان، بتصوير التفاهمات على انها "استسلام" اميركي امام الايرانيين وتقطع الطريق على اسقاط نظامهم وان المذكرة تمس مصالح الامن القومي الإسرائيلي. واعلن مثلا وزير الحرب الاسرائيلي اسرائيل كاتس ان الجيش الاسرائيلي لن ينسحب من المناطق التي احتلها في جنوب لبنان، حتى لو طلب ترامب ذلك، ووصلت قواته اعتداءاتها على لبنان للتأكيد على فكرة فصله عن جبهة ايران، مما افرغ البند الاول من المذكرة، من قيمته، واثار شكوكا في امكانية تطبيق بقية البنود الواردة طالما ان البند الاول لم يتحقق.

استغلت اسرائيل تماما الثغرة المتمثلة في ان المذكرة لم تتضمن كيفية الزامها الانسحاب او وقف عملياتها العسكرية متوعدة باستمرار مهمتها ضد ايران ولبنان وغزة وسوريا، وهو ما

الشروط الـ 7

في مؤشر على استمرار التواصل او تبادل الرسائل والمطالب بين طهران وواشنطن، قال أمين المجلس الاعلى للامن القومي الايراني اللواء محسن رضائي انه "تم ابلاغ الحكومة الاميركية بالشروط الـ 7 لايران لبدء اي مفاوضات"، مضيفا انه اذا كانت واشنطن تريد الخروج من المأزق الذي صنعته بنفسها والا تزداد تورطا فيه، فلا سبيل امامها سوى قبول حقوق ايران. وتابع قائلا "ان تصرفات الولايات المتحدة واسرائيل تمنحنا الفرصة للانسحاب من معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية."

> **الحرب كترامب متذبذبة ومشوشة**

مذكرة تفاهم للتفاهم بين
الجمهورية الإسلامية الإيرانية
والولايات المتحدة الأميركية

اشعر الايرانيين بأن ترامب عاجز على لجمها، وتزعزت الثقة بالمذكرة ايضا. ترافق ذلك مع تبادل ادوار بين نتنياهو ووزرائه، فبينما حاول هو ابداء مرونة ديبلوماسية امام ترامب لتجنب إغضابه، فان وزراء نتنياهو المتشددين شنوا هجمات علنية وشرسة ضد المذكرة وتوعدوا بمهاجمة ايران بشكل منفرد وضد فريق ترامب، ما احرج الادارة الاميركية ودفع نائب الرئيس دي فانس الى توبيخ المسؤولين الاسرائيليين علنا، محذرا اياهم من انتقاد سياسة ترامب او الولايات المتحدة.

استند الاسرائيليون في هجمتهم هذه على المذكرة، -او هكذا ادعوا- بأنها لا تضمن تفكيك البنية التحتية لبرنامج تخصيب اليورانيوم ولا الصواريخ الايرانية. لكن اكثر ما ازعجهم ان المذكرة سعت الى حماية "حلفاء" ايران في المنطقة، من خلال وقف الهجوم.

ساهم هذا الخلاف العلني - وان بدا هادئا - بين واشنطن وتل ابيب في تشجيع التيار المتشدد داخل ايران بابداء المزيد من الشكوك في صدقية مبدأ التفاهم من اساسه مع ترامب شخصيا، وفي المذكرة نفسها وبمدى قدرة واشنطن على ان تكون طرفا موثوقا فيها. وفي مقابل ما رأته ايران انتهاكا للبند الاول في المذكرة، بالاضافة الى سلسلة من تصريحات التهديد من جانب ترامب، واستمرار السفن الاميركية بالتحرش بالسفن التجارية العابرة لمضيق هرمز، عدم الافراج عن الاموال الايرانية المجمدة، وفرض عقوبات جديدة، فإن الحرس الثوري الايراني لجأ ايضا الى الرد على خروقات الاتفاق، باستهداف ناقلات نفط في هرمز في مطلع أيلول الفائت، ليعلن ترامب بعدها ان المذكرة لم تعد قائمة، علما ان الايرانيين من جهتهم اعترضوا سفنا تجارية في المضيق لأنها كانت تحاول الابحار عبر ممرات تعتبرها طهران غير قانونية ومن دون تنسيق معها.

ظلت هناك قراءات متباينة بين الاميركيين والايرانيين. ففيما تنص المذكرة على موافقة واشنطن على دعم خطة لاعادة الاعمار وتنمية الاقتصادي الايراني بقيمة لا تقل عن 300 مليار دولار الى جانب رفع التجميد عن الاموال الايرانية واعفاءات فورية لتصدير النفط، ◄

إلا أن ادارة ترامب روجت لذلك، باعتبار ان اي اموال سيفرج عنها ستذهب لشراء سلع ومنتجات زراعية اميركية، وهو ما نفته طهران.
وظل البند المتعلق بمضيق هرمز ايضا محل تباين واضح، فبينما نص على حرية الحركة عبره، فانه دعا ايضا الى تعاون مشترك بين طهران ومسقط لادارته، لكن ترامب خرج فجأة مهددا بقصف سلطنة عمان! وجاهر بمعارضته اي دور ايراني في التحكم وادارة المضيق او تحصيل رسوم من السفن العابرة.
في مقابل هجوم التيار الاميركي المتشدد، والمقرب من اللوبي الاسرائيلي في واشنطن، بما في ذلك شخصيات من الكونغرس ووسائل اعلامية مؤيدة لاسرائيل والحرب على ايران، على المذكرة، وايضا على ترامب لأنه بدا متساهلا بحسب رايهم مع طهران، ولم يستكمل "المهمة" ضدها، فان التقارير الاميركية تحدثت عن ما يشبه الانقلاب داخل ايران من خلال قرار تيار بغداد التي كانت تتعامل وقتها مع موعدين كبيرين: الانسحاب الاخير للقوات الاميركية من العراق، ومن اقليم كردستان تحديدا، وموعد حصر السلاح وتسليم قرار الحرب للدولة.
وما كادت نيران هذه الازمة تخمد قليلا، حتى كان التوتر اليمني – السعودي يتصاعد، فبعد غارات سعودية على مطار صنعاء، واعلان انصار الله بقيادة عبد الملك الحوثي فرض حصار بحري على موانئ السعودية، خصوصا في البحر الاحمر، اشتعلت ميدانيا بين قوات صنعاء بقيادة انصار الله، وبين القوات المدعومة من السعودية وحكومة عدن، بينما تم استهداف خط "شرق - غرب" النفطي الذي ينقل النفط السعودي بكميات 7 ملايين برميل يوميا الى ميناء ينبع على البحر الاحمر متجنبا مضيق هرمز الخليج، وترافق ذلك مع تقدم "انصار الله" على ساحل الحديدة موسعة سيطرتها الجغرافية، ومحكمة سيطرتها العملياتية على مضيق باب المندب.
وهكذا اصحبنا امام معادلة اقليمية اكثر تعقيدا واكثر التهابا. فبينما يتباهى ترامب بحصاره الفولاذي، كما يسميه، على ايران وعلى مضيق هرمز (الذي كان يمر عبره نحو 20 مليون برميل من النفط يوميا) وهو ما تنفيه طهران، وتقول انها هي من يحكم قبضتها على هرمز، عززت قوات صنعاء تحكمها بمضيق باب المندب (الذي يمر عبره نحو 8 ملايين برميل يوميا)، ضُربت منشآت نفطية جنوب السعودية، وصارت ايضا ترد على الضربات السعودية باستهداف الرياض نفسها، في حين تشير تقارير اسرائيلية الى محاولات اسرائيلية للتدخل في المعركة اليمنية.
بمعنى آخر، فان اثنين من اهم المضائق البحرية في العالم، صارا خلال فترة زمنية محدودة، تحت وطاة الصراع الاقليمي الذي بداه "الثنائي" ترامب - نتنياهو، بعدما كانا مفتوحين تماما امام حرية الملاحة. وقد بلغ الموقف المحرج سياسيا ودعائيا، ان سرب الاميركيون انباء عن أن السعودية طلبت من الاميركيين التدخل ضد قوات صنعاء، لكن ترامب رفض. كما نقلت "سي ان ان" عن مسؤولين اميركيين قولهم ان الاستخبارات الاميركية حذرت منذ شهور من تحرك "الحوثيين" في اتجاه باب المندب، لكن ادارة ترمب لا تبدي استعدادا حاليا لتوجيه ضربات مباشرة ضد الجماعة. وفي الوقت نفسه، تحدث وكالة "رويترز" عن اتصالات اجريت بين وفد من صنعاء وبين الاميركيين جرى في مسقط، أي بوساطة عمانية، لتبادل الرسائل بين الطرفين، بينما تحدث ترامب عن اتصال "مباشر" من جانب انصار الله لتبليغ واشنطن بأنهم لا يعتزمون استهداف السفن الاميركية او عرقلة خط الملاحة في باب المندب، وان المستهدف من هجومهم العسكري، هو السعودية فقط.
وبينما تتطاير هذه الشرارات الاقليمية، ويحدث كل ذلك، فان ترامب قال في 16 أيلول الفائت، "حسنا، نأمل أن نكون في طريقنا نحو نهاية الحرب"، قبل ان يضيف لاحقا ان الحرب ستنتهي "قريبا" وان اسعار البنزين ستنخفض، متحدثا مجددا عن ان الايرانيين يتواصلون معه بشكل مباشر للتوصل الى اتفاق "سريع".
تبدو تصريحات ترامب هذه، والتي اكثر منها خلال الاسابيع الماضية، بمثابة مسكنات لمحاولة لتهدئة الاجواء الداخلية مع اقتراب موعد الانتخابات النصفية في بداية تشرين الثاني، خصوصا ان اسعار الديزل (التي تخطت 6 دولارات للغالون) والبنزين (التي تلامس 5 دولارات للغالون)، تهدد بحرق فرص الحزب الجمهوري، وقد تفقد ترامب سيطرة الجمهوريين على مجلسي النواب والشيوخ.
ليس ادل على هذا التخبط، سوى قول ترامب بعد تلك التصريحات بأقل من 24 ساعة، ولموقع "اكسيوس" الاميركي، "لدي قرار كبير قادم. هل اريد الدخول وابادتهم (النظام الايراني) أم لا؟ انه قرار كبير، واي شيء يمكن ان يحدث معي"، وذلك فيما سربت صحيفة "تايمز اوف اسرائيل" أن مسؤولين اميركيين يقولون بأن الجيش الاميركي لا يمكنه البقاء في حالة انتظار وجمود لفترة اطول، وان الوضع العسكري الحالي في الشرق الاوسط غير قابل للاستمرار من دون تحديد وجهة نهائية.
ترامب تحت وطأة الانتخابات النصفية ويريد الايحاء بأنه مسيطر، ولم تفشل "مغامرته" الدموية ضد ايران وفي المنطقة. قبلها بأيام كان قد قال ان الحرب قد تنتهي قبل الانتخابات الاميركية، وربما تنتهي بعدها، من دون ان ينسى اغراء الناخبين بالتصويت لحزبه لأنه سيمنح كل اميركي مبلغ 5 الاف دولار عندها!

تركيا والسعودية

قال وزير الخارجية التركي حقان فيدان لا نقبل ان يتم اشراك السعودية في الصراع المستمر بين إيران واميركا، ويجب ابقاء المملكة خارج هذه المعادلة، لانها نفسها لا تسعى الى الانخراط فيها. وتابع قائلا انه عندما ننظر الى اتفاقيتنا (اتفاقية تحالف مكة مع الرياض واسلام اباد) فهناك مسؤولية تحالف بين الدول تجاه بعضها البعض، مضيفا انه "قد تكون للسعودية احتياجات عسكرية وسنبحثها في اطار الاتفاق الثلاثي مع باكستان". واضاف ايضا ان هناك اقتراحات لانهاء القتال المتعلق باليمن نقلت الى جميع الاطراف.

الحقيقة في هرمز؟

اعلن الامين العام للمنظمة البحرية الدولية ارسينيو دومينغيز ان نحو 6 آلاف بحار على متن 400 سفينة ما زالوا عالقين في مضيق هرمز. وفي الوقت نفسه، فان شركة "كبلر" اعلنت ان 4 سفن فقط عبرت هرمز في 17 أيلول الفائت (3 دخلت المضيق وواحدة غادرته)، بينما عبرت سفينة واحدة قبلها بيومين، وهو ربما ادنى مستوى في تاريخ الملاحة في الخليج.
يحدث ذلك فيما يكرر الرئيس الاميركي ترامب يوميا انه يفرض سيطرة كاملة على الدخول والخروج من المضيق، وان الملايين من براميل النفط تخرج يوميا الى الاسواق العالمية، فيما تقول وزارة الطاقة الامريكية ان 9 ملايين برميل تخرج يوميا، بل ان القيادة المركزية الاميركية تتحدث عن خروج مليار برميل من النفط خلال الشهرين الماضيين من خلال الحماية البحرية التي توفرها القوات الاميركية!

مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

السلامة المروريّة بين القانون والسلوك والبنيّة التحتيّة
العميد مسلّم: المحاضر وسيلة وحماية الأرواح غاية

لم تعد حوادث السير مجرد وقائع متفرقة على الطرق، بل تحولت إلى نزف يومي يحصد الارواح ويخلّف خسائر بشرية فادحة، وتبرز السرعة الزائدة في صدارة الاسباب، فيما تبدو تداعياتها اكثر قسوة في صفوف الشباب، مما يجعل السلامة المرورية تحديا وطنيا يستدعي تطبيقا حازما ومستداما لقانون السير، وترسيخا لثقافة تحمي الحياة

في هذا الاطار، عكست الاجراءات المشددة التي اعتمدتها قوى الامن الداخلي في تطبيق قانون السير تحولا عمليا في مقاربة السلامة المرورية، اذ اسفرت الحملة بين 7 و22 أيلول الفائت، عن تنظيم 29,084 مخالفة مرورية، وحجز 985 سيارة و2,207 دراجات نارية، كما ساهمت في خفض الحوادث والوفيات، بما يؤشر الى ان الحضور الامني وفرض القانون قادران على الحد من السلوكيات الخطرة. واكتسبت هذه التدابير اهمية خاصة مع ما اظهرته في صفوف الشباب، الذين شكلوا 35% من اجمالي الوفيات.

رغم حداثة قانون السير وما ارساه من اطار اكاديمي ومهني لتنظيم شؤون المرور، فضلا عن اعادته الاعتبار إلى اجازة السوق بوصفها مسؤولية لا مجرد وثيقة، تبقى الاسرة الحلقة الاولى في بناء ثقافة السلامة المرورية، حيث الطفل يراقب ويقلد ما يراه من سلوك والديه خلف المقود، فتنمو هذه السلوكيات بوصفها عادات طبيعية، خصوصا حين يرى والديه يضعان حزام الامان، ويتجنبان استخدام الهاتف اثناء القيادة، ويحترمان اشارات السير وغير ذلك، وهكذا تبدأ الوقاية بالتربية قبل ان تبدأ بالقانون.

"الامن العام" حاورت رئيس شعبة العلاقات العامة في قوى الامن الداخلي العميد جوزف مسلم.

■ ما هي الاجراءات التي تتخذها مفارز السير لضبط المخالفات التي تشكل خطرا مباشرا على مستخدمي الطرق؟

□ تؤدي مفارز السير في قوى الامن الداخلي دورا اساسيا في تطبيق قانون السير وحماية مستخدمي الطرق، ضمن منظومة متكاملة تشارك فيها جهات رسمية. وقد ادى التشدد في تطبيق القانون عام 2015 الى انخفاض وفيات السير من 657 قتيلا عام 2014 الى 576، واستمر العمل رغم الازمات الاقتصادية وجائحة كورونا وتراجع الامكانات. في عام 2024 سجل 389 قتيلا، قبل ان يرتفع العدد الى 451 في 2025، مما شكل مؤشرا مقلقا يستدعي تعزيز اجراءات السلامة المرورية والحد من السلوكيات الخطرة، فدعت قوى الامن الداخلي الى اعادة التشدد في تطبيق قانون السير بالتوازي مع تفعيل عمل اللجنة الوطنية للسلامة المرورية التي يترأس اجتماعاتها الدورية وزير الداخلية والبلديات العميد أحمد الحجار، واطلاق حملات توعية تستهدف تغيير السلوك قبل تسجيل المخالفة. منذ 7 ايلول 2026 شددت الاجراءات على مختلف الطرق، لا سيما ضبط السرعة بواسطة الرادارات، الزام حزام الامان، منع استخدام الهاتف اثناء القيادة، واقامة الحواجز ونقاط المراقبة وتسيير الدوريات. وتؤكد الحملة أن الغاية ليست زيادة عدد المحاضر، بل الوقاية من الحوادث وحماية الارواح.

■ ما حصيلة الحملة التي اطلقتها وزارة الداخلية، وما ابرز المخالفات التي يجري التركيز عليها؟

□ منذ بدء التشدد في تطبيق قانون السير بين 7 و22 أيلول الفائت، نظمت مفارز السير 29,084 محضر ضبط لمخالفات ابرزها السرعة الزائدة، القيادة من دون لوحات قانونية، عدم وضع حزام الامان، استعمال الهاتف اثناء القيادة، كما جرى حجز 926 سيارة مخالفة، و1945 دراجة آلية غير قانونية. تظهر الارقام ان حملات ضبط المخالفات جدية ومستمرة منذ سنوات، اذ سجلت الرادارات 97016 مخالفة سرعة عام 2024، ارتفعت الى 140067 مخالفة عام 2025، فيما بلغت حتى مطلع ايلول 2026 نحو 122958 مخالفة. اما الدراجات الآلية المخالفة فجرى حجز 10709 دراجات عام 2024، و19429 عام 2025، ونحو 2207 حتى 22 ايلول 2026. يهدف هذا التشدد، لا سيما تجاه الدراجات غير القانونية التي تشكل خطرا على السلامة، كما ان بعضها قد يستخدم في ارتكاب اعمال جرمية، الى تعزيز الالتزام بقانون السير والحد من الحوادث وحماية الارواح، وليس زيادة عدد محاضر المخالفات المسجلة.

■ ما هي المخالفات التي تعتبرونها الأكثر تسببا للحوادث والوفيات على الطرق؟

□ تتصدر السرعة الزائدة اسباب الحوادث الخطرة والوفيات، اذ تزداد شدة الاصابة واحتمال الوفاة كلما ارتفعت السرعة، مما يستوجب الالتزام بالحدود المحددة وتكييف السرعة مع حالة الطريق والطقس وحركة السير، خصوصا مع حاجة بعض الطرق اللبنانية الى مزيد من الصيانة. كما تشكل القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات خطرا مباشرا بسبب تأثيرها في التركيز وسرعة الاستجابة واتخاذ القرار. ويبرز ايضا استخدام الهاتف اثناء القيادة، لا سيما القراءة والكتابة، فعندما يقود شخص بسرعة 80 كلم في الساعة وينظر الى هاتفه ثانية واحدة، تكون السيارة قطعت 22 مترا من دون مراقبة الطريق، مما يمنعه من ملاحظة الخطر في الوقت المناسب للفرملة أو المناورة وتفادي الحادث. كما تشمل عوامل الخطر الاخرى التعب والنعاس، وبعض الادوية المؤثرة في اليقظة، وتشتت الانتباه داخل السيارة أو على الطريق. فيما تشكل سلامة المشاة تحديا كبيرا في لبنان، اذ تمثل وفياتهم نحو 35 الى 40 في المئة من اجمالي وفيات حوادث السير، مما يستدعي معالجة سلوك السائق والمشاة وتحسين البنية التحتية وظروف الطرق. ويعد حزام الامان من ابسط وسائل الوقاية واكثرها فاعلية، اذ يثبت الجسم ويحد من الاصابات الخطرة عند الاصطدام.

■ هل عولجت شكاوى تقاعس بعض العناصر في ضبط المخالفات، وسوء توزيع نقاط التفتيش التي تتسبب بالازدحام، وتعطل اشارات السير وغياب الرادارات عن بعض الطرق، بما يضمن فاعلية الرقابة المرورية؟

□ هناك محاسبة وفقا للاصول، فلا يمكن ان يكون هناك تردد في تطبيق القانون عندما يتعلق الامر بالسلامة المرورية وحياة المواطنين. لكن من واجبنا ان نكون منصفين في حق ضباط مفارز السير وعناصرها الذين يواجهون تحديات مرتبطة بنقص العناصر والعتاد والامكانات، اذ يعملون في ظروف استثنائية وبأعداد محدودة، مما يفرض على العناصر الموجودين بذل الجهود المضاعفة لتغطية الطرق قدر الامكان. كما ان توزيع نقاط التفتيش والحواجز يتم وفق الوضع الميداني وحركة السير والحاجة الامنية والمرورية، لأن الغاية تحقيق السلامة من دون التسبب قدر الامكان بازدحام غير ضروري. اما رادارات السرعة، لا سيما المتنقلة، فعددها محدود بسبب ارتفاع كلفتها، لذلك توزع وفق الاولويات على الطرق والنقاط الاكثر خطورة. في الميدان لا يقتصر دور عنصر السير على تنظيم المرور، بل قد يتدخل لمعالجة خطر طارئ، كإزالة عائق أو ردم حفرة أو فتح مجرى للمياه، حتى وان لم يكن ذلك من صلب اختصاصه، لأن الاولوية تبقى حماية الناس وضمان سلامتهم. لذلك لا بد من أن نشيد بالجهد الاستثنائي الذي يبذله ضباط مفارز السير وعناصرها الذين يحاولون أن يسدوا ثغرا تتجاوز نطاق مسؤولياتهم.

رئيس شعبة العلاقات العامة في قوى الأمن الداخلي العميد جوزف مسلم.

> **الرقابة الصارمة تقلّص الحوادث القاتلة**

■ يشكو مواطنون ايضا من عدم التزام بعض عناصر الاجهزة الامنية وشرطة البلديات قوانين السير اثناء تنقلهم، هل يخضع العناصر وآلياتهم للقواعد نفسها التي يخضع لها المواطن؟

□ بالتأكيد، العنصر الامني ليس فوق القانون، بل أن مسؤوليته في احترامه اكبر، لأنه يفترض أن يكون قدوة في تطبيقه. فارتداء البزة العسكرية يعني تمثيل المؤسسة بأكملها، وأي مخالفة يرتكبها العنصر، كعدم وضع حزام الامان او قيادة الدراجة من دون خوذة، لا تسيء اليه وحده، بل تنعكس على صورة المؤسسة وجهود عناصرها. لذلك صدرت توجيهات واضحة من الوزير الحجار ومن المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء رائد عبدالله بالتشدد في محاسبة المخالفين، اذ يخضع العنصر، اضافة الى محضر ضبط، للمساءلة المسلكية. في المقابل، ان التزامه قواعد السير والقيادة المسؤولة يشكل رسالة توعوية للمواطنين ويعزز الثقة بالمؤسسة، مما يجعل من احترام القانون جزءا اساسيا من مسؤوليته العامة.

■ ما أبرز الصعوبات التي تحول دون التطبيق الصارم والمتواصل لقانون السير بحيث لا تكون الحملات موسمية؟

□ تطبيق قانون السير يجب الا يكون موسميا او مرتبطا بحملات مؤقتة، بل مسارا دائما وصارما ومستداما يجمع بين التوعية والرقابة والمحاسبة، بهدف تحويل احترام القانون إلى سلوك تلقائي وثقافة راسخة لدى السائقين، لا مجرد خوف من المخالفة. ورغم أن الازمات الاقتصادية والسياسية والامنية والحروب والاعتداءات الاسرائيلية التي شهدها لبنان تفرض على قوى الأمن الداخلي اعادة توزيع عناصرها وامكاناتها ◄

◄ وفق الاولويات الطارئة، ما قد يؤثر احيانا في حجم الانتشار المروري، فان ذلك لا يغير ضرورة الاستمرار في تطبيق القانون قدر الإمكان. أما النجاح الحقيقي فيكون عندما يلتزم السائق بالسرعة وحزام الامان وسائر القواعد من تلقاء نفسه، لا فقط عند وجود رادار أو حاجز أمني.

■ هل مشكلة السير في نقص القوانين أم في ضعف تطبيق الموجود منها؟

□ المشكلة الاساسية في السلامة المرورية ليست في نقص التشريعات، إذ أن قانون السير الجديد يعد قانونا حديثا ومتقدما، وقد وضع اطارا متكاملا لادارة هذا القطاع، من خلال انشاء المجلس الوطني للسلامة المرورية واللجنة الوطنية، وتنظيم آليات الحصول على اجازات السوق وتأهيل المدربين والخبراء واللجان الفاحصة. وقد تشرفت شخصيا بأن اكون من الاشخاص الذين مثلوا وزارة الداخلية والبلديات والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي وساهموا في صياغة هذا القانون. يبقى التحدي الاساسي في استكمال تطبيق القانون وتفعيل آلياته بصورة دائمة. وقد بدأت خطوات عملية في هذا الاتجاه، منها اعداد مدربين متخصصين في معهد قوى الامن الداخلي وتأهيل اعضاء لجان الفحص عبر دورات متخصصة. كما ارسى اطارا اكاديميا ومهنيا لتأهيل خبراء السير ومدربي القيادة وفرض التدريب المتخصص، مما ساهم في رفع مستوى الجدية والتشدد في امتحانات القيادة. الهدف ليس مجرد منح اجازة سوق، بل التأكد من أن حاملها مؤهل فعليا لتحمل مسؤولية قيادة مركبة على الطريق. كما ان قانون السير لا يعلّم الاشارات وقواعد القيادة فقط، بل يرسخ ثقافة احترام الاخرين والمسؤولية والاخلاق على الطريق. لذلك، فان المطلوب ليس قانونا جديدا بقدر ما هو استكمال تطبيق القانون القائم، وتفعيل مؤسساته وآلياته، والاستمرار في التدريب والتوعية والرقابة والتنشئة المرورية الصحيحة للوصول إلى سلامة مرورية مستدامة في لبنان.

■ ما هي خطة قوى الأمن الداخلي لجعل تطبيق قانون السير دائما ومتساويا على الجميع؟

□ السلامة المرورية لا تتحقق عبر حملات امنية متفرقة، بل تحتاج الى منظومة متكاملة وادارة ومتابعة مستدامتين. فبعد تأخر تفعيل بعض عناصر هذه المنظومة بفعل الازمات منذ عام 2019، عادت اللجنة الوطنية للسلامة المرورية الى اجتماعاتها الشهرية برئاسة وزير الداخلية والبلديات. منذ عام 2016، بدأ العمل على اعداد اختصاصيين في مجال المرور، من خبراء سير ومدربي قيادة ومتخصصين في ادارة اساطيل النقل، اضافة إلى تدريب لجان فاحصة متخصصة في معهد قوى الامن الداخلي، بدأت عملها في مراكز تسجيل السيارات والآليات لفحص المتقدمين لرخص القيادة بصورة أكثر جدية ومهنية. يتمثل الهدف في اعادة القيمة إلى اجازة السوق باعتبارها "اجازة للحياة"، فلا ينبغي منحها إلا لمن يثبت اهليته للقيادة، لأن الخطأ على الطريق قد يعرض حياة السائق والآخرين للخطر. كما يبقى تطوير النقل العام الآمن والمنتظم والموثوق حاجة ماسة، لأنه يخفف الاعتماد على السيارات الخاصة والازدحام والتلوث ومخاطر الحوادث. كذلك يجب أن يطبق قانون السير على الجميع من دون استثناء أو تمييز، سواء كانوا مواطنين أو عناصر امنية أو مسؤولين. فالسلامة المرورية مسؤولية مشتركة بين الدولة ومؤسساتها والسائقين والمشاة وجميع مستخدمي الطرق، والهدف حماية الارواح وجعل الطرق اكثر امانا.

حصيلة الإجراءات بين أعوام 2024 و2025 و2026 لغاية ايلول

	عام 2024	عام 2025	2026 حتى 22 ايلول
مخالفات سرعة (رادار)	97,016	140,067	122,958
حجز دراجات	10,709	19,429	2,207
حجز سيارات			985
ضحايا السير	389	451	اكثر من 400

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام

مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

الحاج: خطة الداخليّة المروريّة جيّدة وشاملة العبرة في الإستمراريّة لا في الحملات الموسميّة

تكاد لا تخلو نشرات الاخبار اليومية من حوادث السير، بعدما تحولت الى مأساة مستمرة تحصد الارواح وتفرض تحديات كبيرة على مستوى السلامة المرورية، في وقت تواصل منظمة "يازا" مبادراتها للحد من نزف الطرق، عبر الضغط لتطبيق صارم للقوانين، والدفع في اتجاه تطوير البنى التحتية، واقتراح الحلول لتأمين طرق اكثر امانا للمواطنين

منذ تأسيسها عام 1996 في لبنان، تضطلع Yasa "يازا" بدور اساسي في مجال السلامة المرورية، واضعة هدف الحد من حوادث السير والتخفيف من حجم الاصابات والوفيات الناتجة منها في صلب رسالتها. كما تعمل على نشر ثقافة القيادة الآمنة، من خلال تنظيم حملات وبرامج توعوية تستهدف السائقين والطلاب ومختلف شرائح المجتمع، وتتناول ابرز اسباب الحوادث، لا سيما السرعة الزائدة، القيادة تحت تأثير الكحول أو المواد المؤثرة، استخدام الهاتف اثناء القيادة، وعدم وضع حزام الامان.

"الامن العام" سلطت الضوء على الخطة التي اطلقتها وزارة الداخلية للحد من تفاقم ازمة السلامة المرورية، والرؤية المتكاملة لمعالجة هذه المعضلة، من خلال الحوار مع نائب رئيس Yasa والخبير الدولي في القيادة الدفاعية واستاذ مادة السلامة المرورية انطوان الحاج.

■ كيف تقيمون الخطة التي اطلقتها وزارة الداخلية والبلديات لتشديد تطبيق قانون السير والحد من المخالفات المرورية؟

□ الخطة جيدة، كان الاجدى اطلاقها في وقت أبكر، خصوصا انها جاءت شاملة لمختلف جوانب السلامة المرورية، من المراقبة على الطرق، وضبط السرعة ومخالفات السير، الى مراقبة الحمولة والتأكد من اوراق المركبات والالتزام بوضع حزام الامان. لكن التحدي الاساسي يبقى في استمرارية هذه الاجراءات، اذ اعتدنا على حملات مكثفة لا تلبث ان يتراجع زخمها ويتلاشى بعد اسبوع أو اسبوعين، لذلك نأمل في أن تتحول هذه الخطة الى نهج مستدام، وأن تترافق مع خطوات اشمل لمعالجة الاسباب التي تهدد السلامة المرورية. فالحملات الامنية ضرورية لردع المخالفات وفرض احترام القانون، لكن وحدها لا تكفي، بل يجب أن تسبقها وتواكبها معالجات جدية للمشكلات القائمة على الطرق، بما يضمن الحد من الحوادث والضحايا.

■ هل هذه الاجراءات كافية لاحداث تراجع ملموس في حوادث السير ووقف نزيف الضحايا خلال الاشهر المقبلة؟

□ لا شك في أن الخطة تشكل خطوة ضرورية، شرط الاستمرار في تنفيذها وتوسيع نطاق تطبيقها لكي نشهد تراجعا مهما وملموسا، لأن قدرات قوى الامن الداخلي الحالية لا تسمح بتغطية جميع المناطق اللبنانية، اذ تتركز عناصرها في عدد من النقاط الرئيسية في بعض المدن بسبب محدودية إمكاناتها. من هنا تبرز اهمية تفعيل التعاون مع شرطة البلديات، بحيث تضطلع بدورها ضمن نطاقها، بصلاحيات قوى الامن الداخلي ذاتها لجهة تطبيق قانون السير، بما في ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة في حق المخالفين، الى جانب اعطاء الحكومة هذا الملف اولوية عبر تخصيص موازنة لدعم تعزيز السلامة المرورية.

■ هل تكفي العقوبات لردع المخالفين أم أن الحد من المخالفات والحوادث يتطلب الجمع بين التشديد في تطبيق القانون وتعزيز السلامة المرورية؟

□ لا شك في أن الحواجز الامنية والمراقبة عبر الكاميرات والرادارات تشكل ادوات اساسية لردع المخالفين وضبط الفوضى على الطرق، لكن المشكلة تبدأ عندما تغيب هذه الاجراءات، اذ سرعان ما تعود المخالفات وكأن شيئا لم يكن. لذلك لا يمكن بناء السلامة المرورية على حملات ظرفية، بل على منظومة تجمع بين الرقابة الصارمة والتوعية والوقاية والتدريب. من هذا المنطلق، طلبت من وزير الداخلية العميد أحمد الحجار خلال اجتماعه مع اللجنة الوطنية للسلامة المرورية، وانطلاقا من اختصاصي، العمل على الزام سائقي الشركات التجارية والحافلات المدرسية الخضوع لدورات تدريبية في القيادة الدفاعية، باعتبار ان الهدف ليس فقط تعليم السائق كيف يلتزم القانون، بل تدريبه على استباق الخطر وتوقع اخطاء الآخرين والتصرف الوقائي لتفادي الحادث قبل وقوعه. فالقيادة الآمنة لا تقوم على الخوف من الرادار والحاجز، بل على بناء سائق يمتلك ثقافة مرورية ووعيا بالمخاطر، وقدرة على اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب. هنا تكمن اهمية الانتقال من سياسة ضبط المخالفة بعد وقوعها الى ثقافة تمنع الحادث قبل وقوعه.

■ ما المبادرات التي تقوم بها "يازا" لتعزيز ثقافة السلامة المرورية؟

□ تنفذ "يازا" سلسلة نشاطات توعوية عن السلامة المرورية، تستهدف طلاب المدارس والجامعات وشرائح المجتمع. كما تسعى إلى ادخال السلامة المرورية في المناهج التعليمية لجميع المراحل، بهدف تخريج جيل ممتلئ بالثقافة المرورية. وقد ابدت الدولة تجاوبا مع هذا التوجه، نأمل في أن يترجم قريبا الى خطوات عملية. لقد نجحت في ادخال نظام النقاط في قانون السير الجديد، بحيث يحصل السائق عند بداية اعتماده على 12 نقطة في رصيده، ويتم حسم عدد من هذه النقاط عند ارتكاب أي مخالفة، وفقا لدرجة خطورتها، وفي حال استنزفت النقاط كاملة تسحب رخصة السوق من السائق، في اجراء يهدف الى تعزيز الالتزام بقواعد السلامة المرورية.

نائب رئيس Yasa والخبير الدولي في القيادة الدفاعية واستاذ مادة السلامة المرورية انطوان الحاج.

■ هل تقومون بجمع بيانات الحوادث وتحليلها لتحديد الطرق والمخالفات الاكثر خطورة، واقتراح الحلول للجهات المعنية لتحسين السلامة المرورية؟

□ نراقب بشكل مستمر واقع الحوادث، لا سيما في النقاط التي تشهد كثافة في وقوعها، حيث نجمع المعطيات ونحللها بهدف وضع توصيات عملية ورفعها الى الجهات المعنية. على سبيل المثال، اذا اظهرت البيانات حاجة منطقة معينة الى انشاء دوار أو جسر للمشاة أو أي اجراء هندسي آخر، نرفع الاقتراحات الى وزارة الاشغال او البلديات المختصة مرفقة بالاسباب الموجبة واهميتها في الحد من الحوادث. في هذا الاطار، نعتمد ايضا على المواطنين الذين يشكلون شبكة رصد واسعة تساعدنا في تحديد مكامن الخطر وبناء حلول اكثر فاعلية.

■ ما أبرز المخاطر على الطرق التي تهدد حياة السائقين والركاب لخطر الموت؟

> **لا سلامة مرورية على الطرقات من دون شراكة الأمن الداخلي والبلديات**

□ ترتكز السلامة المرورية على 3 عناصر اساسية: السائق، الطريق والمركبة. فالسائق مسؤول عن القيادة بوعي وحذر، بمعنى أن يكون قياديا احترازيا وملما بقانون السير، ويعتمد سرعة آمنة تتناسب مع ظروف الطريق من دون بلوغ الحدود القصوى اطلاقا. كما يجب أن تكون المركبة مؤهلة للسير الآمن، من خلال الصيانة الدورية والتأكد من سلامة المكابح والاطارات والانارة وسائر التجهيزات الاساسية. في المقابل، لا تقل سلامة البنى التحتية اهمية، إذ يجب أن تكون الطرق مجهزة بالاشارات والانارة والحواجز الجانبية والفواصل الآمنة بين المسالك، على أن تكتمل هذه المنظومة برقابة دائمة وفاعلة من شرطة المرور والبلديات لضبط المخالفات وحماية ارواح مستخدمي الطرق.

■ ما هي وسائل النقل الاكثر سببا في وقوع ضحايا في لبنان؟

□ ان حجم المركبة يضاعف مسؤولية السائق، فكلما كبر حجمها ازدادت خطورتها ومسؤولية سائقها، وتأتي الشاحنات في المقدمة، اذ قد يؤدي أي تصادم تتسبب به الى سقوط عدد كبير من الضحايا. تليها الحافلات التي يجب أن تلتزم مع الشاحنات المسلك الايمن، ومسافات الامان والسرعة المعتدلة والمناورات المفاجئة، كما تبرز خطورة القيادة المتهورة لسيارات الدفع الرباعي والدراجات النارية. كذلك تشكل المركبات المتهالكة خطرا اضافيا على السلامة المرورية، مما دفع "يازا" الى المطالبة باعادة المعاينة الميكانيكية سريعا، وخفض أو الغاء الرسوم الجمركية على قطع الغيار المرتبطة بالسلامة، لتشجيع السائقين على صيانة مركباتهم من دون اعباء مالية اضافية.

■ ما الخطة المتكاملة التي يحتاج اليها لبنان، بحسب رؤية "يازا"، لمعالجة ازمة السير وتعزيز السلامة المرورية بدلا من حملات متفرقة لضبط المخالفات؟

□ تتمثل الحلول المقترحة في اعتماد رؤية شاملة للنقل والبنى التحتية، ابرزها انشاء اوتوستراد بحري يمتد من اقصى الشمال إلى اقصى الجنوب، مع وصلات تؤمن دخول السيارات إلى المدن، مما يساهم في تخفيف الضغط عن الطرق الداخلية. كما يشكل اعادة تفعيل شبكة سكك حديدية متطورة بين المناطق خطوة اساسية لتعزيز النقل المشترك، إذ يتيح للمواطنين الاعتماد على وسائل نقل جماعية بدلا من استخدام سياراتهم الخاصة، الامر الذي يخفف الازدحام ويحد من الارهاق والمخاطر. لا تقتصر الحلول على مشاريع النقل الكبرى، بل تشمل ايضا تشجيع وسائل التنقل البديلة، من خلال انشاء مسارات مخصصة للدراجات الهوائية داخل مدينة بيروت، على أن يتم تعميمها لاحقا في المناطق التي تعاني من كثافة مرورية مرتفعة. رغم ان تنفيذ هذه المشاريع يتطلب تمويلا من الدولة، فانها اصبحت ضرورة ملحة لا يمكن تأجيلها، لأن تحسين منظومة النقل يشكل اولوية لحماية حياة المواطنين.

نشاطات

ميرنا الشدياق

الجوازات البيومتريّة خارج الحدود اللبنانيّة محطات جديدة في مسار التحديث والتطوير

دخل مشروع اصدار جوازات السفر البيومترية للبنانيين في الخارج مرحلة جديدة، مع توسع خدمة أخذ البصمات وتقديم طلبات الجوازات من داخل البعثات الديبلوماسية اللبنانية، بما يتيح للمواطنين انجاز معاملاتهم في بلدان اقامتهم من دون الحاجة إلى العودة إلى لبنان لاستكمال اجراءات البصمة.

انطلقت المرحلة الاولى من المشروع في سفارة لبنان في الكويت في حزيران 2026، حيث اطلق وزير الداخلية والبلديات العميد أحمد الحجار خدمة البصمة البيومترية للمرة الأولى خارج لبنان، في حضور المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير وعدد من المسؤولين. وشكلت الكويت نقطة الانطلاق لتوسيع الخدمة تدريجا في السفارات والقنصليات اللبنانية.

في فرنسا، اطلق وزيرا الخارجية والمغتربين يوسف رجي والداخلية والبلديات أحمد الحجار، في 16 تموز 2026، نظام البصمة البيومترية لاصدار جوازات السفر اللبنانية في سفارة لبنان لدى باريس، بما يسمح لأبناء الجالية بانجاز المعاملة محليا، ويخفف الحاجة إلى السفر إلى لبنان لهذه الغاية. وأشار الوزير الحجار إلى أن هذه الخطوة ستسهل عملية اصدار جواز السفر للمغتربين اللبنانيين، وستنعكس إيجابا وبشكل مباشر على الانتخابات النيابية المقبلة.

من جهته، اكد الوزير رجي أن استحداث المراكز المخصصة للبصمات البيومترية يندرج في اطار الخطة الشاملة التي وضعتها وزارة الخارجية والمغتربين لتطوير الخدمات القنصلية في جميع السفارات والقنصليات اللبنانية حول العالم، بالتعاون والتنسيق مع وزارتي الداخلية والمال والمديرية العامة للأمن العام.

اما في الولايات المتحدة، فقد دخل المشروع مرحلة جديدة مع تجهيز السفارة اللبنانية في واشنطن والقنصلية العامة في ديترويت بالمعدات والانظمة التقنية اللازمة، وتدريب الموظفين على تشغيلها. واعلنت المديرية العامة للأمن العام بدء استقبال طلبات جوازات السفر البيومترية للبنانيين المقيمين في الولايات المتحدة اعتبارا من 21 ايلول 2026، من دون الحاجة إلى حضورهم إلى لبنان.

في ديترويت، أطلق المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير خدمة تقديم طلبات جوازات السفر البيومترية واخذ البصمات في القنصلية العامة اللبنانية، خلال احتفال حضره عدد من الشخصيات وفريق تقني موفد من لبنان.

وأعلن اللواء شقير أن هذه الخطوة تمثل مرحلة جديدة في تطوير الخدمات القنصلية للبنانيين المنتشرين، مشيرا إلى أن الدولة اللبنانية تعمل على توسيع نطاق الخدمات الرقمية لتشمل نحو 80 دولة حول العالم. واكد أن حصول المواطن على خدمات دولته بسهولة أينما أقام، يندرج في اطار حقه في الوصول إلى الخدمات العامة. وأوضح أن لبنان بدأ قبل نحو عامين مسار الانتقال التدريجي إلى الخدمات القنصلية الرقمية، عبر منصة متخصصة أطلقت برعاية رئاسة الجمهورية، قبل توسيع نطاق استخدامها في دول الانتشار، بدءا من الكويت وفرنسا وعدد من دول الخليج، وصولا إلى الولايات المتحدة، على أن تشمل لاحقا دولا أوروبية أخرى. وبحسب آلية العمل التي شرحها اللواء شقير، يتوجه المواطن إلى البعثة القنصلية المعتمدة حاملا مستنداته الثبوتية اللبنانية، حيث تؤخذ بصمته وصورته البيومترية، ثم تنقل بياناته الكترونيا إلى المديرية العامة للامن العام في بيروت لمعالجة الطلب واصدار جواز السفر وفق الاجراءات المعتمدة. وحتى في حال عدم وجود جواز سفر صالح، يمكن للمواطن تقديم معاملته استنادا إلى مستنداته الثبوتية. بالتوازي، انتقل الوفد التقني من ديترويت إلى واشنطن لاستكمال تجهيز السفارة حيث أطلق الخدمة، وانجز أول جواز سفر بيومتري فيها في حضور موظفي السفارة الذين تدربوا على البرنامج. يأتي هذا التوسع في اطار تحديث الخدمات القنصلية وتعزيز التحول الرقمي، في وقت تتجه فيه الدولة إلى تعميم وثائق السفر البيومترية. بذلك، تمثل الكويت وفرنسا وديترويت وواشنطن محطات اساسية في مسار توسيع الخدمة، على أن يستكمل تجهيز البعثات اللبنانية الأخرى تباعا وفق الخطة المعتمدة.

FMPS HOLDING S.A.L
SMG ISO 9001
Bioteck MEDICAL & HOSPITAL SUPPLIES S.A.L
Biotekno RESEARCH & QUALITY SOLUTIONS S.A.L
UNITED FOR A HEALTHIER WORLD
Supporting Lebanese Businesses since 1990
YOUR MISSION. OUR CARE.
Naccache, Talet el Srour, Blue Zone, FMPS Bldg.
P.O.Box 60247, Beirut-Lebanon
T +961 4 403 410/411 F +961 4 520164
fmps.holding FMPS Holding
FMPS.Holding FMPS Holding
www.fmpsholding.com

نشاطات

منير الشحياف

مركز أمن عام العبودية الحدودي يعود بمعايير دوليّة اللواء شقير : شريان لبناني - سوري - إقليمي

في 26 تشرين الثاني 2024 اخرج القصف الصاروخي الاسرائيلي معبر العبودية الحدودي، ومعبر الدبوسية المقابل له في الجهة السورية، عن الخدمة كليا. وفي 4 ايلول 2026، افتتح المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير مركز أمن عام العبودية الحدودي مجددا، بعد اعادة تأهيله وتحديثه وفق المعايير الدولية. وعند افتتاح الجانب السوري معبر الدبوسية، ستستأنف حركة العبور مجددا.

منذ ما يقارب سنة واربعة اشهر، اطلق اللواء شقير خطة تطوير المديرية العامة للأمن العام وتحديثها في مختلف المجالات، من ضمنها اعادة تأهيل وتحديث مباني مكاتب المديرية ودوائرها ومراكزها. مركز أمن عام العبودية الحدودي، وفي مناسبة اعادة تأهيله وتطويره بعد العدوان الاسرائيلي الذي طاله، شكل بمواصفاته وتجهيزاته وتقنياته وبرامج عمله التي تحاكي التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، نموذجا عملانيا عن خطة التطوير.

الجمعة 4 ايلول الماضي، وصل المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير إلى مقر مركز أمن عام العبودية الحدودي، الكائن في محافظة عكار عند الحدود اللبنانية - السورية، حيث كان في استقباله ضباط المركز يتقدمهم رئيس المركز المقدم اوغست عبد النور، رئيس بلدية العبودية محمد المصومعي، وفعاليات ومرجعيات شمالية وعدد من الاعلاميين. لدى وصوله قدمت إليه الورود ترحيبا، ثم اقيم له استقبال عسكري رسمي حيث استعرض خلاله ثلة من حرس الشرف في الأمن العام. بعدها قص شريط افتتاح المركز، معلنا عقب ذلك امام وسائل الاعلام، عن "عودة مركز أمن عام العبودية الحدودي الى العمل أحدث مما كان، وعن جهوزيته التامة لبدء استقبال وعبور المواطنين المسافرين والآليات حال قيام الاخوة السوريين بافتتاح معبر الدبوسية المقابل له من جهة الدولة السورية".

بعد انتهاء مراسم الافتتاح، جال اللواء شقير برفقة الحاضرين في أرجاء مكاتب مقر المركز وصالاته وباحاته، حيث عاين عن كثب التجهيزات والمعدات والتقنيات وبرامج العمل المتطورة. كما اطلع من الضباط المعنيين على آليات سير مختلف المعاملات بما يضمن سهولة وسرعة إنجازها. وقد اثنى على جهودهم وتضحياتهم، ودعاهم لكي يكونوا دائما "افضل صورة عن لبنان في اذهان المسافرين، وبأن يستمروا، كما كانوا دائما، في التعامل مع المواطنين اللبنانيين والاجانب بأعلى درجات الاحترام والاهتمام واللياقة، مع مراعاة اوضاع المرضى والاطفال والعائلات، لأن الانسانية هي سبب وجود القانون اساسا وهي جزء لا يتجزأ من انظمة الامن العام وتعليماته". كما شدد "على ضرورة تطبيقهم القانون ومكافحة المخالفات والجرائم بشكل حازم وصارم مع احترام حقوق وكرامة الانسان وان كان مخالفا، لأن هدفنا قمع المخالفة والجريمة لا اهانة الكرامة الانسانية لأي كان لا سمح الله".

واكد اللواء شقير "ان القضاء المختص هو من يحدد ويطبق العقوبات وليس نحن".

وفي دردشة له مع الاعلاميين، وردا على سؤال عن موعد افتتاح الجانب السوري للمعبر من جهته وبدء حركة العبور، قال: "إن السلطات السورية ابلغتنا بموعد افتتاح معبر الدبوسية المقابل لمعبر العبودية عندما تستكمل كل تحضيراتهم التقنية واللوجستية للافتتاح".

اضاف: "نحن كأمن عام جاهزون في كل المعابر الشرعية من الجانب اللبناني، من العبودية إلى البقيعة والعريضة والمصنع. كل ضباطنا وعناصرنا ومنشآتنا جاهزة، في انتظار الاخوة السوريين أن يكونوا جاهزين لهذا الموضوع. ومن اليوم، كل الضباط والعناصر الذين كانوا مفصولين إلى مراكز أخرى، تم إلحاقهم بمراكزهم. واعتبارا من هذه اللحظة، نحن جاهزون لتأمين حركة العبور وللقيام بأعمالنا".

وعن عمليات التهريب التي تتم عبر المعابر غير الشرعية وامكان ضبط هذا الوضع، قال اللواء شقير: "الأمن العام اللبناني وبحسب القانون يدير المعابر الشرعية اللبنانية فقط، اما المعابر غير الشرعية فنعمل عليها استعلاميا. من جهة

"اللواء شقير : جهوزيتنا كاملة في كل المعابر الحدودية"

رئيس مركز أمن عام العبودية الحدودي المقدم أوغست عبد النور.

اخرى، ان الجيش اللبناني يقوم بجهد جبار في هذا الموضوع ولديه افواج حدود برية منتشرة على كامل الحدود، مع العلم ان هناك مناطق وعرة بين لبنان وسوريا".

وأضاف: "نحن نساعد الجيش استعلاميا في هذا الملف الذي يحتاج دائما الى تضافر جهود كل المؤسسات والأجهزة الامنية والعسكرية".

وحول موضوع نقل البضائع بواسطة الشاحنات عبر سوريا إلى منشآت نفط طرابلس، أجاب: "ان البحث مع العراق وسوريا كان حول نقل البضائع بواسطة الشاحنات عبر سوريا الى منشآت نفط طرابلس، اسوة بما هو معمول به عبر بانياس. ان لبنان جاهز لاستقبال حركة الشاحنات، وان ترميم وتوسعة الطرق بدأت لاستيعاب حركة الشاحنات، مع بحث عبورها ليلا، بمعدل 500 شاحنة في اليوم وفق آلية دخول ليلية تدريجية".

ولدى سؤاله عن كيفية استمرار نجاح خطة تطوير وتحديث مبان وقدرات وتقنيات وتجهيزات المديرية العامة للأمن العام رغم الاوضاع الصعبة، بخاصة انه ذكر ان معبر المصنع سيشهد قريبا تحديثا وتطويرا مماثلا لما شهده معبر العبودية، أجاب اللواء شقير: "الخطة مستمرة في النجاح بفضل دعم وتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير الداخلية والبلديات، وجهود وتضحيات ومثابرة جميع ضباط المديرية وعسكرييها، وعلاقاتنا الممتازة مع المنظمات وبرامج الدعم الدولية".

في هذا السياق، التقت "الأمن العام" رئيس مركز أمن عام العبودية الحدودي المقدم أوغست عبد النور.

■ ما هي اسباب تأخر الجانب السوري عن افتتاح معبر الدبوسية المقابل لمعبر العبودية في 9 ايلول كما كان مقررا؟

□ لقد ابلغونا أن بعض التأخير الطفيف يحصل لأسباب تقنية خارجة عن ارادتهم، وتتمثل في استكمال تحضير كل التجهيزات والبرامج الإدارية والأمنية اللازمة لعمل المركز كمعبر حدودي. من المتوقع أن يتم الافتتاح في تشرين الأول، علما أننا في جهوزية تامة لبدء حركة العبور حال انتهائهم من التحضيرات وافتتاح معبر الدبوسية.

■ ما ابرز المهام القانونية التي تضطلعون بها كمعبر حدودي بري؟

□ تتمثل أبرز المهام التي يضطلع بها مركز أمن عام العبودية في:

• ضبط حركة المسافرين دخولا وخروجا، من خلال التدقيق في مستنداتهم الشخصية، والتأشير على وثائق السفر وبطاقات الدخول والمغادرة، وتسجيل حركة دخولهم وخروجهم الكترونيا، مع تحديد نوع المستند ورقمه.

• اجراء التدقيق العدلي في اسماء المسافرين عند انجاز معاملاتهم.

• منح تأشيرات الدخول التلقائية لرعايا بعض الدول العربية والاجنبية، وفقا لما تنص عليه القوانين والتعليمات النافذة.

• القيام بمختلف المهام المنوطة بالمديرية العامة للأمن العام، بوصفها ضابطة عدلية ذات اختصاص نوعي عام وشامل لمختلف انواع الجرائم.

■ ماذا عن ظروف استهداف معبر العبودية - الدبوسية من العدو الاسرائيلي، والمرحلة التي تلت ذلك؟

□ في ليل 26 تشرين الثاني 2024، أي قبل ساعات قليلة من دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ، تعرض معبر العبودية - الدبوسية إلى قصف مباشر من طائرات العدو الاسرائيلي، مما أدى الى تدمير الجسور الثلاثة التي تربط بين الجانبين اللبناني والسوري عند المعبر. كما تعرض مقر مركز أمن عام العبودية، الذي كان يشهد منذ سنوات إعادة بناء وتطوير، لكن الظروف العامة القاهرة في البلاد ابطأت المشروع ◄

◄ ومن ثم أوقفته، الى اصابة مباشرة في قسم التدقيق بالمغادرة مما اسفر عن اصابة اربعة عسكريين تابعين للمركز، فيما تضرر كل مبنى المركز بقسميه القديم والجديد بشكل كبير. كما أصيب عدد من المدنيين واحترقت شاحنات وتضررت سيارات عدد من عسكريي المركز. كذلك طال القصف مركز الدبوسية في الجانب السوري، حيث سقط ضحايا وتضرر مقر المركز بشكل كبير. هذا الواقع حتم اقفال المعبرين بشكل تام. بعد أشهر من اقفال معبر العبودية - الدبوسية سقط النظام السابق في سوريا واصبح هناك نظام حكم جديد، فحصل آنذاك فراغ أمني في معبر الدبوسية لمدة تقارب 6 أشهر، مما حتم علينا رفع الجهوزية الأمنية إلى اقصى حد لضمان أمن المعبر الحدودي والمناطق المحيطة به. منذ مدة بدأنا، بتوجيهات سعادة المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير ومتابعته اليومية، العمل على اعادة تأهيل مقر المركز وتشييده وتحديثه، كي يعود افضل واحدث مما كان. وهذا ما حصل، حيث نحن اليوم في مبنى نموذجي يراعي بمواصفاته وحداثته ومساحته وتقنياته وبرامج العمل فيه، أرقى المعايير الدولية المعتمدة في المعابر الحدودية.

■ كيف تمكنتم من تأمين التمويل اللازم لاعادة تأهيل وتجهيز هذا المقر الضخم بمساحته والنموذجي بحداثته؟

□ في موازاة جهود المديرية العامة للامن العام وقدراتها وعلاقاتها، تم تمويل القسم الاساسي من المشروع من الصندوق الكويتي، بدعم وتنسيق من المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومن خلال مجلس الانماء والاعمار.

■ ما أهمية الدور الذي يلعبه معبر العبودية عموما؟

□ يشكل معبر العبودية - الدبوسية بوابة لبنان الشمالية الى سوريا، وشريانا استراتيجيا للنقل البري والتبادل التجاري. فهو يربط عكار وشمال لبنان بمحافظة حمص ومنها بالداخل السوري والاسواق العربية، ويؤمن

اللواء شقير: معبر العبودية جاهز وننتظر افتتاح معبر الدبوسية

عبور المسافرين والشاحنات والمواد الغذائية والمنتجات الزراعية والصناعية والمحروقات، كما يشكل ممرا مهما للصادرات اللبنانية في اتجاه سوريا والاردن ودول الخليج. ويكتسب اهمية اضافية في حركة الترانزيت ونقل المحروقات والنفط، بما فيها مشاريع نقل النفط العراقي عبر الاراضي السورية الى لبنان ومنشآت طرابلس، فضلا عن دوره في تنشيط الاقتصاد والتجارة والخدمات في شمال لبنان. كما يتوقع أن يلعب المعبر دورا اكبر في المستقبل اذا اكتملت المشاريع الاقتصادية التي يجري الحديث عنها بين دول

عربية عدة ومنها لبنان. لقد كان للمعبر دور انساني مهم جدا تمثل خلال فترات الحروب المتنوعة في كل من لبنان وسوريا، كونه شكل ملاذا آمنا وشرعيا لعبور المواطنين.

■ ما ابرز مواصفات مقر المركز وبرامج العمل ضمنه؟

□ يمتد مركز امن عام العبودية الحدودي على مساحة 35 ألف متر. يتضمن في كل من اتجاه المغادرة واتجاه الوصول ثلاثة مسارب للآليات: الاول للسيارات، الثاني للباصات، الثالث للشاحنات، بما يساهم في

اللواء شقير: خدمة المواطن واجب أخلاقي ووطني قبل أن تكون واجبا قانونيا

تنظيم حركة العبور وتسهيلها وتسريعها. هناك مساحات واسعة لركن السيارات والشاحنات مجانا. مقر المبنى مساحته تقارب 2500 متر، وهو مجهز بصالات ومكاتب استقبال عصرية ومكيفة صيفا وشتاء. كذلك جهز بـ20 كونتوارا لانجاز المعاملات، 10 عند الوصول و10 عند المغادرة، موزعة بحسب فئات المسافرين ونوع المعاملات لتسهيل وتسريع إنجازها، وبأحدث أجهزة وبرامج الكومبيوتر والذكاء الاصطناعي، فيما الكهرباء مؤمنة 24/24 من خلال الطاقة الشمسية، شبكة الكهرباء، والمولدات الخاصة عند الحاجة. كذلك يوجد صالون شرف لاستقبال الشخصيات عند الوصول، وآخر عند المغادرة، ومختبر لأمن الوثائق مجهز بمعدات متطورة لمكافحة تزوير الوثائق، مع قسم تدريبي تخصصي في أمن المعابر الحدودية وادارتها تنظم فيه دورات مستمرة لرفع كفاءة العسكريين وتطوير قدراتهم. إضافة الى نظّارة للموقوفين مؤقتا مجهزة وفق أرقى معايير حقوق الانسان.

■ ما هي ابرز الخدمات وبرامج العمل المتطورة التي سيزود بها المركز؟

□ نحن نستكمل التحضيرات لوضع نظام SBMS قيد الخدمة، بهدف تسهيل وتسريع العمل من الناحيتين الادارية والامنية. كذلك نقوم بالتحضير لاطلاق خدمة VIP Pass-through كوننا جهزنا الصالات ذات الصلة بالخدمة. كما انه، ومع اطلاق المديرية العامة للأمن العام مشروع الخدمات الالكترونية (Online Service) نتطلع في المرحلة المقبلة الى ربط المركز، كما سائر المعابر الحدودية، بهذا المشروع بما يسمح بإنجاز بعض المعاملات الكترونيا ويسهل الإجراءات الحدودية. كل ذلك بهدف تقديم افضل وارقى خدمة عامة للمواطنين اللبنانيين والأجانب، لأنه وكما يؤكد دائما المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير "هذا واجبنا الأخلاقي والوطني قبل أن يكون واجبنا القانوني".

نشاطات

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

نحو الوطن... رحلات منظّمة للنازحين السوريين الدولة اللبنانية تسهّل الإجراءات وتيسّر الطريق

نفذت المديرية العامة للأمن العام المرحلة الثامنة عشرة من خطة الحكومة للعودة المنسقة والآمنة للنازحين السوريين إلى بلادهم، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون النازحين والمنظمة الدولية للهجرة والصليب الأحمر اللبناني وعدد من الجهات الإنسانية. انطلقت الرحلة من نقطة التجمّع في شتورة، مرورا بمركز المصنع الحدودي، في اتجاه الأراضي السورية

من لبنان، الذي استضاف على مدى سنوات أعدادا كبيرة من النازحين الهاربين من هول الحرب في سوريا، تتواصل العودة إلى الوطن، في مشهد يجمع بين مشاعر الوداع والحنين والأمل بمستقبل مزهر. في البقاع، تجمعت العائلات منذ ساعات الصباح، تحمل حقائبها وأمتعتها، في حين كان الأطفال ينتظرون لحظة الصعود إلى الحافلات التي ستقلهم نحو الحدود. 27 أسرة تقريبا، قررت أن تطوي اعواما من الإقامة خارج البلد، وأن تخوض رحلة العودة، حاملة معها ذكريات سنوات طويلة عاشتها في بلد مضيف، بكل ما حملته تلك الحقبة من ظروف وتحديات وتجارب.

في المرحلة 18 من الخطة، غادر 81 شخصا نقطة المصنع من أصل 111 كانوا مسجلين للرحيل، وذلك بعد استكمال الإجراءات المطلوبة والتدقيق في الأسماء، والفحوص الصحية اللازمة من قبل الفرق المختصة، قبل موعد الانطلاق. جرت كل هذه الامور بالتعاون بين الجهات اللبنانية والمنظمات الدولية المعنية، مع تأمين وسائل النقل والمساعدات المالية، وتسهيل التدابير الإدارية، إضافة إلى مواكبة العائدين. كما تم تقييم أوضاع المحتاجين، لتحديد نوع الدعم الذي يمكن تقديمه لهم بعد وصولهم إلى بلادهم، وخصوصا في خلال الفترة الاولى من الاستقرار في الوطن. وبينما كانت الباصات تستعد لترك الاراضي اللبنانية، بدت على الوجوه احاسيس متباينة، فرح، وقلق من المجهول وما قد تحمله الايام المقبلة، وحنين إلى بلد تركوه منذ مدة طويلة. أما الأطفال، فكانوا يخوضون التجربة بطريقة مختلفة، بعضهم يعود إلى مكان يعرفه من ذاكرة العائلة، وآخرون يرونه للمرة الأولى بوصفه بلدهم. لقد حملوا معهم أيضا كلمات امتنان للاستضافة طوال فترة غربتهم، ولكل من وفّر لهم المأوى في ظروفهم الصعبة.

للإضاءة على هذا الملف، حاورت "الأمن العام" رئيس شعبة الاستقصاء والتحقيق في دائرة البقاع المقدم الركن سامي الحايك، المتحدثة الرسمية باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون النازحين في مكتب بيروت تريزا فريحة، ورئيسة القسم الطبي في المنظمة الدولية للهجرة الطبيبة أسمى نديم مالك.

حايك: نتخذ الإجراءات اللازمة قبل ترحيلهم

رئيس شعبة الاستقصاء والتحقيق في دائرة البقاع المقدم الركن سامي الحايك.

■ بداية، كم بلغ عدد النازحين السوريين الذين شملتهم المرحلة 18 من خطة العودة المنظمة، وكيف جرى التحضير لهذه العملية؟

□ ان المسجلين لدينا هم 111 شخصا. وقد جرى التحضير لهذه الامور بالتنسيق بين المديرية العامة للأمن العام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون النازحين والمنظمة الدولية للهجرة، بمشاركة الصليب الأحمر اللبناني وعدد من الهيئات الإنسانية. فقد تجمع الراغبون في العودة في بارك أوتيل شتورا في البقاع، حيث اتخذنا الإجراءات اللازمة قبل انتقالهم نحو مركزنا الحدودي في المصنع، ومنه إلى الأراضي السورية. ما أود الاشارة اليه، الى ان عدد الذين عادوا بلغ 81 شخصا فقط.

■ ما هو الدور الذي تقومون به، وما هي أبرز المهام التي تتولونها قبل مغادرة هؤلاء الأراضي اللبنانية؟

□ نقوم بتنظيم انتقال العادين إلى سوريا وفقا لرغبتهم، والتدقيق في أسمائهم وبياناتهم، والتأكد من وضعهم الشرعي قبل الرحيل. ونحن، في شعبة الاستقصاء والتحقيق في دائرة البقاع، نتعاون مع الجميع لمتابعة هذه الإجراءات والتأكد من عدم وجود أسماء مطلوبة عدليا، بحيث تتم عملية العبور وفقا للانظمة المرعية. وبالتالي، فإن دورنا الاساسي يتركز على الجانب الأمني والقانوني المرتبط بالمغادرة، في حين يتولى المختصون الجوانب الأخرى المتعلقة بالمواكبة والتشاور مع السوريين. ان ما نعمل لاجله، يشكل جزءا أساسيا من تسهيل الرجوع، وهذه العملية تتم قبل انتقال الأشخاص إلى بلدهم، بما يضمن تطبيق التدابير المطلوبة.

■ كيف تقيمون الآلية المعتمدة لضمان سير العملية بطريقة مدروسة؟

□ نحن نقوم بواجبنا على أكمل وجه في هذا الإطار، ومستمرون في مهامنا الموكلة إلينا، كما تعمل كل جهة على تأمين انتقال الراغبين ومرافقتهم خلال مختلف مراحل العملية. لكن الأهم، أن الأشخاص الذين يعودون يتخذون قرارهم بكامل إرادتهم، وهم يأتون طوعا ومن دون أي إجبار أو إكراه.

فريحة: نقدم الدعم اللازم للنازحين

■ ماذا تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون النازحين للراغبين في العودة إلى سوريا؟

□ هذه الرحلة الثامنة عشرة ضمن برنامج العودة المنظمة الذي بدأ العمل به عام 2025، ونحن نقدم الدعم اللازم بهدف مساعدة هؤلاء على إتمام رجوعهم بطريقة كريمة. تشمل مساعداتنا تسهيل تأمين النقل والشؤون المالية، إضافة إلى مواكبة هؤلاء طوال الفترة، بالتعاون مع المختصين في لبنان وسوريا.

■ ما هي المساعدات المالية التي يحصل عليها هؤلاء الاشخاص؟

□ أشير هنا الى أننا نقدم مبلغا قيمته 100 دولار أميركي للفرد العائد، لمساعدته في تلبية احتياجاته. كما نقوم بتأمين النقل، وهناك مساعدات مخصصة للعائلات تبلغ 300 دولار، وذلك بعد إجراء تقييم لوضعها ومتطلباتها.

■ على ماذا يحصل العائدون بعد وصولهم إلى وطنهم الأم؟ ◄

◄□ لا تنتهي مساعدتنا لهم بمجرد عبورهم الحدود، إذ تتابع المفوضية من خلال مكتبها في سوريا اوضاع الاسر. هناك يحصلون على مساعدة تبلغ قيمتها 600 دولار، وذلك للأسر الأكثر حاجة طبعا، والهدف من ذلك هو الاستقرار اللازم في بداية الطريق.

■ كيف يتم التنسيق مع الأمن العام اللبناني لتسهيل مهمتكم؟

□ ما أود الاضاءة عليه، هو أننا نقوم بإرسال أسماء الأشخاص الذين اختاروا الرجوع إلى الجهات المختصة، بينما يعمل الأمن العام على تسهيل المعاملات والإجراءات. هذا الأمر يساعد على تنظيم عملية المغادرة ويضمن أن تتم الأمور بصورة واضحة وسلسة، مع احترام الآلية المعتمدة من الدولة اللبنانية.

المتحدثة الرسمية باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون النازحين في مكتب بيروت تريزا فريحة.

■ هل تستمر المفوضية في متابعة العائدين بعد وصولهم إلى سوريا؟

□ تتم من خلال مكتبنا في دمشق، الذي يتولى التواصل مع الوافدين وتقييم الأمور، مع إعطاء الأولوية للمحتاجين، من خلال دراسة أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية والظروف التي تواجههم بعد الوصول. بناء على ذلك، يتم تحديد طبيعة المساعدات التي يمكن توفيرها، لكي يتمكنوا من استعادة حياتهم العادية. كما تشمل الإرشاد خلال الفترة الأولى والتعامل مع التحديات التي قد تعترض سبيلهم، بما يسهّل انتقالهم إلى حياتهم الجديدة، ويعزز قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم في محيطهم.

مالك: هدفنا تأمين السلامة للجميع

■ ما هو الدور الذي تقومون به اليوم على الصعيد الطبي؟

□ اننا نطمئن على الوضع الصحي للذين سيغادرون لبنان في اتجاه سوريا. أنا مسؤولة عن الفريق الذي يتولى إجراء الفحوص المطلوبة للأشخاص المشاركين في العملية، للتأكد من أن حالتهم تسمح لهم بالسفر بشكل جيد ومن دون التعرض لمشكلات أو مضاعفات خلال الرحلة. إن وجودنا يهدف إلى التأكد من سلامة الجميع قبل انطلاقهم، ومتابعة أي حالة تحتاج إلى تدخل أو رعاية.

رئيسة القسم الطبي في المنظمة الدولية للهجرة الطبيبة أسمى نديم مالك.

■ كيف تبدأ عملية التقييم الطبي وماذا تتضمن الفحوص الأولية؟

□ اولا نحن نقوم بتسجيل الاسماء، ثم نجري ما يلزم للتحقق من كل شخص، وما إذا كان يعاني من مرض معين، أو يحتاج إلى أدوية منتظمة، أو إلى استقرار قبل الرحيل، أو إلى إحالة لطبيب اختصاصي. الهدف من كل ذلك، هو المعالجة مسبقا وقدر الإمكان، ليكون الفرد جاهزا وكي لا تحصل معه مضاعفات خلال طريقه. نقوم بما نسميه "فحص ما قبل الصعود". نتأكد من عدم وجود أي ارتفاع في الحرارة أو سعال أو أي أعراض أخرى ظهرت حديثا.

كما نتحقق ما إذا كانت هناك أي مشكلة بانت خلال الأسابيع الفائتة ويمكن أن تؤثر على قدرة المسافر. وهكذا، بعد اتمام المطلوب، يستطيع النازح الرحيل بطريقة مضمونة.

■ ماذا يحصل إذا اكتشفتم أن أحد الأشخاص يعاني من مشكلة صحية قد تجعل مغادرته للبنان صعبة وفيها خطورة على حياته؟

□ إذا كان لدى أحدهم مرض معين يمكن السيطرة عليه في الوقت الراهن، نقوم بالتدخل المناسب لمعالجته والتأكد من استقرار حالته، وبعد ذلك يمكن السماح له بالسفر. أما إذا ظهرت حالة تستدعي الحذر فلا نقوم بالمخاطرة، لأننا نضع سلامة الانسان في المقام الأول. على سبيل المثال، إذا كان قد أصيب بنوبة صرع قبل ثلاثة أيام، لا يمكننا وضعه على متن الحافلة وتعريضه لاحتمال حصول اضطرابات معينة. في هذه الحالة نستبعده من الرحلة الحالية، ونتولى رعايته وتثبيت وضعه، ويمكنه المشاركة في لاحقا،عندما يصبح وضعه مستقرا. لذلك لا يمكننا أن نغامر بأرواح الناس.

السوريون يطوون الصفحة ويعودون

وجوه تختلط فيها مشاعر الوداع بفرح العودة... هكذا بدا المشهد في نقطة التجمع، حيث استعدت عائلات لمغادرة لبنان والرجوع الى وطنها الأم سوريا. بين من يحمل أمتعته القليلة، ومن يراقب أطفاله قبل الصعود إلى الباصات، كانت دمشق وحلب وادلب وجهة العائدين، وفي مقدمهم السيدة عايدة إبراهيم التي قالت والدموع في عينيها إن الوطن غال على قلبها، ورغم الصعوبة يبقى الخيار الافضل من الغربة عن الاهل والاحباء.

■ ما الذي دفعك إلى اتخاذ هذا القرار؟

□ انا من اراد الرجوع الى بلدي ووطني، ومهما كانت الظروف الحالية، يبقى الإنسان مرتبطا بالأرض التي ولد ونشأ فيها، وبالذكريات التي عاشها. خلال سنوات وجودي خارج سوريا، حاولت أن أؤمن حياة مناسبة، لكن فكرة العودة بقيت دائما موجودة في داخلي. عندما أتيحت لنا فرصة، شعرت أنني أريد أن أستغلها. أنا في هذا الوقت أشعر بفرح كبير، لأن ذلك بالنسبة إلي ليس مجرد انتقال من بلد إلى آخر، بل هو رجوع إلى المكان الذي أنتمي إليه، وإلى مدينتي وبيتي. صحيح أن هناك الكثير من الأمور التي تشغل بالي، والتحديات التي قد نواجهها بعد الوصول، إلا أنني أحاول أن أنظر إلى الجانب الإيجابي من هذه الخطوة. أنا سعيدة لأنني سأرى دمشق ثانية برفقة عائلتي، وأتمنى أن تكون بداية صفحة جديدة لنا.

■ ماذا هو شعورك وأنت على وشك الصعود إلى الحافلة؟

□ ان الامر يبدو مفرحا للغاية، لأننا نغادر مكانا عشنا فيه فترة من الوقت، لكننا في المقابل عائدون إلى بلدنا. أكثر ما يهمني هو ابنائي، وأتمنى أن تكون المرحلة المقبلة أفضل لهم، وأن يستطيعوا متابعة دراستهم في وطنهم وبين أهلهم.

■ ماذا تحملين معك من هنا، وماذا تتمنين عند الوصول إلى دمشق؟

□ في داخلي، الكثير من المشاعر والذكريات، وقبل كل شيء أتمنى أن نصل بخير وسلام، وأن نتمكن من ترتيب امورنا ثانية وتأمين احتياجاتنا الأساسية والبدء بخطوات ثابتة نحو الاستقرار. أريد أن التقي بالجميع، وأن نستعيد تفاصيل أمورنا التي افتقدناها خلال سنوات الابتعاد، وأن نتمكن من بناء روتين يناسب ظروفنا الحالية. أحاول أن ابدأ بالتفاؤل، إلا أن الاهم هو أن نتمكن من العيش بهدوء، وأن تتوفر لنا الظروف التي تساعدنا على تأمين مستقبل أفضل.

قضيّة

المحامي منير الشدياق

جيش، أمن داخلي، أمن عام، أمن دولة، جمارك، وحرس بيروت تعاون استثنائي وتدريب مشترك بين المؤسّسات الأمنيّة

في خضم الحروب والازمات التي تعصف بلبنان، اشاد تقرير أصدرته الامم المتحدة في آذار 2026 بالدور اللافت للجيش والمؤسسات الأمنية وبقدرتها على تحقيق الامن والامان رغم ضخامة التحديات. كما تؤكد الوقائع ان التعاون والتنسيق بين كل المؤسسات والاجهزة الامنية والعسكرية اللبنانية، وصل خلال السنتين المنصرمتين الى اعلى مستوياته

التعاون والتنسيق بين كل من الجيش اللبناني، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لأمن الدولة، المديرية العامة للجمارك، وفوج حرس بيروت، والذي يتم بحسب القوانين وتوجيهات السلطة السياسية وفي اشراف القضاء المختص حيث يوجب القانون ذلك، لم يقتصر على الشؤون الادارية والعملانية والعدلية والاستخبارية التي تنص عليها القوانين اساسا، بل امتد ليشمل ايضا مجالات اخرى لم تلحظها القوانين اصلا كمشروع التدريب المشترك بينهم جميعا. هذا المشروع اطلق فكرته المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير عام 2025، ويتم تطبيق برامجه التدريبية ضمن مقرات المديرية العامة للأمن العام، بالتعاون مع الجيش اللبناني.

ما هي ابرز مهام الجيش اللبناني وسائر المؤسسات الامنية اللبنانية؟ ماذا عن مشروع التدريب المشترك الذي يتم اطلاقه وتطبيقه بشكل دائم لأول مرة في تاريخ لبنان؟

المهام الاساسية

ان واجبات مختلف المؤسسات والاجهزة الامنية والعسكرية ومهامها وصلاحياتها في لبنان تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق حماية الوطن والمواطنين وخدمتهم على افضل وجه. في ما يلي نبذة مختصرة عن ابرز مهام كل منها في مختلف المجالات الادارية والامنية والعسكرية تحديدا.

الجيش اللبناني

من ابرز المهام التي يضطلع بها الجيش اللبناني:

• الدفاع عن حدود الوطن ضد اي اعتداء خارجي.
• رصد المياه الاقليمية اللبنانية وحمايتها من اي خرق او اعتداء.

بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء في العام 1991، كلف الجيش مهمة حفظ الامن في الداخل إلى جانب القوى الامنية الاخرى. ابرز الاعمال الامنية التي قام بها ولا يزال:

• مكافحة جرائم الارهاب، التجسس، والتعامل مع العدو الإسرائيلي.
• التدخل السريع والحاسم للسيطرة على الاحداث الامنية في مختلف المناطق، واغاثة الاماكن المتضررة بفعل الاحداث الامنية أو ما شابه.
• مكافحة الجرائم المنظمة على انواعها.
• ضبط الحدود البرية والبحرية من اعمال التسلل والتهريب في الاتجاهين.
• حماية التظاهرات والتجمعات الشعبية في جميع المناسبات.
• توفير المناخ الامني السليم لاجراء الانتخابات النيابية والبلدية ومختلف الاستحقاقات الوطنية.

قوى الامن الداخلي

من ابرز مهام المديرية العامة لقوى الامن الداخلي:

اولا: في مجال الضابطة الادارية:
ا - حفظ النظام وتوطيد الامن.
ب - تأمين الراحة العامة.
ج - حماية الاشخاص والممتلكات.
د - حماية الحريات في اطار القانون.
هـ - السهر على تطبيق القوانين والانظمة المنوطة بها.

ثانيا: في مجال الضابطة العدلية:
ا - القيام بمهام الضابطة العدلية.
ب - تنفيذ التكاليف والانابات القضائية.
ج - تنفيذ الاحكام والمذكرات العدلية.

ثالثا: في المجالات الاخرى:
أ - مؤازرة السلطات العامة في تأدية وظائفها.
ب - الحراسة التي تقررها السلطات المختصة للادارات والمؤسسات العامة.
ج - حراسة السجون وادارتها عند الاقتضاء.
د - حراسة البعثات الديبلوماسية في لبنان.

الأمن العام

تلقي القوانين على عاتق المديرية العامة للامن العام مهمات واسعة، متشعبة، تشمل مختلف الميادين الامنية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الاعلامية وسواها من المجالات التي تعني اللبنانيين والاجانب على السواء. من ابرزها:

اولا: على الصعيد الامني:
• جمع المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الحكومة.
• تقييم كل المعلومات في شتى الميادين وتحليلها واستثمارها.
• مكافحة كل ما يمس الأمن بمراقبة وملاحقة اعمال التخريب ودعاة الفوضى ومروجي الاشاعات المضرة بالأمن القومي للدولة.

> **اللواء شقير : في تعاوننا واتحادنا قوة للبنان**

ثانيا: التدقيق القانوني - الاعلامي:
• التدقيق القانوني في مدى انطباق ما تبثه وسائل البث المرئي والمسموع، وما تتضمنه اشرطة التسجيل السينمائية مع النصوص القانونية النافذة.
• السهر على حسن تطبيق احكام القوانين والانظمة ذات الصلة بشؤون التدقيق القانوني والاعلام.
• اعداد الدراسات ذات الصلة في كل تلك المجالات.

ثالثا: التعاطي مع الاجانب:
• ضبط حركة المسافرين القادمين والمغادرين من كل الجنسيات وتسهيل ذلك.
• متابعة شؤون اقامة الاجانب، ومراقبة اقامتهم في لبنان.
• تنسيق العلاقات مع البعثات الاجنبية في لبنان.

رابعا: المهام التقنية:
• اصدار ومنح جوازات السفر اللبنانية، جوازات المرور، سمات الدخول، بطاقات الاقامة المؤقتة والدائمة.
• تنظيم واصدار وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أو الواردة من الخارج.
• الاشراف على كل المعاملات العائدة لطلبات التجنس والاحوال الشخصية.

أمن الدولة

من ابرز مهام المديرية العامة لأمن الدولة:
• جمع المعلومات المتعلقة بأمن الدولة الداخلي وتحليلها واحالتها إلى الجهات المختصة.
• مراقبة الاجانب بالتحري عما يقومون به من اعمال تمس بأمن الدولة ومراقبة علاقات المواطنين بالجهات الاجنبية فيما يتعلق بأمن الدولة.
• مكافحة التجسس والنشاط المعادي بمختلف اشكاله.
• التحقيقات الاولية في الافعال التي تمس أمن الدولة الداخلي والخارجي.
• وضع التقارير الدورية لاطلاع المجلس الاعلى للدفاع على الوضع العام مع الاقتراحات المناسبة.

الجمارك

من ابرز مهام المديرية العامة للجمارك:
1- استيفاء الرسوم الجمركية وسائر الرسوم والضرائب التي يناط بها امر تحصيلها على البضائع المستوردة والمصدرة.
2- الحؤول دون ادخال البضائع أو تصديرها بصورة مخالفة للقوانين والانظمة.
3- مكافحة التهريب والمخالفات الجمركية.
4- مراقبة حركة البضائع عبر الحدود، وتنفيذ القوانين والانظمة الجمركية.
5- حماية الاقتصاد الوطني من المخالفات التي تدخل ضمن اختصاصها.

فوج حرس بيروت

من ابرز مهام فوج حرس بيروت، ضمن النطاق البلدي لمدينة بيروت: ◄

• حفظ النظام ومراقبة تطبيق القوانين والانظمة والقرارات البلدية.
• تنظيم محاضر ضبط بالمخالفات ضمن حدود صلاحياته.
• مؤازرة مصالح بلدية بيروت ودوائرها في تنفيذ مهامها.
• مراقبة اشغال الارصفة والاملاك العامة وضبط المخالفات ومكافحتها.
• مراقبة النظافة والصحة العامة والمؤسسات المصنفة.

أطر التعاون والتنسيق

ان التعاون والتنسيق بين كل من الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي والامن العام وأمن الدولة والجمارك وفوج حرس بيروت لا يستند على قانون واحد أو على آلية واحدة، بل على مجموعة من الاطر الدستورية والقانونية والادارية والقضائية التي تتكامل في ما بينها، من ابرزها:

مجلس الوزراء والسياسة العامة

يشكل مجلس الوزراء المرجعية السياسية العليا في مجال الامن والدفاع، اذ تنص المادة 6 من قانون الدفاع الوطني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 16 ايلول 1983 على ان مجلس الوزراء "يقرر السياسة العامة الدفاعية والامنية ويعين اهدافها ويشرف على تنفيذها". وبالتالي، تنطلق من هذه المرجعية السياسة العامة التي يفترض ان تعمل مختلف الاجهزة والمؤسسات على تنفيذها، كل ضمن اختصاصه القانوني.

المجلس الأعلى للدفاع

انشأ قانون الدفاع الوطني رقم 1983/102، لا سيما المواد 7 و8 و10، المجلس الاعلى للدفاع برئاسة رئيس الجمهورية ونيابة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير الدفاع، وزير الداخلية والبلديات، وزير الخارجية، وزير المال، وزير الاقتصاد، مع حق رئيس المجلس الاعلى للدفاع بأن يستدعي من يشاء ممن تقضي طبيعة اعمال المجلس حضورهم. يتولى المجلس اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية التي يحددها مجلس الوزراء، كما يقوم بتوزيع المهام الدفاعية على الوزارات والاجهزة المعنية، واعطاء التوجيهات والتعليمات ومتابعة تنفيذها. وتتولى امانته العامة جمع المعلومات من الادارات المختصة، وتبليغ المقررات الى الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها.

مجلس الأمن الداخلي المركزي

يشكل مجلس الامن الداخلي المركزي احد ابرز الاطر المؤسساتية للتنسيق في مجال الامن الداخلي، وهو مرتبط بوزارة الداخلية والبلديات ويضم في اجتماعاته المسؤولين عن عدد من الاجهزة والجهات الامنية والقضائية المعنية. كما يتيح هذا الاطار عرض الوضع الامني العام، وتبادل المعطيات، وتنسيق التدابير والاجراءات بين الاجهزة، لا سيما في القضايا التي تتطلب عملا امنيا مشتركا. وقد اكدت وزارة الداخلية عمليا، ان المجلس يبحث التدابير الامنية و"التنسيق الكامل بين مختلف الاجهزة المعنية".

التنسيق الاستخباراتي

وضع قانون الدفاع الوطني اطارا صريحا لهذا النوع من التعاون، اذ نصت المادة 7 من القانون 1983/102، في ما يتعلق بالمديرية العامة لأمن الدولة، على التنسيق مع المديرية العامة للامن العام وقوى الأمن الداخلي ومديرية المخابرات في الجيش في شؤون الاستعلام وتبادل المعلومات. وبالتالي، فان تبادل المعلومات الامنية بين هذه المؤسسات ليس مجرد ممارسة عملية، بل له اساس قانوني مباشر، مع ترك تحديد بعض تفاصيل تطبيقه لمرسوم أو مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

التنسيق الامني - القضائي

يشكل قانون اصول المحاكمات الجزائية الصادر تحت الرقم 328 تاريخ 2 آب 2001 وتعديلاته اطارا اساسيا اخر للتنسيق، خصوصا عندما تتحول المعلومة الامنية الى قضية جزائية. فالمادة 13 تجعل النيابة العامة لدى محكمة التمييز صاحبة سلطة على قضاة النيابة العامة، وتجيز للنائب العام التمييزي اعطاء التعليمات المتعلقة بتسيير دعوى الحق العام. كما ينظم القانون عمل الضابطة العدلية وعلاقتها بالنيابات العامة، مما يخلق قناة تنسيق قانونية بين الاجهزة الامنية والقضاء.

تبادل المحاضر والمعلومات

لا يقتصر التعاون على تبادل المعلومات الاستخباراتية، بل يمتد الى الاخبار عن الجرائم، وتنظيم المحاضر، واحالتها إلى المرجع القضائي المختص وتنفيذ الاشارات القضائي. تكتسب هذه الالية اهمية خاصة لأن عناصر من قوى الامن الداخلي والأمن العام وامن الدولة، وكذلك جهات اخرى ضمن حدود اختصاصها، يمارسون وظائف الضابطة العدلية وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية. وبذلك تتعاون الاجهزة من خلال ملف جزائي واحد تحت اشراف النيابة العامة المختصة.

في الظروف الاستثنائية

وضعت المادة 4 من قانون الدفاع الوطني رقم 1983/102 آلية خاصة عندما تتعرض الدولة في منطقة او عدة مناطق لاعمال تضر بسلامتها او مصالحها. ففي هذه الحالة يمكن لمجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزيري الداخلية والدفاع، تكليف الجيش بالمحافظة على الامن، وعندها توضع القوى المسلحة، ومنها الجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة وسائر العاملين في القطاع العام الذين يحملون السلاح بحكم وظيفتهم، تحت امرة قائد الجيش، بمعاونة المجلس العسكري واشراف المجلس الاعلى للدفاع. وهذا يمثل اوضح نموذج قانوني لتوحيد القيادة العملياتية عند الظروف الاستثنائية.

مع السلطات المحلية

يظهر اطار آخر للتعاون على المستوى المحلي من خلال المحافظين والقائمقامين والبلديات والشرطة البلدية. يكتسب هذا الاطار اهمية خاصة بالنسبة إلى فوج حرس بيروت، باعتباره جزءا من المنظومة البلدية وليس جهازا امنيا مركزيا مماثلا للجيش أو قوى الامن الداخلي. ويسمح قانون البلديات للشرطة البلدية بالقيام بالمهام الداخلة ضمن اختصاصها وبطلب مؤازرة قوى الامن الداخلي عند الحاجة، بما يؤسس لتعاون ميداني بين السلطة البلدية والاجهزة الامنية المركزية.

في الاستنتاج

يمكن القول ان منظومة التنسيق الأمني في لبنان تقوم على ثمانية اطر اساسية مترابطة: السياسة العامة التي يقررها مجلس الوزراء، التنسيق الدفاعي عبر المجلس الاعلى للدفاع، التنسيق الامني الداخلي عبر مجلس الامن الداخلي المركزي، التنسيق الاستخباراتي وتبادل المعلومات، التنسيق القضائي عبر النيابات العامة والضابطة العدلية، التعاون في التحقيقات والمحاضر والاحالات القضائية، التنسيق العملياتي الاستثنائي عند تكليف الجيش حفظ الامن، التنسيق الميداني والمحلي عبر المحافظين والبلديات والشرطة البلدية.
ما يجدر التوقف عنده وتوضيحه، هو ان هذه الاطر لا تلغي استقلالية كل مؤسسة واختصاصها القانوني، بل تسمح بتكامل عملها ضمن الاختصاصات التي حددتها القوانين لكل منها. وتبقى القاعدة الاساسية ان كل جهاز يمارس صلاحياته وفق القانون الخاص المنظم له، فيما تؤمن هذه الاطر قنوات التعاون وتبادل المعلومات وتوزيع المهام وتوحيد الجهود عندما تفرض طبيعة المهمة الامنية ذلك.

> **اللواء شقير اطلق مبادرة التدريب المشترك والجميع تعاونوا**

مشروع التدريب المشترك

على الرغم من أن القانون اللبناني لم يلحظ ولا يوجب وجود تدريب مشترك بين مختلف المؤسسات والاجهزة الامنية والعسكرية اللبنانية، مع التوضيح بأن القانون في المقابل لا يمنع انجاز مثل هذا الامر، فان فكرة مشروع التدريب المشترك في ما بينهم جميعا اطلقها المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير عام 2025، وبعد ترحيب وموافقة وتعاون كل رؤساء تلك المؤسسات والاجهزة، ومباركة ودعم كل من رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ورئيس مجلس الوزراء القاضي نواف سلام ووزير الداخلية والبلديات العميد احمد الحجار، انطلق في تشرين الاول 2025 مشروع التدريب المشترك بين كل من الجيش اللبناني والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للأمن العام والمديرية العامة لأمن الدولة والمديرية العامة للجمارك وفوج حرس بيروت. هذا المشروع الذي يتم تنفيذ دوراته التدريبية ضمن مقرات المديرية العامة للأمن العام يتولى التدريب فيه ضباط وعسكريون من الجيش اللبناني والمديرية العامة للامن العام.
ففي 17 شباط 2026 جرى، ضمن المبنى المركزي للمديرية العامة للامن العام - قاعة 27 آب، حفل تخريج الضباط والعسكريين الذين شاركوا في المرحلة الاولى من الدورة التدريبية الاولى ضمن هذا المشروع، والتي تمحورت حول التوقيفات والقتال المتقارب والدفاع عن النفس وتوقيف مطلوبين. استطرادا، على الرغم من ان ظروف الحرب فرضت في بعض الاحيان توقف الدورات التدريبية لايام أو اسابيع قليلة، فان تنفيذ المشروع مستمر وسيشمل برامج تدريب متنوعة ومتطورة في مراحله المقبلة.
في هذا السياق، يؤكد المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير، ان "كل امكانات المديرية العامة للأمن العام وقدراتها هي في خدمة هذا المشروع الذي يتم انجازه للمرة الاولى في لبنان بشكل دائم، كما في خدمة كل مشروع وطني يكون من شأنه توحيد وتكامل جهود كل المؤسسات والاجهزة الامنية والعسكرية، وسواها ايضا في المستقبل، لأنه في تعاوننا وتكاملنا واتحادنا قوة للبنان".

إحصاءات الشهر

لائحة بدخول موقوفين من جنسيات مختلفة الى دائرة التحقيق والاجراء من 2026/08/16 لغاية 2026/09/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	36
اردنية	3
افغانستانية	1
المانية	1
اوزباكستانية	2
برازيلية	7
بنغلادشية	11
تونسية	1
جزائرية	3
روسية	4
سودانية	3

الجنسية	العدد
سورية	348
سيراليونية	14
سري لانكية	2
صينية	2
عراقية	11
فلسطينية	1
فلسطينية دانمركية	1
فلسطينية من دون اوراق	2
فلسطينية سورية	3
فلسطينية لاجئة	18
فيليبينية	5

الجنسية	العدد
كاميرونية	1
كويتية	1
كينية	4
لبنانية	151
مصرية	6
مكتوم القيد	6
مولدافية	2
نيجيرية	2
هندية	1
العدد الاجمالي	**653**

جدول عددي بحركة تنقل اللبنانيين والعرب والاجانب
اعتبارا من 2026/08/16 لغاية 2026/09/15

حركة تنقل	لبنانيون	عرب	اجانب	المجموع
دخول	244409	220708	121573	586690
مغادرة	325007	253498	178374	756879
المجموع	569416	474206	299947	1343569

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للعرب
بين 2026/08/16 لغاية 2026/09/15

الدولة	العدد
مصرية	229
سودانية	9
اردنية	4
سورية	3

الدولة	العدد
تونسية	2
مغربية	1
المجموع	**248**

لائحة بخروج موقوفين من جنسيات مختلفة من دائرة التحقيق والاجراء من 2026/08/16 لغاية 2026/09/15

الجنسية	العدد
اثيوبية	21
اردنية	3
المانية	1
برازيلية	7
بنغلادشية	5
تركمانستانية	2
جزائرية	1
روسية	5
سودانية	2
سورية	359

الجنسية	العدد
سيراليونية	3
صينية	2
عراقية	8
غانية	1
فلسطينية	1
فلسطينيةمن دون اوراق	2
فلسطينية سلطة	1
فلسطينية سورية	1
فلسطينية لاجئة	16
فيليبينية	5

الجنسية	العدد
كاميرونية	1
كويتية	1
كينية	5
لبنانية	128
مصرية	4
مكتوم القيد	10
مولدافية	3
نيجيرية	2
هندية	1
العدد الاجمالي	**601**

لائحة باعداد سمات العمل الممنوحة للاجانب من 2026/08/16 لغاية 2026/09/15

الدولة	العدد
اثيوبية	3347
بنغلادشية	815
كينية	671
بنينية	330
فيليبينية	231
سري لانكية	71
كاميرون	60
توغولية	42
هندية	17
باكستانية	10
بوركينابية	6
ارمينية	4
غامبية	4
سيراليونية	4

الدولة	العدد
روسية	3
المانية	3
تركية	2
تشادية	2
زامبية	2
سنغالية	2
ايطالية	2
فرنسية	2
كولومبية	2
كوبية	1
لوكسمبورج	1
ملغاشية	1
مونتينيغرو	1
نيبالية	1

الدولة	العدد
سويدية	1
سويسرية	1
غانية	1
غينيا بيساو	1
افريقيا .ج.	1
تايلاندية	1
اميريكية	1
اوكرانية	1
ايرلندية	1
برازيلية	1
بريطانية	1
بلجيكية	1
المجموع	5649

الوثائق المزوّرة

جدول اجمالي بالوثائق المزوّرة المضبوطة لأول 5 دول في الدوائر والمراكز الحدودية: آب 2026

عام	جوازات	إقامات	تأشيرات	أختام	هويات	مختلف	مجموع
سوريا	6	1			4	9	20
لبنان				1	1	2	4
مكسيك						1	1
الزروج						1	1
كندا			1				1
المجموع	6	1	1	1	5	13	27

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: آب 2026

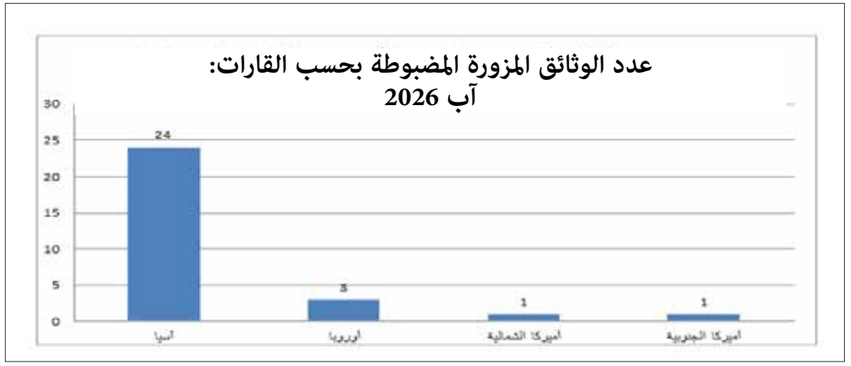

رسم بياني بعدد الوثائق المزوّرة تبعاً للجنسية السورية وفقاً لنوع الوثائق المزورة: آب 2026

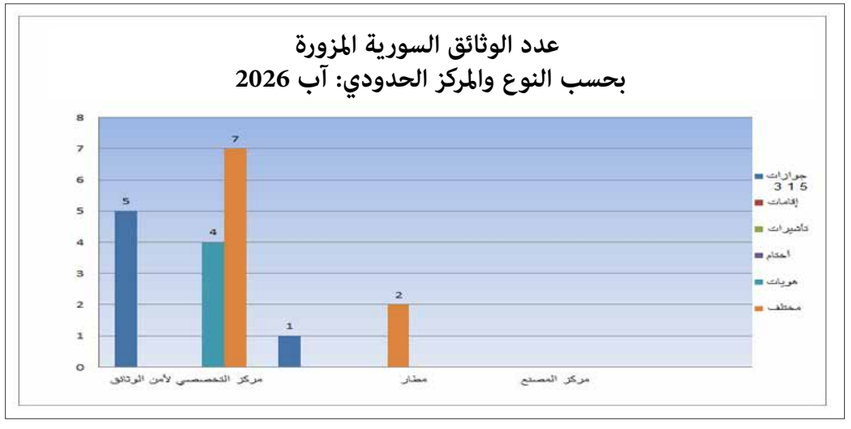

مقارنة بين اعداد المسافرين خلال الشهر والاعداد التراكمية منذ بداية السنة مع الشهر نفسه من العام الفائت او السنة الماضية عبر المراكز الحدودية

	عدد المسافرين خلال آب 2026	عدد المسافرين من بداية 2026	عدد المسافرين خلال آب 2025	عدد المسافرين من بداية 2025
المراكز الحدودية البرية	481,941.00	2,775,952.00	503,840.00	2,884,341.00
المطار	856,483.00	3,674,761.00	945,822.00	4,660,862.00

مقارنة بين عدد الوثائق المزورة المضبوطة لشهر آب 2026 والشهر نفسه من العام 2025

المركز	حاملو وثائق مزورة آب 2025	حاملو وثائق مزورة آب 2026	مؤشر الإرتفاع أو الإنخفاض
المطار	26	8	↙
مرفأ طرابلس	1	0	↙
المصنع	8	1	↙
مرفأ بيروت	7	0	↙
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0	
العريضة	0	0	
العبودية	0	0	
مركز التخصصي لأمن الوثائق	19	21	↘

ملاحظة : ترتفع او تنخفض اعداد الوثائق المزوّرة بحسب شروط التعبئة والتدابير الاستثنائية المفروضة

مقارنة مع عدد حاملي الوثائق المزوّرة خلال ثلاثة اشهر سابقة

المركز	حاملو وثائق مزورة أيار 2026	حاملو وثائق مزورة حزيران 2026	حاملو وثائق مزورة تموز 2026
المطار	8	9	8
مرفأ طرابلس	2	1	0
المصنع	8	3	1
مرفأ بيروت	0	0	0
مركز التخصصي لأمن الوثائق	21	12	21
العريضة	0	0	0
مركز الرائد الشهيد روجيه جريج الحدودي	0	0	0
العبودية	0	0	0
المجموع	39	25	30

إقتصاد

الدين العام لا أحد يعرف رقمه والمواطن يعرف ثمنه
سعد: لم يحسم مَن اقترض ومَن استفاد ومَن سيدفع الفاتورة

بين رقم رسمي يخفي اكثر مما يكشف، ودين خفي يتراكم في العتمة، يقف لبنان امام قنبلة مؤجلة. لا اليوروبوند الغي، ولا الودائع عوضت، ولا الفاتورة حسمت. فمن يقترض؟ ومن يدفع؟ ومن يستفيد؟

عندما تفكك طبقات الدين العام اللبناني، من السندات الى الودائع، ومن المصرف المركزي الى جيوب الناس، يكشف كيف تحول التعثر الى تأجيل، وكيف تراكمت الفوائد، وكيف صار المواطن يدفع ثمن دين لم يقترضه؟

"الامن العام" التقت الباحث الاقتصادي في مؤسسة مبادرة سياسات الغد الدكتور خالد سعد.

■ بعد توقف سداد اليوروبوند، هل يعكس الرقم الرسمي للدين كل الالتزامات أم يخفي دينا مؤجلا؟

□ لا يمكن قراءة الدين العام من رقم رسمي واحد. يجب تقسيمه الى دين بالليرة اللبنانية ودين بالدولار عبر سندات اليوروبوند. الدين بالليرة لم يلغ قانونيا، لكنه فقد معظم قيمته الحقيقية نتيجة انهيار سعر الصرف والتضخم، واصبح شبه معدوم عند احتسابه بالدولار مقارنة بقيمته قبل الازمة. اما اليوروبوند، فلم يختف لأن الدولة توقفت عن الدفع. اصل الدين ما زال قائما، وتراكمت عليه فوائد منذ التعثر عام 2020. كما ان الرقم الرسمي لا يشمل كامل العبء على المالية العامة. هناك فوائد غير مدفوعة، ومتأخرات لمتعهدين وموردين ومستشفيات، والتزامات تجاه الضمان الاجتماعي ومؤسسات عامة، وضمانات قد تتحول الى دين مباشر. وفوق ديون الماضي، تواجه الدولة كلفة حتمية بمليارات الدولارات لاعادة اعمار ما دمرته الاعتداءات والغارات الاسرائيلية. هذه

الباحث الاقتصادي في مؤسسة مبادرة سياسات الغد الدكتور خالد سعد.

> **الدين العام قنبلة مؤجلة وفاتورة يدفعها مَن لم يقترض**

الكلفة ليست دينا مسجلا بعد، لكنها قد تتحول الى دين جديد اذا لم تتوافر منح وتمويلات ميسرة. لذلك، صفى لبنان جزءا من دينه بالتضخم وعلى حساب المواطنين، وعلق الجزء الدولاري ورحل متأخراته الى الموازنات المقبلة.

■ مَن يتحمل الفوائد المتراكمة منذ تعثر 2020؟ وهل تفوق قدرة الدولة حتى بعد اعادة الهيكلة؟

□ الفوائد المتراكمة اصبحت مطالبة مؤجلة ستدخل في مفاوضات اعادة الهيكلة. اذا رسملت الفوائد كاملة واكتفت التسوية بتمديد الآجال، فقد تخرج الدولة من اعادة الهيكلة بدين لا يزال غير قابل للسداد. لذلك، يجب أن تشمل التسوية اصل الدين والفوائد المتراكمة معا، وأن تحدد خدمة سنوية تنسجم مع قدرة الموازنة والاقتصاد. فاذا تحملت الخزينة الفوائد، سيدفعها المواطنون من خلال ضرائب اعلى، أو خدمات واستثمارات اقل. لذلك، يجب أن يتحمل الدائنون جزءا اساسيا منها عبر تخفيض مطالباتهم.

■ هل اجّل لبنان انفجار الدين بدل معالجته؟ وما خطر تحوله الى ازمة دين اخطر عند الاستحقاقات؟

□ لبنان في ازمة دين منذ عام 2020، لكنه انتقل من خدمة دين غير مستدام الى وقف خدمته، من دون اعادة هيكلة منظمة. التعثر اوقف الدفع الفوري، لكنه لم يحدد حجم الدين النهائي أو شروط تسويته. الخطر يظهر عندما تبدأ خدمة الدين المعاد هيكلته. فاذا حددت الاقساط وفق مطالبات الدائنين بدل قدرة الاقتصاد على الدفع، ستعود الدولة الى الاقتراض أو خفض الانفاق لتسديدها، ثم إلى التعثر مجددا. ما يمنع ذلك هو اتفاق شامل يضع سقفا واضحا لخدمة الدين، واطار مالي متوسط الاجل يمنع تراكم عجز جديد، واقتصاد قادر على النمو. من دون هذه العناصر، لا تكون اعادة الهيكلة حلا، بل موعدا جديدا للازمة نفسها.

■ ما حجم الالتزامات خارج الدين المباشر، وهل تدخل في الوضع المالي الحقيقي؟

□ يجب احتسابها، لأن السندات لا تمثل كامل التزامات الدولة. تشمل هذه الالتزامات مستحقات المتعهدين والموردين والمستشفيات، ومتأخرات تجاه الضمان الاجتماعي والمؤسسات العامة، والتزامات مرتبطة بمؤسسة كهرباء لبنان، فضلا عن تعويضات وضمانات ومطالبات قضائية محتملة. ويقدم مشروع موازنة 2027 مثالا واضحا، اذ ارتفعت الاعتمادات المخصصة لمتأخرات الدولة وفوائدها تجاه الضمان الاجتماعي الى نحو 41 مليون دولار. لا يتوافر حتى الآن رقم موحد ومدقق ومنشور لهذه الالتزامات. المطلوب جردة شاملة تبين قيمة كل التزام وعملته وتاريخه والجهة الدائنة والاساس القانوني وما سدد منه. ◄

مقال

فاتورة لا ترحم

في كل صباح، يستيقظ المواطن على حقيقة مرّة: راتبه الذي انتظره شهرا كاملا، يتبخر في 10 أيام أو أقل. ليس لأنه مبذر، ولا لأن حياته مترفة، بل لأن الغلاء حوّل أبسط الأشياء إلى ترف. رغيف الخبز، الدواء، المواصلات، الماء والكهرباء، اقساط المدارس والاستشفاء... كلها تتراصف كذئاب عند باب المحفظة. وحين ينتهي الراتب، يبدأ الاستدانة؛ وحين تنتهي الاستدانة، يبدأ الصمت.

هكذا يدفع المواطن ثمن الانهيار المالي للدولة الذي وقع عام 2019. لا من خزائن من استفادوا، ولا من حسابات من صفقوا، ولا من شركات ترفع الأسعار بلا رقيب، بل من إيداعات المواطن، ومن ضرائبه، ومن رسوم مرتفعة. الوديعة التي كانت أمانا للمستقبل، صارت وعدا مؤجلا، ورقما يذوب أمام شاشة الصراف. والضريبة التي كان يدفعها مقابل خدمة، صارت عقوبة على أنه لا يزال حيا. إذا كان ثمن الانهيار يدفع من الجيوب، فإن سعر صفيحة البنزين هو الفاتورة الأقسى. صفيحة بنزين 95 أوكتان قاربت 31 دولارا ونصف دولار، وصفيحة المازوت 29 دولارا و80 سنتا، وقارورة الغاز المنزلي 13 دولارا و30 سنتا. هذه الأرقام لا تبقى في المحطات؛ بل تسري في شرايين كل شيء. فكل دولار إضافي في سعر البرميل ينعكس زيادة تراكمية تبلغ 36 دولارا حين تحتسب الكلفة غير المباشرة: دولار و20 سنتا على بنزين ومازوت الصناعة، ودولار ونصف دولار على الأفران، و50 سنتا على كلفة النقل والزراعة، إضافة إلى كلفة التدفئة والتبريد. هكذا يتحول ارتفاع البنزين والمازوت إلى ضريبة صامتة على رغيف الخبز، وعلى دواء المريض، وعلى كتب التلميذ. الحبل على الجرار، لأن الاسعار في تصاعد مستمر.

المفارقة أن الاقتصاد حين ينهار، يقال: "الوضع صعب"، "لا بد من تضحيات"، و"الإصلاح ضروري". لكن التضحيات لا تكون أبدا من الطبقة التي تملك، بل من الجيب الذي لا يملك. الإصلاح يبدأ دائما من أسفل السلم: من راتب الموظف، من ماء الفقير، من كهرباء البيت، من حليب الطفل. أما الفساد، فيؤجل التحقيق فيه، وكأنه قدر مقدس لا يمس.

إنها المعادلة القاسية: انقاذ المالية العامة، وسد الفجوة المالية. لكن الإنقاذ يأتي دائما من الأعلى إلى الأسفل. تنقذ المصارف، تحمى الودائع الكبيرة، تجدول الديون الخاصة، ثم يترك اصحاب الرواتب والودائع الصغيرة وحدهم في مواجهة السوق. وحين يحتجون، يقال لهم: اصبروا. وحين يهاجرون، يقال: تركوا وطنهم. وحين يبقون، يقال لهم: تحملوا. الراتب الذي لا يكفي عشرة أيام ليس مجرد رقم. إنه إعلان أن العمل لم يعد طريقا إلى الحياة، بل إلى العجز. إن الشهادة لم تعد تصنع كرامة، بل دينا. كما أن الموظف لم يعد موظفا، بل أسيرا في دوامة: يعمل ليقبض راتبا، ثم يأخذ راتبه ويعيده إلى السوق ليجد نفسه صفر اليدين قبل منتصف الشهر...

الانهيار الذي لا نزال نعيش ترداداته السلبية لا يقاس فقط بالأرقام، بل بالمعنى. فحين يفقد المواطن ثقته بإيداعه، براتبه، وبمستقبله، فإنه يفقد ثقته بالدولة نفسها. كيف يمكن لمواطن أن يدفع ثمن الانهيار؟ وإذا كان الجميع يطالب بحقوقه، فلماذا يطلب منه وحده التنازل؟

لا أحد يطلب المستحيل. الناس تطلب راتبا يكفي شهرا، ويكون قادرا على تأمين دواء، مدرسة لا تبيع المستقبل، ضريبة عادلة، مع رسوم معقولة وإيداعات محمية.

لن يصلح الانهيار بتعليق المسؤولية على "الأزمة والظروف". فالأزمة ليست قدرا طبيعيا بل هي قرارات، والظروف ليست زلزالا بل هي أيد. فمن يدفع الثمن اليوم هو مَن لم يشارك في القرار أمس. إنها الفاتورة الطويلة التي لا ترحم.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ لا يمكن اعلان موازنة متوازنة قبل اظهار ما على الدولة فعلا، بما في ذلك الالتزامات التي رحلت خارج الدين المباشر.

■ كيف يرتبط الدين بفجوة مصرف لبنان؟ وهل يعالج بمعزل عن خسائر المصارف والودائع؟

□ لا يمكن فصل الملفين. المصارف وضعت جزءا كبيرا من اموال المودعين لدى مصرف لبنان، الذي استخدمها لتثبيت سعر الصرف وتمويل الاستيراد. هكذا اصبحت مطالبة المودع على المصرف مرتبطة بمطالبة المصرف على مصرف لبنان. المصارف اتخذت القرار، وكانت تعرف ان الفوائد المرتفعة تعكس مخاطر مرتفعة، لكنها واصلت الرهان بأموال المودعين وحققت هي ومساهموها ارباحا بمليارات الدولارات خلال سنوات النموذج. اذا تحملت الخزينة فجوة مصرف لبنان أو اعادت رسملة المصارف من المال العام، تنتقل الخسارة الى الدين والضرائب المستقبلية. عندها يدفع المواطن عبر ضرائب اعلى وخدمات اقل، بمن في ذلك من لم يملك حسابا مصرفيا اصلا. واذا بقيت الفجوة من دون معالجة، يستمر المودعون في دفعها عبر القيود والسحوبات المجتزأة واسعار الصرف التمييزية. لذلك، يجب تحديد خسائر كل مؤسسة ومسؤولية مساهميها قبل نقل أي كلفة إلى الدولة. من خاطر بأموال المودعين وراكم الأرباح، يجب أن يتحمل الخسارة قبل المودع ودافع الضرائب.

■ ما السيناريو الاكثر واقعية لاعادة الهيكلة: هيركات، تمديد، خفض فوائد، أم مزيج؟

□ السيناريو الواقعي هو مزيج من الادوات، لأن أي اداة منفردة لن تكفي: تخفيض اصل الدين، والغاء جزء كبير من الفوائد المتراكمة او عدم رسملتها بالكامل، خفض الفائدة المستقبلية، تمديد الآجال، ومنح فترة سماح قبل دفع الاصل. التمديد وحده يؤجل المشكلة اذا بقي اصل الدين كبيرا، وخفض الفائدة وحده لا يعالج المتأخرات، والهيركات على الاصل يفقد اثره اذا اضيفت اليه كامل الفوائد المتراكمة. المعيار هو خدمة الدين السنوية بعد الهيكلة. يجب أن تنمو ايرادات الدولة والاقتصاد بوتيرة اعلى من الدين وخدمته، وأن يبقى السداد ممكنا من دون خفض الرواتب والخدمات والاستثمار أو زيادة الضرائب على الاستهلاك.

■ هل تعود الدولة للاقتراض قبل معالجة جذور الدين؟ أم أن الاقتراض الجديد يعيد انتاج الازمة؟

□ لا تستطيع الدولة العودة بصورة طبيعية إلى الاسواق قبل تسوية التعثر واعادة هيكلة الدين القديم. فالدائن الجديد سيقيم قدرة الدولة على السداد، وسعر الفائدة الذي يطلبه سيعكس التعثر القائم وضعف المالية العامة وعدم وضوح الخسائر المصرفية. قد تجد الدولة من يقرضها قبل الاصلاح، لكن بفائدة مرتفعة تزيد بدورها مخاطر التعثر. يجب أن يقتصر التمويل في المرحلة الاولى على المنح والقروض الميسرة والطويلة الاجل المخصصة لاعادة الاعمار والبنى التحتية المنتجة. اما اصدار دين جديد لتسديد دين سابق أو تمويل نفقات جارية، فيعيد انتاج الازمة بدل حلها.

■ ما كلفة عودة خدمة الدين على الاقتصاد؟ وهل تأتي على حساب الرواتب والاستثمار والانفاق الاجتماعي؟

□ نعم، لأن الموازنة الحالية لا تملك هامشا يسمح بإضافة خدمة كبيرة للدين من دون اقتطاع موارد من بنود اخرى. فاذا بدأت الخزينة بتحويل مليار أو مليارَي دولار سنويا إلى الدائنين، فستمول ذلك من ضرائب اعلى، أو رواتب اضعف، أو انفاق اقل على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والاستثمار واعادة الاعمار. قبل الانهيار، كانت خدمة الدين تستنزف نحو ثلث الانفاق العام. وكان اكثر من 80% من الدين محمولا محليا، بصورة اساسية من المصارف ومصرف لبنان. لكن حمل الدين محليا لا يعني أن عائداته توزعت بالتساوي على اللبنانيين؛ فقد وظفت المصارف اموال المودعين، بينما تركزت الفوائد والارباح لدى المصارف ومساهميها وكبار اصحاب الرساميل. اذا مولت الخدمة مجددا من ضرائب الاستهلاك، سيدفع اصحاب الدخل المحدود حصة اكبر من دخولهم. لذلك، يجب أن يحدد اتفاق اعادة الهيكلة سقفا لخدمة الدين يحمي الرواتب والخدمات والاستثمار. من دون هذا السقف، تعود الموازنة الى جمع الايرادات للدائنين بدل استخدامها لبناء الدولة وخدمة المواطنين.

■ هل تتحمل الطبقة السياسية مسؤولية الدين؟ وهل يجب فتح ملف انفاق الاموال المقترضة لا التسديد فقط؟

□ طبعا، تراكم الدين نتيجة نموذج سياسي واقتصادي استمر عقودا: فوائد مرتفعة، تثبيت نقدي مكلف، كهرباء تستنزف الخزينة من دون تأمين الخدمة، نظام ضريبي يعتمد على الاستهلاك، وانفاق تحكمه المحاصصة مع ضعف الرقابة والمحاسبة. يجب فتح الحسابات: كم اقترضت كل حكومة، وبأي فائدة، ومَن اقرضها، وكيف انفقت الاموال؟ السؤال ليس فقط كيف نسدد الدين، بل كيف تحول الاقتراض العام إلى ارباح وثروات خاصة، فيما بقيت الالتزامات للدولة والانهيار للمواطنين. اعادة الهيكلة من دون كشف المسؤوليات، قد تتحول الى تسوية تحمي المستفيدين من النموذج القديم وتنقل كلفته إلى المجتمع.

■ هل يمكن اعادة الهيكلة دون تحميل المودعين كلفة اضافية؟ أم أن توزيع الخسائر لا مفر منه؟

□ لا يمكن الغاء الخسائر، لكن يمكن توزيعها بعدالة وبهدف واضح. العدالة لا تعني أن يدفع الجميع النسبة نفسها، بل

أن يتحمل الحصة الاكبر من راكم الثروة والارباح واستفاد من النموذج السابق وكان اقدر على ادراك مخاطره. يجب ان تبدأ الخسائر برساميل المصارف ومساهميها، ثم استرداد الارباح والتوزيعات والمكافآت والتحويلات غير العادية حيث ينطبق ذلك، مع تحميل كبار الدائنين والمستفيدين من الفوائد المرتفعة، جزءا اساسيا من الكلفة. لا يجوز لمن استفاد من العائد المرتفع أن يحتفظ بأرباح الماضي وينقل خسارة انهيار النموذج إلى المودعين ودافعي الضرائب. كما يجب التمييز بين اصحاب الرساميل الكبيرة والاموال ذات الوظيفة الاجتماعية. فودائع النقابات والصناديق والتعاضديات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تمثل حقوق تقاعد وتعويض واستشفاء آلاف العاملين. حمايتها تحدد وفق وظيفة الاموال والمستفيد النهائي، لا وفق حجم الحساب وحده. كما يجب حماية صغار ومتوسطي المودعين ضمن حقوق واضحة وجدول زمني قابل للتنفيذ.

> **رقم الدين الرسمي غير حقيقي**

■ ماذا تفعل الحكومة اليوم لتفادي الانفجار؟

□ يجب ان تتحرك هذه المسارات ضمن خطة واحدة، فلا يمكن انجاز اعادة هيكلة الدين ثم الانتقال لاحقا الى المصارف أو الفجوة المالية. لكن التنفيذ يحتاج الى ترتيب واضح:

• تحديد كامل الخسائر والالتزامات في ميزانيات الدولة ومصرف لبنان والمصارف، بما فيها المتأخرات والضمانات.

• تصنيف اصحاب الحقوق بحسب طبيعة اموالهم، والتمييز بين الرساميل الاستثمارية والودائع والاموال ذات الوظيفة الاجتماعية.

• اقرار قواعد توزيع الخسائر، بدءا برساميل المصارف ومساهميها والاستردادات الممكنة، مع حماية صغار ومتوسطي المودعين والاموال الاجتماعية.

• اعادة هيكلة المصارف، وتحديد القابل منها للاستمرار، واعادة رسملته بأموال المساهمين ومستثمرين جدد بدل المال العام.

• وضع اطار مالي متوسط الاجل يحدد الايرادات والنفقات وحاجات اعادة الاعمار والانفاق الاجتماعي والاستثماري الذي يجب حمايته.

• التفاوض على اعادة هيكلة الدين ضمن سقف خدمة تستطيع الموازنة والاقتصاد تحمله.

• حصر الاقتراض الجديد بالتمويل الميسر والطويل الأجل لاعادة الاعمار والاستثمار المنتج، ضمن شفافية كاملة.

■ متى يصبح التأجيل مستحيلا؟ وهل نحن امام ازمة دين جديدة أم فرصة لتحويل الدين الى عبء؟

□ يصبح التأجيل مستحيلا عندما تحتاج الدولة الى تمويل كبير لاعادة الاعمار، أو تحاول الاقتراض من الاسواق، أو عندما تبدأ مفاوضات الدائنين والدعاوى القانونية بفرض ارقام واستحقاقات محددة. لسنا امام ازمة دين جديدة، نحن داخل الازمة التي بدأت قبل التعثر ولم تحسم منذ عام 2020. التأجيل غير طريقة توزيع كلفتها: حملها المودعون عبر احتجاز اموالهم، والعاملون عبر انهيار الاجور، والمواطنون عبر تراجع الخدمات والقوة الشرائية. تحويل الدين الى عبء قابل للتحمل يتطلب تسوية عادلة تحمي قدرة الدولة على الانفاق والنمو. فاذا منع السداد الاستثمار والاعمار والخدمات، يبقى الدين غير مستدام مهما طال اجل السندات أو انخفضت فائدتها. فهو يحتاج الى تسوية تجعل الدين تابعا لقدرة الاقتصاد والموازنة، تحمي الاموال الاجتماعية، وتحمل من استفاد من النموذج السابق حصة عادلة من خسائره.

ع. ش

مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

قراءة سوسيولوجيّة عن الأزمة الاقتصاديّة في لبنان الإنتقال إلى نمط التقشّف والتركيز على الضرورات

في لبنان، تعددت الأزمات وانعكست على الحياة اليومية للمواطنين بشكل كبير وبدلت في أولوياتهم، وباتت الأزمة الإقتصادية اكثر ايلاما عليهم. فيوما بعد يوم، يعيش اللبنانيون تحت وطأة غلاء الأسعار وهناك معطيات تتحدث عن زيادة نسبة الفقر في لبنان، وهو ما يظهر في عدد من الحالات الإجتماعية وانتشار ما يعرف بأحزمة البؤس في المناطق

دفعت هذه الأزمة بنسبة كبيرة من اللبنانيين الى التركيز على الضرورات الأساسية واعتماد التقشف، وخلفت في الوقت نفسه إحباطا وحالات نفسية إلى جانب التسرب المدرسي والتسيب الأكاديمي.
"الأمن العام" حاورت الأستاذ الجامعي والباحث في علم النفس الاجتماعي الدكتور مأمون طربيه.

■ اين اصبح اللبنانيون اليوم من موضوع غلاء المعيشة؟
□ ما نعيشه اليوم هو نتيجة أزمات متتالية. كما هو معلوم، انه في السنوات الخمس الأخيرة، دخل اللبنانيون في أزمات متعددة سواء من خلال ازمة صحية مع كورونا أو مالية مع مسألة الودائع، أو أزمات أمنية أو سياسية. ولّد هذا التراكم ازمة اقتصادية مرهقة جدا في حياة اللبنانيين، فهذا الواقع المتأزم الذي نعيشه لم يركز على الجانب المادي والأزمات الإقتصادية، بل أن الازمة الإقتصادية عملت على إعادة تشكيل حياة اللبنانيين عموما. اي انه تم تغيير نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية، إلى جانب تغيير نمط العمل والحياة الأسرية. اذا أردنا السؤال لماذا وصلنا الى هذا الحد؟ نقول انه نتيجة تأثيرات عدة تتعلق بتراجع القدرة الشرائية، أي أن اللبناني كان يصرف امواله على امور عدة، لكن مع مرور الوقت اضحى تركيز سلوكه الإستهلاكي منصبا على الضرورات الأساسية. في حياة الإنسان، يقال إن هناك أمورا كمالية واخرى عبارة عن حاجات وضرورات. الكماليات لم تعد مطلبا لدى العدد الأكبر من الناس، وبات التركيز على ما هو ضروري في حياتهم.

■ هذا يعني ذلك ان أولويات المواطنين تبدلت؟
□ في قراءة فعلية للواقع، يتضح لنا أن هذه الأزمات ولدت نوعا من الهشاشة الاجتماعية، أي توسع حضور الفئات المتيسرة والميسورة. في اي مجتمع من المجتمعات، هناك الطبقات الغنية والوسطى والفقيرة. في المجتمع اللبناني، وفي ظل ما يحصل، انتفى وجود الطبقة الوسطى، اي ان هناك فئات منها تحولت الى الطبقة الغنية نتيجة عوامل عديدة منها أعمال غير مشروعة أو بفعل الاغتراب أو غير ذلك. اما الإنتقال الأكبر فكان من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الفقيرة. ان الطبقة الغنية كانت تمثل ما بين 5 الى 10 في المئة من حياة المجتمع اللبناني، والطبقة الوسطى ما بين 20 الى 50 أو 60 في المئة، في حين ان الطبقة الفقيرة تمثل تقريبا 30 في المئة، لكن اليوم باتت هذه الطبقة تمثل بين 50 و60 في المئة.

■ يمكن ان نستنتج بأنه لم يعد هناك من طبقة وسطى؟
□ يمكننا ملاحظة ذلك من خلال قياس معدل الفقر في العالم وكمية الوجبة التي ينالها الإنسان في اليوم الواحد. في دولة اليمن على سبيل المثال، نسبة الفقر مرتفعة وينال المواطن اليمني وجبة كل يومين. قد نصبح في هذا المعدل بفعل الغلاء الفاحش، إذ أن هناك أناسا لا يحصلون على وجبة كاملة يوميا. هذا ما يظهر في حالات التسول المنتشرة والتشرد، وحضور طوابير من الناس في موائد الخير. هناك حالة تحتاج إلى دراسة وهي هل أن الفقر في لبنان منتشر بشكل مخيف؟ في دلالاتنا السوسيولوجية، الفقر موجود، لكن ما مدى نسبته، اعتقد أنه في ظل هذه الأزمات، زاد على ما كان عليه، لا سيما اذا قام احدهم بزيارة منطقة باب التبانة في طرابلس حيث أظهرت الدراسات انها أفقر منطقة في البلاد. هناك مناطق في لبنان باتت تعرف بأحزمة البؤس والفقر.

■ الفقر المتزايد يعني ان هناك مشكلة كبرى، ما هي نسبة الفقراء؟
□ التحولات التي خلفتها الأزمة الإقتصادية جعلتنا ننتقل من نمط الإستهلاك البالغ الى التقشف. كان المواطن يشتري ثيابا من ماركة محددة بمبلغ معين، عندما اصبح راتبه منخفضا تخلى عن هذا الأمر، وتم الانتقال من السلوك المترف الى حلقة التقشف. لبنانيون كثر أصبحوا اليوم اكثر حذرا في الإنفاق وتبدلت أولوياتهم، حيث بات التركيز على الصحة والسكن والتعليم. وهذا ما يسمى بالانتقال من ثقافة الإستهلاك المفتوح، حيث لم نعد نعر أهمية للصرف على امور كالسهر أو قضاء إجازات في الخارج، الى ثقافة إدارة الضرورة حيث أضحى كل واحد منا يركز على ما هو اساسي في حياته اليومية.

■ الوضع المعيشي الراهن أثر ايضا على نمط طعام اللبناني والسياحة الداخلية والمدارس؟
□ نعم، كان اللبناني يعيش نمط حياة مختلفة قبل الأزمة الاقتصادية، ثم جاءت هذه الأزمة وخلفت أثرا في جودة الحياة. ففي الدراسات التي تتناول مؤشر السعادة في العالم، يتم التركيز على موضوع جودة الحياة الذي يقوم بدوره على اساسات معينة منها دخل جيد، وضع عمل مريح ومكانة اجتماعية واقتصادية وشبكة علاقات. قبل ازمة الودائع والأموال المنهوبة، كان اللبنانيون يتمتعون بجودة حياة، لكنهم انتقلوا بعد ذلك الى نمط آخر من المستوى المعيشي. إن بعد الأزمة ليس ماديا فحسب، بل هو اجتماعي يتصل بتغيير نمط حياة الناس وفرض أولويات. اي ازمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية تولد انعكاسات نفسية، ويظهر ذلك من خلال الشعور بالإحباط وعدم الأمان والخوف من المستقبل. لقد اصبح المواطن يعاني من مشكلة التفكير المفرط بحيث لا يكترث بأي شيء سوى بالتفكير بالحاضر. هذا التفكير ناتج من هواجس يعيشها بفعل الأزمات التي مرت عليه، إذ لم يعد مهتما سوى بعيش اللحظة الحاضرة. كان الأهالي يطلبون من ابنائهم بأن يفكروا بالغد، واليوم لا يبدو أن احدا قادر على الالتزام بذلك. اتوقف هنا عند التأثير الاجتماعي للأزمة على الشباب الذين لا يفكرون بالارتباط، لأنهم لا يملكون مداخيل لتحمل نفقاته. اذا اراد احدهم

الأستاذ الجامعي والباحث في علم النفس الاجتماعي الدكتور مأمون طربيه.

> **الأزمة الإقتصادية بدلت نمط العمل والحياة الأسرية في لبنان وجرى الإنتقال الى حلقة التقشف**

خوض هذه التجربة فإنه يختار السكن مع اهله، وهذه تعتبر عودة إلى منزل الأسرة. كذلك هناك موضوع يتصل بالبعد المادي للمناسبات الإجتماعية، بحيث اصبحت المشاركة فيها مكلفة. وهناك استنزاف ايضا لتكاليف الأعراس بالنسبة الى المعنيين بها والمشاركين فيها. اذا تلقيت دعوة لحضور اكثر من حفل زفاف، عليك ترتيب ميزانية خاصة في هذا المجال أو الاعتذار. هذه هي الصورة السوسيولوجية للواقع المتأزم الذي انعكس سلبا على حياة الناس. معهد "غالوب" العالمي يعتبر لبنان الدولة الأولى عربيا من حيث التعاسة، في دراسة صدرت عام 2022، مستندة الى مؤشرات عدة. مرد ذلك فشله من الخروج من الأزمات التي يعيشها، اذ كلما تمكن من انقاذ نفسه من واحدة يدخل في ازمة جديدة.

■ ما هي خلاصة الواقع الإجتماعي الراهن في البلاد؟
□ لا يمكن ان ننكر تأثير هذه الأزمة الإقتصادية على حياة الناس سواء ماديا أو معيشيا أو اسريا أو اجتماعيا. اعتقد أن هذه الأزمة أدت الى تحول المزاج النفسي - الإجتماعي لدى الناس، وخلفت اثرا سلبيا على المشاعر والتوقعات، أي انها أدخلت كثيرين في حالة إحباط وتشاؤم، حيث تحولوا من اعتماد فكرة التخطيط الى القيام بمشاريع معينة لأخذ مبادرات في استراتيجية جديدة تحمل عنوان "إدارة اليوم". من الملاحظ أن الفئة الشابة اليوم، وعلى الرغم من امتلاكها رؤوس اموال محددة، لم تعد تتجرأ على إقامة مشاريع في لبنان قبل معرفة حقيقة الوضع. كذلك، فإن الناس صارت تفتش عن مصادر دخل اكثر بهدف المحافظة على مكانة اجتماعية لائقة. مَن كان ضمن الطبقة الوسطى لن يتمكن من الانتقال إلى الطبقة الغنية، لكن يريد مضاعفة العمل كي لا يصبح في الطبقة الفقيرة، لذلك يتم التفتيش عن فرص عمل أكثر ومصادر دخل أكبر، وهذا الأمر ليس سهلا اطلاقا. سأتحدث هنا عن طلابي في الجامعة حيث باتت لديهم أولوية العمل على الدراسة، وهذا ما سميته بالتسرب الأكاديمي. هناك حالة أخرى، حيث يضطر أهالي الطلاب الفقراء الى إخراج أولادهم من المدرسة لتعلم مهنة. اما على المستوى الجامعي، فهناك ما يسمى التسرب الأكاديمي بمعنى أن الطلاب باتوا يعملون ولا يحضرون صفوفهم. اليوم، هناك توجه نحو سوق العمل لأن مفهوم النجاح لدى شباب الألفية الثالثة يتمثل في كيفية المحافظة على استقرار مادي. اختم بقول لأفلاطون: عش أولا ثم تفلسف. هذا يعني ان على الإنسان تأمين أولويات حياته المعيشية قبل ان يتفلسف. هناك لبنانيون لم يطبقوه، انما نتيجة الأزمة صاروا يطبقونه.

ثقافة

النادي والناشرون... شراكة تحمي إستمرارية الكتاب معرض بيروت يتحدى الأزمات ويحفظ دور الثقافة

في بيروت التي اعتادت ان تجعل من الكتاب جزءا من هويتها الثقافية، يعود معرض بيروت العربي الدولي للكتاب، حاملا معه اكثر من عناوين جديدة ودور نشر وندوات. فالمعرض، الذي ينظم هذا العام بشراكة بين النادي الثقافي العربي واتحاد الناشرين، يأتي في لحظة تتقاطع فيها الازمات الاقتصادية والامنية مع تحولات عميقة في عادات القراءة

تتخذ الدورة السابعة والستون من معرض بيروت العربي الدولي للكتاب من "سي سايد ارينا" - واجهة بيروت البحرية - مساحة للقاء القراء والناشرين، من 9 إلى 18 تشرين الاول 2026، يوميا من العاشرة صباحا حتى التاسعة مساء. ويؤكد المعرض، برعاية رئيس مجلس الوزراء نواف سلام، استمرار بيروت في احتضان الكتاب والثقافة، وفتح ابواب المعرفة امام الاجيال الجديدة.

"الامن العام" حاورت رئيسة النادي الثقافي العربي سلوى بعاصيري، ورئيس نقابة اتحاد الناشرين في لبنان نبيل عبدالحق.

بعاصيري: بيروت حاضنة للكتاب والثقافة

■ ماذا يعني تنظيم معرض الكتاب اليوم في لبنان بالشراكة بين النادي الثقافي العربي واتحاد الناشرين؟

□ اود أولا ان اشكر مجلة "الامن العام" على اهتمامها بموضوع الكتب، وادرك تماما مدى انتشارها ومدى انتشار المعلومة التي ستقدمها. ان تنظيم معرض بيروت العربي الدولي للكتاب في ظل الظروف القاسية والاستثنائية التي تعصف بلبنان والمنطقة ككل يبعث برسالة قوية مفادها ان الثقافة لا يمكن لها ان تغيب عن مشهد الاحداث، بل هي رافعة اساسية لاستحداث التغيير الايجابي، لأنها رسالة تخاطب العقل والوجدان. اضافة الى انها رسالة تؤكد على ان بيروت، التي عهدناها حاضنة للكتاب، سيبادلها الكتاب وفاء بوفاء باقامة معرضه في وسطها مستجذبا الجميع اليها. وتأتي الشراكة مع نقابة اتحاد الناشرين في لبنان لتؤكد على ضرورة تضافر الجهود في كل ما يخدم المعرفة والرؤية المستقبلية المنفتحة.

> **المعرض مساحة للحوار لا سوقًا للكتب**

■ ما الجديد الذي يقدمه المعرض هذا العام مقارنة بالدورات السابقة، وهل هناك توجه لاستقطاب جيل جديد من القراء؟

□ يحرص معرض بيروت العربي الدولي للكتاب على ان يكون مجددا ومضيفا في كل دورة من دوراته المتتالية. وذلك عبر التأكيد على ان هناك مروحة واسعة من الاصدارات الجديدة التي تعالج المواضيع المستجدة، وعبر عقد ندوات لمناقشة شتى المواضيع بحسب اهتمامات الزائرين، والتي تتراوح بين الفكر والشعر والرواية والمسرح والآداء الموسيقي والاجتماع والاقتصاد والروحانيات والذاكرة والسياسة المدركة للتطورات. اضافة الى اجنحة خاصة بفنون صناعة الكتاب والفن الغرافيكي وفن المسرح، من شأنها كلها ان تجذب الزوار بمختلف شرائحهم العمرية والفكرية.

■ النادي الثقافي العربي صاحب تجربة طويلة في تنظيم المعرض، ما الذي يجعل هذه التظاهرة الثقافية مستمرة رغم كل الازمات؟

□ النادي الثقافي العربي، الذي يعود تاريخ انشائه الى العام 1944 (عمره من عمر استقلال لبنان)، دأب على تأكيد رسالته الفكرية والمعرفية والثقافية عبر تنظيم معرض للكتاب منذ العام 1956، وكان اول معرض كتاب في لبنان والعالم العربي، ولذلك سمي بـ"عميد المعارض العربية". ان استمرار النادي في الاضطلاع بهذه المسؤولية هو بحكم التزامه بموجبات رسالته الثقافية وايمانه بأن لغة الثقافة والحوار وفهم الآخر هي اللغة الوحيدة التي يجب ان تسود، لا سيما في الاوقات العصيبة، وليس لغة الصراع التي تؤدي الى هزيمة مؤكدة لجميع الاطراف المتصارعة. لا يزال لمعرض الكتاب في بيروت قيمة خاصة بحكم عمق تاريخه، وبحكم طبيعة لبنان الثقافية والحرية التي تسود فيه. وهذا يعطي المعرض وزنا مختلفا وطبيعة خاصة تستجيب للبناني بحكم اهتماماته التاريخية بالانفتاح والحوار والتنوع الثقافي.

رئيسة النادي الثقافي العربي سلوى بعاصيري.

■ هل تغيرت وظيفة معرض الكتاب من مساحة للحوار الثقافي والفكري الى مجرد سوق تجاري للكتب؟

□ اطلاقا، لم يقارب النادي وظيفة المعرض منذ انطلاقه على انها وظيفة سوق تجاري للكتب، بل فسحة رحبة للاطلاع على مختلف الرؤى والافكار وتبادلها، ايا تكن وسيلة التبادل، سواء عبر القراءة الورقية أو الرقمية أم عبر الاستماع الى آراء المفكرين في اطار ندوات وحوارات. من الطبيعي أن يعكس البرنامج الثقافي المنظم ضمن فعاليات المعرض، ثراء المواضيع المستجدة والافكار في شأنها عبر ازدياد عدد الندوات والحوارات وتنوع مواضيعها وغاياتها.

■ ما الدور الذي يقوم به النادي في دعم الكُتّاب الشباب والادباء الجدد واعطائهم مساحة للوصول الى الجمهور؟

□ اضافة الى الاصدارات الجديدة لدور النشر التي تعود لكُتّاب ناشئين، يتضمن البرنامج الثقافي للمعرض ورش عمل عن "كيف تصنع الكتابة الابداعية ادب الغد؟"، و"كيف ◄

المقال

حين تختصر الشاشة المعرفة

في بضع ثوان، يوفر لك هاتفك المحمول، على شاشته اجابة عن أي سؤال يخطر في بالك. فلم يعد الناس في حاجة إلى الرجوع الى موسوعة أو فحص فهرس مكتبة، بل كل ما عليك فعله هو ادخال كلمتين فقط وستحصل على "الاجابة الجاهزة". في ظل هذا السياق، تصبح مسألة مصير الكتاب الورقي مسألة سطحية جدا، اذا ما قورنت بمصدر آخر للمعرفة. الاعمق من ذلك هو التساؤل: هل يمكننا أن نسمي ما نشهده ازمة كتاب، أم ازمة لموقفنا من المعرفة بشكل عام؟

المعلومات التي يتم تقديمها على الشاشة سريعة ومختصرة، وغالبا ما تكون خالية من السياق الضروري، وهي في معظمها تكون اجابة عن "ماذا" لكنها نادرا ما تجيب عن "لماذا" أو "كيف". الكتاب يجعل القارئ يسلك مسارا طويلا وبطيئا، صفحة تلو الاخرى، فكرة تبنى على الاخرى، كما أن الوعي يتم تشكيله من خلال هذه العملية أيضا، اذ عندما تعتاد الذاكرة على "الاجابات الجاهزة" يتوقف عن القدرة على طرح اسئلة معقدة، على التفكير النقدي والبحث عن آراء أخرى.

مع ذلك، من الصعب أن نتحدث عن "العودة" الحتمية للكتاب الورقي من حيث قرار اختياري، فالمسألة اعمق من ذلك، فهي تغيير في البنية العقلية للأجيال التي نشأت على الشاشة بدلا من الكتب.

من ناحية أخرى، هناك إدراك متأخر لتكلفة هذه السرعة. فتجارب المدارس الاوروبية التي عادت الى استخدام الأجهزة اللوحية بشكل كامل في التعليم، بسبب تأثير استخدامها على انتباه الاطفال وقدرتهم على فهم الاشياء بعمق، تظهر أن الامر ليس حنينا إلى الماضي بل هو ادراك عملي لحدود التكنولوجيا. فالمعرفة السريعة مفيدة لسهولتها في المرور بالتفكير، لكنها غير قادرة على تطوير التفكير النقدي، الذوق الفني والقدرة على خلق قصة طويلة.

ربما اكثر اجابة صادقة هي أن الكتب لن تختفي، لكنها لن تعود ايضا إلى مكانتها القديمة كوسيلة وحيدة للمعرفة. ستتحول إلى خيار واع، إلى فعل مقاومة ثقافي يمارسه من يريد عمقا لا يقدر عليه التصفح السريع. هنا يكمن التحدي الحقيقي: كيف نُنشئ جيلا يعرف متى يلجأ إلى الشاشة، ومتى يحتاج إلى الكتاب؟ فالمعركة ليست بين الورق و"البكسلات"، بل بين معرفة تستهلك ومعرفة تبنى.

وتبقى معارض الكتاب مجرد تذكير بأن ثمة معرفة لا تزال تستحق أن نبطئ من اجلها. إنها فرصة للالتقاء والتحدث مباشرة مع الكاتب، فرصة لتصفح الكتاب شخصيا قبل شرائه، فرصة لمناقشة خلال ندوة أو جلسة توقيع، حيث يمكن أن تكون هناك لمسة شخصية للكتاب، وهو ما لا يمكن أن يحدث على أي شاشة. وهذا ما يحوّل القراءة إلى تجربة مشتركة، وربما ما يحتاجه القارئ الآن ليس فقط كتابا بل فرصة لاعادة اكتشاف رغبته في القراءة.

ميرنا الشدياق

تكتب رواية"، وسواها من ورش العمل الموجهة للشباب والناشئة.

■ هل تراجع الاقبال على الكتاب الورقي ام ان المعارض لا تزال قادرة على جذب القراء؟

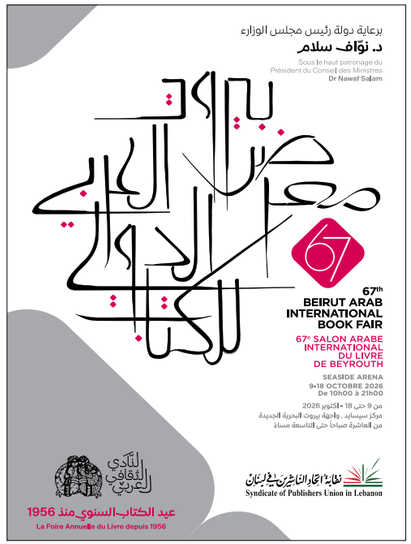

□ الحديث يطول عن انحسار القراءة في المطلق والقراءة الورقية تحديدا، وهذا امر لا يمكن انكاره. لكن المهرجان السنوي للكتاب لا يزال يلعب دورا في اغراء الزوار لشراء الكتاب الورقي لجاذبية خاصة في شكله وطريقة عرضه وفي حفلات التوقيع والاهداء، ويتوج ذلك كله شعور التملك الذي ينتاب من يقتني الكتاب.

■ الى اي مدى اثرت الازمة الاقتصادية على صناعة الكتاب وقدرة اللبنانيين على شراء الكتب، وهل هناك مبادرات لتوفير الكتاب بأسعار تناسب مختلف الفئات؟

□ الازمة الاقتصادية هي ازمة جوهرية ومتشعبة طالت جميع القطاعات في لبنان، ومن بينها القطاع المعرفي بما فيه القطاع التعليمي واقتناء الكتب. لكن كوسيلة لتخفيف العبء الاقتصادي، ستكون هناك حسومات تمنح خلال فترة المعرض من قبل دور النشر للتلامذة والطلاب، لا سيما كتب الناشئة، وهو ما اعلمت به المؤسسات التربوية في الدعوة لزيارة المعرض. وكل دار نشر حرية تحديد نسبة الحسم، لكنها قد تصل لدى بعض الدور الى 50%.

■ كيف تعملون على جذب الاطفال والشباب الى المعرض، في ظل منافسة وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية؟

□ هناك فترة صباحية يومية تتوجه للاطفال والناشئة، نتعاون فيها مع مكتبات عامة ضمن برنامج تثقيفي عميق. لسنا في وارد المنافسة مع المنصات الرقمية، بل نهدف الى الاضاءة على وسائل تثقيفية اضافية تستطيع، بحكم طبيعتها المعاصرة ومستواها الراقي، ان تشد انتباه الاطفال والشباب الى اهمية القراءة والاطلاع.

■ اذا كان معرض الكتاب هو مرآة للحياة الثقافية، فماذا سيقول معرض هذا العام عن واقع الثقافة والقراءة في لبنان؟

□ دور لا يمكن ان يكون فقط مرآة للحياة الثقافية، بل عليه ان يضيف اليها ابداعات ورؤى، ليكون رافعة للواقع وليفتح آفاقا اكثر اشراقا. في مقاربة كهذه - اي هذا الانفتاح- سيكون لمعرض بيروت العربي الدولي للكتاب في نسخته السابعة والستين الكثير ليقوله، والكثير ليتعرف عليه الزائرون، وسنترك ذلك للاكتشاف.

عبدالحق: بيروت عاصمة ثقافية ولا بد من معرضها

■ ماذا يعني اليوم تنظيم معرض الكتاب في لبنان في ظل الظروف الاقتصادية والثقافية الصعبة؟

□ هذه السنة كانت مميزة نوعا ما، لأنه بعد عناء ومفاوضات عدة بين اتحاد نقابة الناشرين والنادي الثقافي العربي، وعلى الرغم من التأخير، اقمنا معرضا موحدا لأن لبنان لا يتحمل تنظيم معرضين لمؤسستين، فالنادي الثقافي العربي مؤسسة عريقة يربو عمرها على 70 عاما في تنظيم المعارض، وهي تتكل على الناشرين اذ لا يوجد معرض من دون ناشرين. ونحن بصفتنا اتحاد الناشرين في لبنان كنا ننظم معرضا ايضا، ووصلنا في النهاية الى اتفاق على ان يتولى احد الطرفين التنظيم هذه السنة والطرف الآخر السنة التالية. رغم الظروف الاقتصادية والأمنية، لا نستطيع التوقف عن دعم الثقافة والعلم. الحياة مستمرة، وعلينا مواكبة الاحداث لنشجع الكُتّاب على الكتابة والناشرين على النشر، لأن سوقنا ليس محصورا بلبنان بل يشمل العالم العربي ككل.

■ كيف تعملون اليوم على استقطاب جيل جديد من القراء؟

□ ان الجيل الجديد لم يعد ينصب اهتمامه كثيرا على الكتاب الورقي في ذاته بسبب طغيان التكنولوجيا، الهواتف والجهاز اللوحي والكومبيوتر. نحن نبذل قصارى جهدنا لتقديم ما يشجع هذا الجيل على العودة للامساك بالكتاب والقراءة. علينا تشجيع العالم على القراءة عبر تقديم كتب جديدة واطلاعات جديدة، وستكون هناك 4 ندوات يوميا في الصالات تغطي كل المواضيع المتاحة.

■ هل تتخوفون من ان يفقد الكتاب الورقي مكانته ما ينعكس على تنظيم المعارض؟

□ المعارض تجذب القراء حتما، لكن

القراءة في لبنان وفي كل دول العالم تراجعت كثيرا لأن المعلومة اصبحت تصل بطريقة اسرع. ففي كل ما يتعلق بالمواضيع العلمية، اصبح الفرد يفضل اللجوء الى التقنيات السريعة، فبدلا من البحث في الموسوعات والانسيكلوبيديا كما في السابق، صار في امكانه الحصول على الاجابة بكلمتين عبر وسائل التقنية المتاحة مثل Chat GPT. لكن في المقابل، لا يزال الكتاب الورقي حافظا لمكانته وقائما في المواضيع الثقافية والادبية والدينية اكثر من التكنولوجيا.

■ الى اي مدى اثرت الازمة الاقتصادية على صناعة الكتاب وقدرة اللبنانيين على شراء الكتب؟

□ اذا قارنا وضع الكتاب اليوم بما كان عليه قبل سنوات، نجد ان مبيع الكتاب اصبح ارخص. لقد تقلص هامش ربح الناشر بشكل كبير واصبح همه الاساسي ينحصر في نشر الكتاب والبقاء في السوق بدلا من تحقيق الربح المادي. الناس الذين يستطيعون شراء الكتب حاليا يفضلون توجيه قدرتهم نحو شراء الكتب المدرسية لابنائهم، وهي تشكل عبئا وثقلا كبيرا على كاهل المواطن. بطبيعة الحال، ان تنظيم معرض الكتاب ليس الهدف منه الربح المادي، بقدر ما هو استمرار لهذه المسيرة المعرفية.

■ ما هي ابرز التحديات التي يواجهها الناشر اللبناني اليوم، من ارتفاع كلفة الطباعة والتوزيع الى تراجع القدرة الشرائية؟

□ المؤسسات العريقة التي تمتلك تاريخا وثباتا تحاول المكافحة، بينما دور النشر الجديدة قد لا تملك "الخميرة" والمال الكافي للصمود. لكن دور النشر العريقة تكافح وتجاهد لتستمر في السوق لأن الكتاب سيرجع حتما ليأخذ مكانه الطبيعي. على سبيل المثال، هناك مدارس في اوروبا توجهت نحو الكتب الالكترونية (E-books) والدراسة عبر الجهاز اللوحي، ثم تبين لها ضرورة العودة الى الكتاب الورقي.

رئيس نقابة اتحاد الناشرين في لبنان نبيل عبدالحق.

> **لا نستطيع التوقف عن دعم الثقافة**

■ كيف تعملون على جذب الاطفال والشباب الى المعرض؟

□ نحن نحرص على التواصل مع كل المدارس لتقوم بزيارة المعرض، كما نحاول ان نوفر لدى دور النشر عناوين جديدة وجذابة للاطفال والشباب لاستقطاب اكبر عدد ممكن من الزوار.

■ هل هناك دور نشر اجنبية مشاركة لا سيما في ظل الاوضاع الأمنية؟

□ هناك مشاركة واسعة، حيث تشارك دور نشر اجنبية كثيرة، وتشارك السفارة الفرنسية بالتنسيق مع دور النشر الفرنسية العاملة مع لبنان. بالاضافة الى مشاركة العديد من دور النشر العربية من مصر والسعودية والكويت وقطر، فضلا عن دور النشر اللبنانية.

■ ما هي الرسالة التي توجهونها من خلال هذا المعرض في ظل كل الصعوبات؟

□ نحن نجاهد ونعمل كـ "ناجين" (Survivors) لنتمكن من الاستمرار كدور نشر وكأنشطة معارض. كلفة تنظيم المعرض وحجز الاجنحة عالية جدا على الناشرين، والعديد منهم يشارك وهو يدرك انه قد لا يسترد تكاليفه. لكننا نحاول قدر الامكان تأمين الاستمرارية لاكمال هذه المسيرة، فبيروت عاصمة ثقافية ولا يمكن الا ان يقام فيها معرض كتاب سنوي حتى لو اضطررنا للانفاق من حسابنا الخاص.

■ ما هي رسالتك للشباب والقراء الاكبر سنا قبل انطلاق المعرض؟

□ مهما حصل القارئ على معلوماته عبر التقنيات الحديثة بسرعة، تبقى معلومات مقتضبة وسريعة أو مجرد عناوين وارقام. اما الكتاب فهو الوحيد الذي يمنح المعلومة الموسعة الشاملة، ويشرح ما قبلها وما بعدها، ويوسع آفاق التفكير لدى الفرد. والتقنيات الرقمية لا تدوم في ذاتها، وفي النهاية سيرجع الناس تدريجا الى الكتاب الورقي.

م. ش

تربية

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

العام الدراسي دقّ الأبواب في أيلول أقساط ملتهبة وتحدّيات متصاعدة

تعكس المقارنة بين أقساط إحدى المدارس الخاصة للعامين الماضي والجاري، وفق لجان الأهل، ارتفاعا بالدولار الاميركي يقارب 35 في المئة. ففي المرحلة الثانوية، تصاعدت المستحقات من 2600 إلى 3510 دولارات، أما رسم التسجيل فقد ازداد تلقائيا من 150 إلى 200 دولار، وبلغ الفارق في مؤسسات تربوية أخرى 350 دولارا

يعود ملف الزيادات في المدارس الخاصة إلى الواجهة، وسط نقاش حاد حول كلفة التعليم، وشفافية الميزانيات، إضافة إلى الغلاء في أسعار الكتب. المشهد هذا العام، يبدو أكثر تعقيدا من السنوات السابقة، إذ وصل التفاوت إلى 30 في المئة في بعض الصروح التعليمية، في وقت تبرر فيه إدارات المدارس ذلك بارتفاع التشغيل ورواتب المعلمين، إلى جانب تراجع القدرة على التحصيل. بين مطالب الأهل وحسابات القطاع التربوي الخاص، فإن القيمة الحالية للتعليم تجاوزت في بعض المستويات ما قبل الأزمة. وقد بات المعدل الوسطي، يقارب 4 آلاف دولار للتلميذ الواحد في بعض الحالات، مما يعني أن العائلة التي لديها ثلاثة أبناء قد تجد نفسها أمام مصاريف سنوية مرتفعة جدا، يصعب على كثير من الأسر اللبنانية تحملها في ظل ما تمر به البلاد. كذلك لا يمكن فصل المشكلة عن الظروف الاستثنائية التي يعيشها المواطنون، اذ تأثرت مدارس عدة، خصوصا في الجنوب والمناطق القريبة من الحدود، بالأحداث الأمنية مباشرة، في حين تعرضت بعض المؤسسات التعليمية لأضرار أو اضطرت إلى العمل في اوقات صعبة. اضف الى ذلك، الكتب والقرطاسية التي باتت تشكل بندا اساسيا في الدخل، مع تفاوت بين مدرسة وأخرى، وقد بلغت نحو 150 دولارا، من دون احتساب ثمن كتابي اللغتين الفرنسية والإنكليزية. لذا فان المطلوب تحديد التكاليف، لأن استمرار الخلاف من دون معالجة قد يحول الامور إلى أزمة أوسع، تهدد قدرة عدد من العائلات على إبقاء أبنائها في مسارهم العلمي، وتضع المستقبل أمام تحديات جمة.

"الامن العام" التقت الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب يوسف نصر، رئيسة لجان الأهل في المدارس الخاصة لمى الطويل، ونقيب الناشرين وصاحب دار الفكر اللبناني جاد عاصي.

نصر: لا بد من مراعاة أوضاع الناس

■ كيف يمكن للمؤسسات التربوية أن تتعامل مع الأهالي غير القادرين على دفع الأقساط؟

□ نحن أمام معادلة صعبة، فمن جهة هناك معاناة يومية حقيقية للأهل بسبب غلاء المعيشة والبطالة وتراجع القدرة الشرائية، ومن جهة أخرى تتحمل المدرسة رواتب ومصاريف والتزامات متزايدة، في حين يبقى القسط مصدرها المالي الأساسي. أما المساعدات، على أهميتها، لا تستطيع تغطية كامل النفقات أو سد العجز المتراكم. لذلك، لا بد من مقاربة مرنة تراعي أوضاع الناس، وتتيح لنا مساعدة العائلات الأكثر حاجة، سواء من خلال تسهيلات في الدفع أو تقسيط المستحقات، كلما سمحت الامكانات بذلك، بما يضمن عدم اضطرار أي ولد إلى ترك مدرسته بسبب عجز أهله وعدم تمكنهم من دفع المطلوب.

■ هل تختلف نسبة الزيادة بين مدرسة وأخرى، وماذا عن التطوير؟

□ لكل مدرسة ظروفها وإمكاناتها ونسبة تحصيل مختلفة. فالبعض يستطيع تحمل جزء من الأعباء، والآخر يعاني أصلا لتأمين رواتب المعلمين والمصاريف. لذلك، يجب أن تعمل كل مؤسسة تعليمية وفق إمكاناتها، وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن نتجاهل التقدم لأن التكنولوجيا الحديثة والبنى التحتية والتجهيزات أصبحت باهظة جدا. المطلوب الوصول الى التوازن المالي، لكي نحافظ على الجودة من دون تحميل الأهل أعباء تفوق قدراتهم.

■ ماذا عن مدارس الجنوب والمناطق الحدودية، وما المطلوب لضمان استمرارها؟

الامين العام للمدارس الكاثوليكية الأب يوسف نصر.

> **نعاني من قلة المساعدات والامكانات**

□ 20 مدرسة تأثرت في الحرب تعرض بعضها للاستهداف، في حين تواجه أخرى مشكلة نزوح الأهالي وعدم الوضوح في موعد العودة. الازمة التي نعانيها لا تقتصر على الأضرار بل تطال المستقبل أيضا، لأنه إذا لم يعد الطلاب إلى مناطقهم، ستتراجع أعداد التلامذة والمداخيل، وبالتالي تصبح القدرة على الاستمرار مهددة. نحن سنواصل رسالتنا وسنفتح الابواب متى سمحت الظروف الأمنية بذلك، كما فعلنا خلال العام الماضي، حين وقفنا إلى جانب الأهالي وقدمنا كل ما نستطيع. لكن المساعدات الظرفية وحدها لا تكفي، فنحن في حاجة إلى خطة وطنية لإنقاذ مدارس المناطق الحدودية، مع الاخذ في الاعتبار أوضاع الفقر والبطالة وترك الارض والمنزل من جراء الاستهدافات الاسرائيلية وعدم قدرة كثيرين على الدفع. ◄

الطويل: من حقنا معرفة كيف احتسبت الزيادات؟

رئيسة لجان الاهل في المدارس الخاصة لمى الطويل.

■ كيف تقيّمين الارتفاع المستمر في أقساط المدارس الخاصة، وهل الزيادات التي ستفرض مبررة في ظل الظروف الراهنة؟
□ دأبت المدارس الخاصة على رفع الأقساط في نهاية كل سنة، طالما أنه لا توجد رقابة ومحاسبة فعلية على أدائها، على الرغم من كل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يمر بها الوطن. وهي بطبيعة الحال، تبقى غير قانونية وغير مبررة، ما لم توافق عليها وتدقق فيها الهيئة المالية في لجنة الأهل، وفق الاصول المعتمدة. نحن لا نرفض أن تراعي المدارس ارتفاع كلفة التشغيل أو رواتب المعلمين أو سائر النفقات الضرورية، لكن في المقابل من حق اولياء الطلبة أن يعرفوا على أي أساس احتسبت الزيادة، وأن يطلعوا على الموازنات والأرقام التي تبررها. فلا يجوز أن تتحول المشكلة إلى ذريعة لفرض أعباء إضافية. المطلوب اليوم تفعيل دورنا، وإلزام المؤسسات التربوية تقديم حسابات واضحة ومدققة، كما يجب أن تؤخذ القدرة المالية للأسر في الاعتبار، لأن الاستمرار بهذا الشكل قد

> **ادارات المدارس تعمل على حجب المستندات عنا**

يدفع المزيد من العائلات إلى العجز عن تأمين التعليم الخاص لابنائهم.

■ ما هو الدور الذي تقوم به لجنة الأهل في مراقبة الزيادات والتأكد من شفافيتها؟
□ نحن المرجع الاساسي والاهم، لذا يفترض بنا بعد دراسة الموازنة المدرسية أن نقوم بتحديد القسط المدرسي، وهذا ما لا يحصل في لبنان نظرا الى عدم الشفافية. فالادارة تعمل على حجب المستندات والقيود وتمنعها عنا، للقيام بدراسة الخطط المالية بأساليب ملتوية.

■ هل تملكون صلاحيات فعلية للتفاوض مع إدارات المدارس والاعتراض أم أن دوركم لا يزال محدودا؟
□ ان عدم توقيعنا على الموازنة، يجب أن يؤدي الى توقيفها من مصلحة التعليم الخاص والتدقيق فيها وتحديد القسط، وهذا ما لا يحصل من وزارة التربية، خصوصا أن القانون 515/96 الذي يرعى هذه العلاقة، قد فصل على قياس ادارات المدارس، وتشوبه العديد من الثغر، كما يفتقد لآلية محاسبة المخالفين.

■ ما هي الرسالة التي توجهينها للاهالي الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن تحمل الرسوم الإضافية، وما الحلول التي يمكن طرحها لتخفيف الأعباء عنهم؟
□ نتمنى عليهم ان يقوموا بواجباتهم بتشكيل لجان لمنع ادارات المدارس من التعليب الصوري بهدف التوقيع من دون التدقيق. وفي حال العجز عن الدفع، يجب أن يلجأوا إلى المجالس التحكيمية (القضاء التربوي)، وأن يعملوا على نقل اولادهم الى مدارس اقل كلفة أو الى الرسمي، لأنه الحل الوحيد لوضع حد للتجاوزات.

■ ما الذي تطالبون به وزارة التربية لضمان حق الطلاب في تعليم جيد وبكلفة مقبولة؟
□ ان الوزارة، ونظرا إلى تقصيرها منذ عقود، وسوء ادارتها للنهوض بمدارس رسمية ذات مستوى تعليمي جيد ومحاباتها للخاصة ومالكيها، وطالما ان الحكومة الحالية تدعي انها في عهد اصلاح وتغيير، يجب عليها اولا تفعيل التدقيق المالي في هذه المؤسسات المصنفة انها لا تبغى الربح ومعفية من الضرائب، والسعي لإقرار تعديل للقانون الموجود لدى الهيئة العامة وتفعيل دور لجان الاهل الرقابي وحماية الشعب من غطرسة مدارس الاحزاب والمراجع الدينية التي تجني مداخيل هائلة على حساب الاهل. كما نتمنى على ادارات هذه المدارس التعاون معنا لتعزيز الثقة التي بدأت تفقدها نظرا الى أدائها القمعي المستمر ولضمان وجودها.

عاصي: نتحمل أعباء الطباعة وحقوق الملكية

نقيب الناشرين وصاحب دار الفكر اللبناني جاد عاصي.

■ كيف تصفون وضع أسعار الكتب المدرسية هذا العام، وهل طرأت زيادات جديدة؟
□ كلفة الانتاج ارتفعت بشكل واضح، وخصوصا الورق والطباعة وسائر المستلزمات، واصبحت تتراوح بين 14 و17 في المئة. نحن حريصون قدر الإمكان على عدم تحميل هذه الزيادة كاملة للأهل، لذلك حاولنا تخفيف هامش أرباحنا. كما أن الوضع الاقتصادي الصعب دفع عددا كبيرا من الاسر للجوء إلى الكتب المستعملة، خصوصا في بعض المناطق، وهذا أمر مفهوم في ظل الظروف الحالية.

■ هناك حديث عن تزوير الكتب، إضافة إلى منافسة الأجنبية المستوردة، فما هو حجم المشكلة؟
□ إن التزوير مشكلة أساسية نعاني منها، لأنه يشكل جرما يعاقب عليه القانون، ويضر بالناشر اللبناني وبالقطاع التربوي في الوقت نفسه. ففي بعض المناطق، باتت الكتب المزورة تطرح في الأسواق بأسعار أدنى من الأصلية، مما يجعلها أكثر جذبا للذين يبحثون عن خفض الكلفة، لكن ذلك ينعكس سلبا على حقوق المؤلف والناشر وعلى جودة المحتوى. هذه الظاهرة تحتاج إلى تشديد الرقابة على المطابع والمكتبات ونقاط البيع، واتخاذ إجراءات جدية بحق الجهات التي تتولى الطباعة أو التوزيع بطريقة غير قانونية، لأن استمرارها يهدد قطاعنا ويضعف قدرتنا على الاستمرار. أما بالنسبة إلى الأجنبية المستوردة، فالمصيبة الكبرى تكمن في أنها لا تخضع دائما للضوابط والمعايير نفسها التي يطلب من الناشر اللبناني الالتزام بها، مما يخلق نوعا من المنافسة غير المتكافئة. فنحن نتحمل أعباء الطباعة وحقوق الملكية والتوزيع والرسوم المختلفة، في حين تدخل بعض الكتب الأجنبية إلى السوق في ظروف مختلفة. لذلك، نحن في حاجة إلى تنظيم هذا القطاع بشكل يحمينا، ويضمن في الوقت نفسه وصول الكتاب المدرسي إلى الطالب بسعر مقبول، لأن المحافظة

> **التزوير مشكلة تضر بنا وبالقطاع التربوي**

على الصناعة المحلية لا تنفصل عن العملية التعليمية نفسها.

■ لماذا نجد أحيانا غلاء باهظا في اسعار الكتب وفروقات بين الوطني والاجنبي؟
□ ان الكتاب اللبناني أصبح إنتاجه مكلفا جدا بسبب ارتفاع أسعار الورق والطباعة، لذلك قد نجد احيانا ان الاجنبي أرخص من الوطني. هناك أيضا الكتب الاجنبية التي تباع في السوق اللبنانية بسعر أغلى من الأساسي، وهذا أمر يجب ضبطه. المطلوب حماية المستهلك، لكن في الوقت نفسه صون حقوقنا، فنحن من ينتج داخل الوطن، لأن الأموال التي تدفع من قبلنا تخدم الاقتصاد، بينما المستورد يباع احيانا بأسعار خيالية وتبقى الارباح لمحتكريه.

■ ما الذي تطالبون به من الدولة اللبنانية اليوم؟
□ نحن نصر على وضع سياسة واضحة ومستدامة لدعم الناشر اللبناني وتشجيع الكتاب الوطني، لأن استمرار ارتفاع كلفة الطباعة والإنتاج، إلى جانب المنافسة المتزايدة من الكتب المستوردة، يضعنا أمام تحديات كبيرة ويهدد قدرتنا على الاستمرار. المطلوب، ألا يأتي الدعم بطريقة غير مباشرة للأجنبي على حساب المحلي، بل أن تكون هناك معايير واضحة ومنصفة لتنظيم الاستيراد، بما يحافظ على المنافسة العادلة ويأخذ في الاعتبار واقع الصناعة في لبنان. يمكن للحكومة، على سبيل المثال، أن تضع رسوما أو ضرائب مناسبة على الكتب المستوردة، وفي المقابل تقدم للناشرين حوافز وتسهيلات، وتساعد على تخفيف الكلفة. اننا نأمل أن تتم عملية تعديل المناهج التعليمية بطريقة مدروسة وتدريجية، بحيث لا تتحول كل عملية تغيير إلى عبء مالي جديد.

تحقيق

ميرنا الشدياق

فلاتر الذكاء الإصطناعي ومعايير الجمال الوهميّة أزمة نفسيّة صامتة تهدّد ثقة الإنسان بنفسه

بين معايير الجمال المثالية والتنمر الالكتروني والخوارزميات التي تعيد انتاج المحتوى نفسه، يجد الانسان نفسه امام صورة يصعب الوصول اليها، مما يفتح الباب امام اضطرابات في صورة الجسد والثقة بالنفس. فكيف يمكن حماية الانسان من صورة مثالية لا تشبه الواقع؟

في زمن باتت فيه الصور المعدلة بالذكاء الاصطناعي جزءا يوميا من حياتنا الرقمية، يجد الانسان نفسه اسير مقارنة دائمة مع نماذج جمال غير حقيقية. هذا الواقع الافتراضي يهدد الاطفال والمراهقين، ويستدعي وعيا جماعيا لمواجهة تداعياته النفسية والاجتماعية المتصاعدة. "الأمن العام" التقت المعالجة النفسية مارتين زغبي أبوزيد، والاستاذة في الذكاء الاصطناعي في الاعلام الدكتورة سالي حمود.

أبوزيد: حين تتحول الصورة المثالية الى ضغط نفسي

■ كيف تؤثر الصور المثالية المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي في نظرة الانسان الى شكله وقيمته الذاتية؟

□ الدماغ يميل الى اعتبار أي صورة متكررة صورة طبيعية، في حين ان الصور التي نراها حاليا والمولدة بواسطة الذكاء الاصطناعي هي لأشخاص لا يكبرون في السن، لا يمرضون، لا يتعبون، ولا تظهر عليهم التجاعيد. عندئذ يبدأ الشخص بمقارنة نفسه، وتتحول قيمته الذاتية من كونه يعلم "من انا وماذا يمكنني ان افعل؟" لتصبح متمحورة حول فكرة "هل صورتي تنال الاعجاب أم لا؟". لهذا السبب، نهتم كثيرا على وسائل التواصل الاجتماعي بما اذا كان الآخرون يضعون لنا اعجابات على صورنا، إذ نريد أن نستمد قيمتنا الذاتية من عدد الاعجابات.

■ متى تتحول مقارنة الشخص بالآخرين من سلوك طبيعي الى مشكلة نفسية؟

□ الثقة بالنفس هي الصورة التي امتلكها عن نفسي، مقارنة بالصورة المثالية التي اتمنى أن اكون عليها. وكلما كانت صورتي الواقعية قريبة من الصورة المثالية، كانت ثقتي بنفسي افضل. لكن عندما تفرض وسائل التواصل والذكاء الاصطناعي صورة مثالية بعيدة جدا من واقعي، تنخفض ثقتي بنفسي، وكلما انخفضت عن الحد الطبيعي زادت احتمالات المشكلات النفسية.

■ هل يمكن أن تؤدي متابعة المحتوى الجمالي باستمرار الى القلق، او العزلة، او اضطرابات في صورة الجسد؟

□ بكل تأكيد. كلما رأينا هذه الصور اكثر، يبرمج دماغنا على فكرة "يجب ان اكون مثل الآخرين". وتصبح محاولة الوصول الى صورة مثالية غير قابلة للتحقيق مصدرا للقلق. اظهرت دراسة عام 2026 شملت 291 امرأة شابة ان مشاهدة صور مولدة بالذكاء الاصطناعي لأجساد نحيفة ومثالية ارتبطت بانخفاض الرضا عن الجسد، بينما ساهم عرض صور لأجساد متنوعة في تحسين صورة المشاركات عن اجسادهن.

■ لماذا يعد الاطفال والمراهقون الاكثر تأثرا بهذا النوع من المحتوى؟

□ لأنهم اكثر عرضة لمشاهدة هذا المحتوى، ولأن الخوارزميات تكرر امامهم، مما يلفت انتباههم وكأنه عملية غسيل دماغ. هناك اربعة مفاهيم اساسية: المقارنة، الفجوة، المراقبة، والتكرار. الطفل يقارن نفسه بالآخرين، وكلما اتسعت الفجوة بين "من أكون؟" و"كيف يجب أن أكون؟"، زاد شعوره بالنقص والخجل والقلق. ثم يصل الى مرحلة مراقبة جسده باستمرار: كيف ابدو؟ وكيف يراني الآخرون؟ وبعد ذلك يأتي التكرار، إذ تعرض الخوارزميات المحتوى نفسه مرارا، فيصبح الامر في ذهنه كأنه حقيقة مطلقة.

■ كيف يؤثر التنمر الالكتروني المرتبط بالشكل في الصحة النفسية؟

□ اولا يشوهون صورتهم عن انفسهم، مما سيولد بعد فترة شعورا بالخجل والعار، ويصبح لديهم خوف مستمر من أن يكونوا غير مقبولين اجتماعيا. فيبدأون بالانسحاب تدريجا من المجتمع، ويرفضون الخروج، وقد يصل بهم الامر الى رفض الذهاب الى المدرسة، وبالتأكيد يؤثر ذلك على طعامهم، ويزداد الخجل والانطواء، فيصابون باضطرابات النوم، فيما يعاني بعضهم من الارق الشديد والقلق، وقد يصل الامر الى ايذاء الذات، او حتى الى الانتحار.

■ كيف يمكن بناء علاقة صحية مع وسائل التواصل الاجتماعي من دون الاضطرار للانعزال عنها؟

□ هذا الامر يتطلب الكثير من الارشاد والتوجيه والمواكبة المستمرة. اقول دائما للاهالي انهم قبل أن يسمحوا لابنائهم بفتح حسابات على وسائل التواصل، يجب ان يكون لديهم هم انفسهم حسابات، وأن يمتلكوا القدرة على الاطلاع على كل ما ينشره الابناء ليوجهونهم الى الصواب والخطأ.

■ ما هو دور المدرسة في الوقاية من التنمر المرتبط بالمظهر الخارجي؟

□ للمدرسة دور أساسي، فالزي الموحد يحد قليلا من التنمر المرتبط بالمظهر لأنه يجعل الاطفال متساوين، لكنه لا يكفي. يجب أن تكون هناك سياسة واضحة وحازمة ضد التنمر، وبرامج ممنهجة وتدريب للمعلمين والمشرفين والعاملين والاهل، بحيث يعتمد الجميع خطابا واحدا في مواجهة المشكلة.

■ ما هي النصيحة التي توجهينها الى شخص بدأ يشعر بأنه ليس جميلا بسبب ما يراه يوميا على الانترنت؟

□ اقول له: حاول أن تغير نظارتك، وبدلا من أن ترى نفسك من خلال عيون الآخرين، انظر الى نفسك بعينيك انت. إبحث عن نقاط القوة التي تمتلكها، وعن النعم التي انعم الله بها عليك، فكل جسد فيه تفاصيل جميلة وتفاصيل اخرى اقل جمالا.

■ كيف نحمي الجيل الجديد من الوقوع في فخ الصورة المثالية التي يصنعها صناع المحتوى على الانترنت؟

□ هناك ثلاثة امور اساسية: اولا، تنمية التفكير النقدي حتى يفهم الطفل طبيعة الصورة ويدرك الفرق بين الحقيقي والمصطنع. ثانيا، بناء هويته الداخلية، بحيث يعرف من هو بعيدا من الفلاتر والاعجابات. ثالثا، اقامة حوار بناء ووقائي مع الابناء قبل وقوع المشكلة، لا الاكتفاء بالمواعظ بعد حدوثها. لا بد ايضا من التربية على السلامة الرقمية، لأن الحياة الرقمية اصبحت جزءا من حياتنا النفسية والاجتماعية.

■ ما هي الاجراءات العملية التي يمكن ان يبدأ بها الاهل والمدارس والمنصات؟

المعالجة النفسية مارتين زغبي أبوزيد.

□ يجب ان يبدأ الاهل بحوار وتواصل منظم وخال من المواعظ والاملاءات. وينبغي على المدارس أن تضع سياسة متكاملة تضمن حماية لجميع الاطراف: المتنمر عليه، المتنمر، والشاهد. على منصات وسائل التواصل الاجتماعي تشديد شروط العمر، وتفعيل اعدادات قوية لحماية القاصرين. ويجب وضع اشارات واضحة على الصور تبين انها معدلة أو مصممة بواسطة الذكاء الاصطناعي. وقد صدر في فرنسا مثلا قانون يمنع القاصرين من امتلاك حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي.

حمود: الخوارزميات تدفعنا الى الصور المصطنعة

■ كيف يساهم الذكاء الاصطناعي اليوم في صناعة الصور المثالية وغير الواقعية للاشخاص؟

□ نلاحظ اليوم أن الذكاء الاصطناعي في كل تفاصيل الشكل. في السابق، كنا نستخدم برنامج "فوتوشوب" لتغيير تفصيل صغير، أو تحسينه، كازالة بعض البثور او تعديل خصلات الشعر، اما الآن فقد اصبح هناك اعادة تشكيل للشكل بأكمله. ولأن الصورة تبدو طبيعية جدا ومضبوطة للغاية، فانها تبدأ بالتأثير على معايير الجمال. وعندما يرى المرء بشكل متكرر هذه الصورة المعدلة المثالية - والتي في كثير من الاحيان لا يعرف ان كانت معدلة ام لا - يبدأ في تكوين معايير تتعلق بالشكل والجمال ليس لها وجود في الاصل، بل هي معايير صنعتها الآلة.

■ هل اصبح من الصعب معرفة ما اذا كانت الصورة معدلة بالذكاء الاصطناعي؟

□ نعم. اصبح هناك قدرة كبيرة على تعديل الصور وخلق صور جديدة وتشكيل الملامح. وكلما كانت الصورة مثالية بشكل مبالغ فيه، يجب أن يزداد شكنا في أنها قد تكون مصطنعة. المشكلة لا تتعلق فقط بمعايير الجمال، بل بذاكرتنا الجماعية ايضا. فاذا حفظت الذاكرة صورا معدلة أو ◄

الاستاذة في الذكاء الاصطناعي في الاعلام الدكتورة سالي حمود.

◄ مولدة بالذكاء الاصطناعي على انها صور حقيقية، فان الآلة ستصبح قادرة على التأثير في ادراكنا لما هو جميل وما هو غير جميل، وما هو حقيقي وما هو مزيف.

■ كيف تعمل الخوارزميات على دفع المستخدم الى مشاهدة المزيد من المحتوى المتعلق بالمظهر والجمال؟

□ الخوارزميات تتبع سلوكنا. وكلما كانت الصورة واضحة وجذابة ومنظمة جماليا، زادت فرص دفعها الى الجمهور. اذا كانت الصورة مولدة بالذكاء الاصطناعي وتتمتع بمستوى عال جدا من المثالية، فستكون اكثر قدرة على جذب الانتباه. كل ما نفعله على المنصة يترك اثرا في طريقة المحتوى الذي سيظهر لنا لاحقا. وهكذا يدخل المستخدم في دائرة من المشاهدة المتكررة للمحتوى نفسه. هذا هو الامر الذي واجهته شركة "ميتا" مؤخرا، حيث رفعت ضدها دعوى قضائية من قبل 29 ولاية. وقد خسرت "ميتا" الدعوى، اضافة الى دفع مبلغ مالي مقداره 17 مليار دولار، تعهدت ايضا بتغيير تصميمها. فقد تم التأكيد ان خوارزمياتها بتصميمها الحالي، تجعل الاطفال (حيث كانت هذه الدعوى تخص الاطفال دون سن 12 عاما) يدمنون على استهلاك هذا النوع من المحتوى. هذا اعتراف كبير جدا من شركات التكنولوجيا بامتلاكها هذه القدرة، وبالتالي يتعين عليها ايجاد سبل للحديث عن شفافية خوارزمياتها امام المستهلكين والمشرعين على حد سواء.

■ ما هي خطورة استخدام ادوات الذكاء الاصطناعي لتغيير الوجه او الجسم وانتاج صور مثالية؟

□ بدأت القصة كنوع من الترفيه والتسلية، لكنها تحولت اليوم الى وسيلة لصناعة محتوى مزيف يحمل رسائل سياسية وغيرها، كما نرى في استخدام الرئيس الاميركي دونالد ترامب لهذا النوع من المحتوى. الخطورة لا تقتصر على تغيير شكل الاشخاص، بل تمتد الى سهولة تزييف صورهم وتعديل هويتهم، خصوصا مع خضوع هذا المحتوى لاجندات مختلفة.

■ هل يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي نفسه للكشف عن الصور المزيفة أو المعدلة والتنبيه الى أنها ليست حقيقية؟

□ لدينا اليوم العديد من التطبيقات التي تساعد الاشخاص، خصوصا الصحافيين، في كشف ذلك. على سبيل المثال، في غوغل، يمكنك التحقق مما اذا كانت الصورة مولدة بالذكاء الاصطناعي أم لا. لكن الاهم هو ان يكون هناك تقاطع بين الأدوات، فلا نعتمد على اداة واحدة، لأننا لم نصل بعد الى مرحلة تمكننا من الاعتماد الكلي والكامل على الذكاء الاصطناعي.

■ كيف يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لمواجهة التنمر الالكتروني؟

□ يمكن الاستعانة بتحليل المشاعر لرصد المحتوى الذي يتضمن تنمرا أو خطاب كراهية، واتخاذ اجراءات مثل التنبيه أو الحظر. كما يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لرسم خرائط لانتشار خطاب الكراهية ومعرفة الحسابات المؤثرة في نشره، حتى لو لم تكن صاحبة العدد الاكبر من المتابعين، لكن لا يمكن للتكنولوجيا ايقاف التنمر بشكل كامل.

■ هل تستطيع تقنيات الذكاء الاصطناعي اكتشاف خطاب التنمر أو الاهانة قبل وصوله الى الضحية؟

□ لا، ليس تماما، لأنه في النهاية يحتاج الى رصد الكلمة ورؤيتها اولا. لكن هناك مقاطع فيديو مثلا يتم حظرها ويمنع تداولها اذا كانت تحتوي على كلمات معينة. وهذا لا يحدث قبل وصولها، بل بعد نشر الفيديو وظهوره. يكون ذلك بحسب شروط الاستخدام الخاصة بالمنصة، على سبيل المثال، لدى منصة "ميتا"، اذا تحدثت ضد اسرائيل يعتبر ذلك خطاب كراهية، لذا بمجرد ذكر كلمة "اسرائيل" يقل ظهور حسابك. وعندما استعاض الناس عن كلمة "فلسطين" برمز البطيخة، اصبح حسابك يقل ظهوره بمجرد وضع هذا الرمز. لكنني ارى أنه ليس حلا، بل هو نوع من المعايير المزدوجة التي تفرضها مؤسسات التكنولوجيا والمنصات.

■ هل نحن في حاجة الى تربية رقمية جديدة تعلم الاطفال كيفية التعامل مع الصور والخوارزميات والذكاء الاصطناعي؟

□ نحن في حاجة الى تربية رقمية شاملة، اذ ان الذكاء الاصطناعي احدث شرخا في المجتمع، حيث بات كبار السن يشعرون بأنهم منبوذون، واللغة التي يتحدث بها الابناء تختلف عن لغة الآباء.

■ كيف نحمي الجيل الجديد من الوقوع في فخ الصورة المثالية التي يصنعها الانترنت؟

□ يجب على المدارس والجامعات الاهتمام بالتثقيف وفتح حلقات نقاش عن الذكاء الاصطناعي. لكن المنظومة التعليمية تعاني مشكلة حقيقية، فالمدارس الرسمية محرومة من هذه المبادرات، فيما تركز بعض المدارس الخاصة على الربح والاقساط، أو تقدم برامج للتثقيف بالذكاء الاصطناعي بتكلفة مرتفعة، رغم ان محتواها مستورد بأثمان زهيدة.

رياضة

تحيّن فرصة العودة إلى فريق الحكمة بيروت علي مزهر : تجربة الإحتراف في اليابان هي الأجمل

بعد تجربته الاحترافية المميزة في الدوري الياباني الممتاز بكرة السلة (B. Premier) مع فريق اكيتا نورثرن هابينيتس (Akita Northern Happinets)، يعود اللاعب علي مزهر (1،82 متر) الى الدوري اللبناني من بوابة فريق الحكمة بيروت ليدافع عن الوانه من بداية الموسم، بعدما لعب في صفوفه في الموسم الماضي في الادوار الحاسمة

سبق لعلي مزهر ان دافع خلال مسيرته عن الوان فرق بارزة، منها هوبس بيروت الذي انطلق من اكاديميته وصولا للفريق الاول، فريق المريميين ديك المحدي، بيروت فيرست كلوب، دينامو لبنان وصولا الى الحكمة بيروت. يعتبر واحدا من اسرع وافضل صناع الألعاب في كرة السلة اللبنانية والآسيوية في الآونة الأخيرة. لقب بـ"الافعى" (The Snake) نظرا الى سرعته الفائقة، مهارته العالية في المراوغة، وقدرته العالية على تقديم التمريرات الحاسمة لزملائه تحت السلة. يرتدي قميص المنتخب منذ 2016 ودخل التاريخ الآسيوي في تموز 2026 خلال التصفيات المؤهلة لبطولة كأس العالم 2027، بعدما حقق 15 تمريرة حاسمة (Assists) في مباراة واحدة امام منتخب الهند، محطما الرقم القياسي التاريخي لعدد التمريرات الحاسمة في مباراة واحدة بالتصفيات الآسيوية.
"الامن العام" التقت اللاعب علي مزهر.

■ كيف تصف العودة الى فريق الحكمة بيروت لكرة السلة؟
□ كنت متحمسا لهذه الخطوة وعندما سنحت الفرصة لم اتردد، كنت انتظرها. لا أخفي انني كنت احاول قدر المستطاع متابعة الفريق في الموسم الماضي من اليابان رغم فارق الوقت، قبل أن التحق بالتشكيلة في الادوار الحاسمة.

■ كيف وجدت ردود فعل جمهور الحكمة على عودتك؟
□ هناك من فرح لعودتي وهناك من تردد في التعبير عن رأيه، من دون اغفال الذين لم يرحبوا بهذه العودة. احترم كل الآراء والمواقف، لكن مهمتي واضحة: مساعدة الفريق على تحقيق ما ينتظره الجمهور وتنتظره الادارة من سنوات طويلة. نعمل ليلا ونهارا لتحقيق الأفضل، ولن نبخل بشيء من اجل تحقيق الاهداف المنتظرة.

لاعب منتخب لبنان وفريق الحكمة بيروت علي مزهر.

تركيبة اللاعبين في حاجة الى تفاهم بعيدا من اهمية الأسماء وحجمها

■ لعبت مع هوبس بيروت، الحكمة بيروت، المريميين ديك المحدي، بيروت فيرست كلوب، اين ارتحت اكثر؟ ولماذا؟
□ في الحكمة، وهذا ما دفعني الى العودة. بعد تجارب عدة وسنوات طويلة، يبحث اللاعب عن الاجواء المريحة وعن الاستقرار الاداري والفني، وهذا ما اصبح عليه الحكمة في السنوات الاخيرة.

■ مقتنع بالمردود المالي الذي تحصل عليه في الحكمة؟
□ طبعا، واعتبر أن على اللاعب أن يقتنع بما هو عليه وان لا ينظر الى غيره، فلا يقارن نفسه مع الآخرين. فالسوق عرض وطلب، وعندما يحصل اللاعب على طلبه عليه أن يقتنع ويتجنب الابتزاز.

■ هل تعتبر اليابان تجربة جميلة في حياتك المهنية؟
□ من الاجمل. في الدوري الياباني تسقط الارقام الشخصية للاعب، وتتركز الانظار على الاداء والتصرفات والالتزام والتعامل مع زملائك وطريقة تحضيرك للمباراة، نوع طعامك، عدد ساعات نومك ومدى حرفية اللاعب. الدوري الياباني عالم آخر مختلف كليا عن عالمنا.

■ اجمل ما تعلمته واصعب ما اختبرته في اليابان؟
□ الاجمل الاحترام، والاصعب الالتزام. فالالتزام لا يعني فقط احترام الوقت وتطبيق التعليمات بل احترام نفسك والآخر، اكان زميلك ام منافسك. للاسف نحن بعيدون كثيرا من هذه الثقافة التي هي في جوهر الرياضة ومفاهيمها.

■ لماذا لم تجدد عقدك في اليابان؟
□ تلقيت عروضا من اندية عدة، من بينها فريقي السابق. في اليابان، نظام الانتقالات مختلف، والمفاوضات تبدأ في كانون الاول ضمن "نافذة" خاصة يتلقى من خلالها اللاعب عروضا من النوادي المهتمة. العرض الذي تلقيته من الحكمة لم يكن بعيدا من العروض التي تلقيتها في اليابان، لذلك اخترت العودة الى الدوري المحلي.

■ لماذا استطاع سيرجيو الدرويش أن يتاقلم في الدوري الياباني ويجدد عقده؟
□ عرف كيف يفرض نفسه بسرعة، ومدرب الفريق اقتنع به واعتمد عليه. كما ان ناديه يقع في مدينة جميلة، وهو عرف كيف ينخرط في اجوائها بسرعة. كنت دائما ازوره عندما كانت تسنح الظروف. ◄

مقال

مجيد بوقرة يسمع النصيحة ويرفض الوصاية

لم يأت مجيد بوقرة الى لبنان بحثا عن مهمة سهلة. اختار مشروعا يعرف أنه محكوم بظروف استثنائية، في مقدمها عدم الاستقرار وتداعيات العدوان الاسرائيلي، ثم محدودية الملاعب وضعف الدوري المحلي. لكنه في المقابل، لم ير في هذه الظروف سببا للابتعاد، بل فرصة لبناء منتخب جديد.
المدرب الجزائري يعرف أن لبنان لا يملك ترف انتظار النتائج من دون بناء قاعدة جديدة. أشهر قليلة كانت كافية ليكتشف صعوبة المهمة، وتحديدا اثر اقصاء "الارز" من سباق التأهل إلى كأس آسيا. مع ذلك، يرفض أن تكون مباراة واحدة معيارا لمشروعه، ويضع هدفا اكبر: بناء منتخب قادر على المنافسة والتأهل إلى كأس العالم.
بوقرة سعيد باعادة اطلاق المشروع الذي جاء من اجله، والذي يتمحور على اعطاء الفرصة للاعبين الشبان والجدد، وادخال دماء جديدة في المنتخب. لم يكن قراره بالمجيء الى لبنان منفصلا عن معرفته بواقع البلد، فهو مقتنع بأن المنتخب اللبناني لديه ما يمكن البناء عليه. لقد اثبت اللاعبون أنهم يحبون كرة القدم ويريدون النجاح، رغم أن وضع البلد ليس سهلا بسبب الحروب والظروف الامنية. فهو يعترف أن بناء فريق متجدد ليس مهمة سهلة في كرة القدم الحديثة، لكن من احلامه الدائمة أن يتولى فريقا ويعيد بناءه.
المدير الفني الجزائري لا يريد ثورة سريعة، ولا يرى أن تغيير المنتخب يمكن أن يحصل خلال اشهر. فالتجديد يجب أن يكون تدريجا، مع الحفاظ على اصحاب الخبرة ومنح الشباب مساحة اكبر. وقد اكد في اكثر من مناسبة انه لم يأت الى لبنان ليشعل "ثورة". فهو يؤمن بأن كرة القدم تحتاج إلى اجيال، وكل جيل يستحق الاحترام والتقدير، لأن اللاعبين السابقين قاتلوا من اجل الوطن وقدموا كل ما لديهم.
محق بوقرة بأن عملية تجديد الدماء يجب أن تجري كل عامين أو ثلاثة، بما يسمح بانتقال سلس بين الاجيال. لذلك لا يخفي بأن هدفه يتجاوز النتائج الآنية. ويشدد على انه لا يبحث عن اللقطات الاستعراضية او النتائج السريعة، بل يضر على هدفه ببناء جيل جديد وفريق قادر على تقديم اداء قوي خلال السنوات الخمس أو السبع المقبلة.
كما يرفض رفضا قاطعا أن تختزل تجربته في مباراة اليمن التي اخرجت لبنان من سباق التأهل الى كأس آسيا، ويعتبر ان الظروف التي سبقت المباراة لم تكن تسمح له ببناء فريق جديد، فأغلب اللاعبين كانوا مبتعدين عن المنافسة، والاصابات فرضت نفسها، فيما لم يخض المحترفون في الخارج عددا كافيا من المباريات. ويعترف بأن عينه كانت منذ البداية على ما بعد تلك المباراة، وعلى الاستحقاقات المقبلة تحديدا. ويحسم الجدل بأنه لم يأت من اجل مباراة اليمن، بل يصر على أن مهمته هي البناء لما هو قادم، ويشدد على التغييرات والرؤية الجديدة للمنتخب.
لا تزعجه الانتقادات، لكنه يرفض في المقابل فكرة ان يكون هناك لاعب مفروض عليه، مشددا على أن هذا الامر لا يمكن أن يحدث، معتبرا أن أي محاولة لفرض لاعب عليه سيواجهها بحزم. كذلك ينفي في المقابل أي تدخل للاتحاد في عمله منذ وصوله، ويجزم بأن القرار النهائي في اختيار اللاعبين يعود إليه. لكنه في الوقت نفسه لا يعمل بعقلية المدرب المنعزل، فاذا لفت أحد نظره إلى لاعب لا يعرفه، فهو مستعد لمشاهدته. هذه النقطة تحديدا تبدو بالنسبة اليه غير قابلة للنقاش: يمكن أن يسمع النصيحة، لكنه لا يقبل الوصاية.

نمر جبر
nemer.jabre66@yahoo.com

رياضة

■ لماذا لم يلعب مع الرياضي بيروت في الادوار الحاسمة؟
□ اعتقد ان الامر مرتبط بتجديد عقده في اليابان الذي دفع إدارة ناديه إلى عدم الموافقة على مشاركته في الادوار الحاسمة مع الرياضي بيروت.

■ هل تحب مواجهته أو اللعب معه؟
□ طبعا اللعب معه، نحن منسجمان كثيرا على أرض الملعب ونتفاهم ونتأقلم بسرعة. وقد برهنا عن ذلك في اكثر من مناسبة.

■ كيف تصف تجربتك مع الحكمة في الادوار الحاسمة؟
□ كنت اتوقعها صعبة واعتبرتها تحديا شخصيا لأثبت تحسن مستواي الفني. كان هدفي واحدا، احراز لقب البطولة مع الحكمة. صحيح لم نوفق في مهمتنا، لكننا كنا قريبين جدا من ذلك.

■ ماذا كان ينقص الحكمة لاحراز اللقب؟
□ الالتزام لمدة 40 دقيقة. لقد خسرنا 4 مباريات خارج ارضنا كنا نقدم فيها اداء جيدا لمدة 15 الى 20 دقيقة، قبل ان يتراجع مستوانا في شكل واضح. حتى في المباراة السابعة الحاسمة في المنارة لم نلعب سوى 10 دقائق فقط، ثم تراجع اداؤنا بشكل كبير. أعتقد أنه العامل الاساسي الذي أدى إلى عدم إحرازنا اللقب.

■ مَن يفرض الالتزام في الفريق؟
□ تبدأ من اللاعب نفسه، من الاهداف التي يريد تحقيقها، هل تقتصر على تحسين ارقامه الشخصية أم مساعدة الفريق وزملائه للفوز واحراز اللقب؟

■ هذا اول نهائي لك في بطولة لبنان بكرة السلة، كيف تحملت ضغط المباريات السبع؟
□ لم اشعر به في شكل كبير، وكنت اضعه في الاطار الايجابي. كان كل تركيزي منصبا على احراز اللقب. لن اقول اننا فشلنا، ولكن اعتبر انني لم احقق ما كنت اطمح اليه. الضغط موجود دائما في نادي الحكمة

> **تايريل هاريسون لا يجيد اسلوب لعبنا**

من الجمهور الذي ينتظر لقب البطولة منذ اكثر من 22 سنة. كنت سعيدا بهذه التجربة في الدور النهائي الذي بلغ ذروته، لكنه لم ينته كما كنا نطمح ونشتهي، وهذه ستبقى حسرة في قلوبنا.

■ هل تركيبة الاجانب في فريق الحكمة كانت قادرة على مساعدة الفريق على احراز اللقب؟
□ نعم، لكن علينا أن نقتنع بأن اللاعب الاجنبي وحده لا يستطيع احراز اللقب. بعد لاعب الرياضي ديوب ريث لم نر في الدوري لاعبا قادرا على قلب الموازين بشكل حاسم. تركيبة اللاعبين الخمسة في حاجة الى تفاهم بينهم بعيدا من اهمية الأسماء وحجمها، وهذا ما برهنه فريق الرياضي في النهائي.

■ كنت مرتاحا في اللعب الى جانب الاميركي ديشاندري واشنطن؟
□ لا شك انه كان اضافة كبيرة الى الفريق، وكنا مرتبطين به في شكل كبير خصوصا انه من اللاعبين الذين يستقطبون الخصم. هذا الامر كان يجب أن يريحنا في مكان ما، لكن طريقة لعبه بالاحتفاظ بالكرة وقتا طويلا اثر سلبا. ربما لو كان لدينا هداف من المسافات المتوسطة والبعيدة إلى جانبه، لكان الامر اختلف في شكل واضح.

■ هل خذلك سيكو دومبويا بادائه، وهل كنت تتوقع منه اداء افضل؟
□ اختلف دور دومبويا هذا الموسم عن الموسم السابق الذي لعب فيه مع الفريق. لم يكن هو محور التشكيلة، وهذا ربما اثر على ادائه. علما انه قدم سلسلة رائعة امام المركزية جونية، وكان احد ابرز العناصر التي ساهمت في تأهل الفريق الى الدور النهائي.

■ اللاعب تايريل هاريسون صاحب سجل كبير في الدوري البورتوريكي وارقامه مميزة، لماذا لم يكن في مستواه المعهود؟
□ ربما ليس هو اللاعب الذي يجيد اسلوب لعبنا. طريقته واسلوبه مختلفان. قدم مباريات قوية ولافتة خلال الموسم وفي الأدوار الحاسمة، لكن في الدور النهائي تراجع مستواه بعض الشيء ربما بسبب التعب والارهاق.

■ أين كانت قوة فريق الرياضي بيروت: الجمهور، المدرب احمد فران أم في اللاعبين؟
□ تركيبة فران واللاعبين هي التي جرّت الجمهور للبقاء خلف الفريق في المباريات السبع. هذه التركيبة الثلاثية اعطت هذا الدفع للفريق.

■ قدم منتخب لبنان في النافذة الاخيرة من التصفيات المؤهلة الى بطولة العالم "قطر 2027" مباراتين قويتين ففاز على كوريا الجنوبية وخسر بصعوبة كبيرة امام الصين، فلفت الانظار بادائه رغم الغيابات، ما رأيك بالمنتخب؟
□ من الأحسن، وما يميزه أنه يعرف المسار والهدف بمَن حضر. هذا الأمر يحسب لكل المدربين الذين رسخوا هذه الذهنية في الفريق. صحيح أن هذه النافذة كانت الأصعب نظرا للأسماء التي غابت عن التشكيلة والمراكز التي تشغلها، لكن المدرب فران عرف بحنكته كيف يتخطى كل هذه الصعوبات، وهو لم يستسلم وكان مقتنعا بأننا قادرون على الفوز مهما تكن الظروف.

■ هل تعتبر أن المجنس دي جاي فاندربيرك كان الخاصرة الرخوة في تشكيلة المنتخب؟
□ اطلاقا، لقد قدم اداء جيدا امام كوريا الجنوبية ولم يكن عاطلا امام الصين. أعتقد أنه خيار مناسب لهذه المرحلة. ما ميزه أنه تفاهم بسرعة مع الجهاز الفني واللاعبين واندمج في التركيبة بطريقة سلسة ومحببة. الاهم أنه كان فخورا بارتداء قميص المنتخب اللبناني.

ن. ج

81
عامًا
تصميم . إنجاز . مثابرة

تسلية

الكلمات المتقاطعة

إعداد نعوم مسعود
naoummassoud@live.com

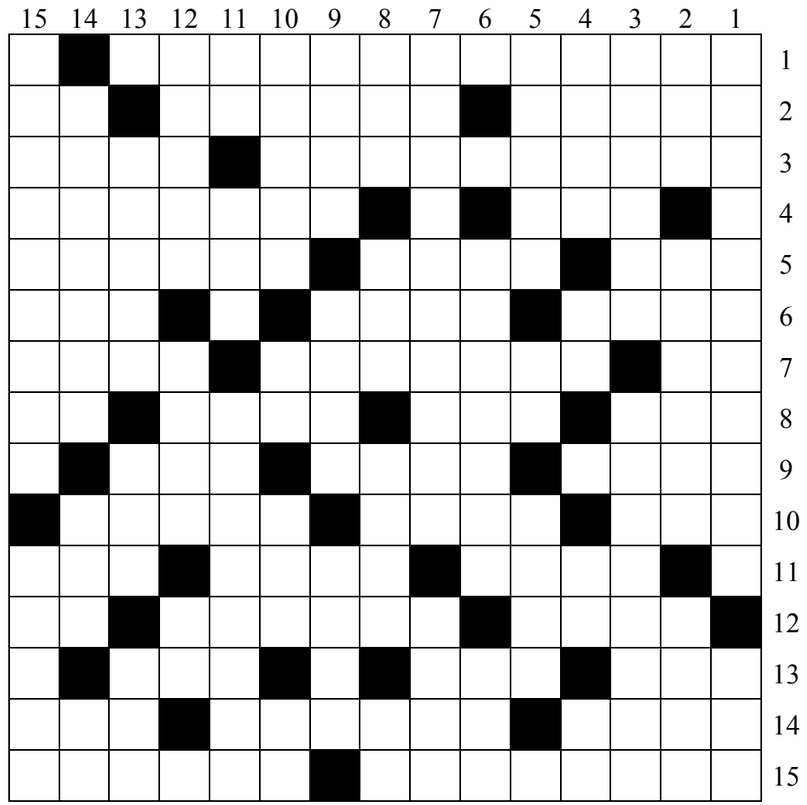

أفقيا

1- قصيدة تعجيزية للأصمعي تحدّى بها الخليفة العباسي ابا جعفر المنصور 2- من اصابه نعاس شديد – عاصمة نامبيبا – سئم 3- اغنية للسيدة ام كلثوم – بقايا المحاصيل المرمية تحت الشجر 4- خلاف فوق – دولة آسيوية 5- سلاح لاطلاق السهام – مذنب شهير ظهر مؤخرا عام 1986 معيار ومقياس – واحد بالاجنبية 6- تصغير اسد – بلدة لبنانية على حدود وادي قاديشا – جبل في ارمينيا 7- للنفي – عاصمة افريقية – حديدة يقيّد بها مصراع النافذة 8- ثغره – احرف متشابهة – ولاية ليبية تاريخية – والد 9- ذو مرتبة في الجيش – صوت الاسد – مدينة فرنسية 10- اعلن واظهر – ودّعه – جزيرة سياحية ايطالية 11- اسم لمدينة ونهر في المانيا – من الحشرات القافزة – مملكة عربية حكمتها بلقيس 12- احدى اعظم حضارات بلاد الرافدين – من الحلويات العربية – حجة بملكية عقار 13- مخالف لي – ضمير منفصل – صفة الجسم من السواد والبياض والحمرة 14- ينظر ويتبع ببصره – النافذة – عدّ المال 15- من انواع المكسرات الاوسترالية – شاعر فرنسي راحل

عموديا

1- جهاز ترفيهي تراثي قديم – ظلم وقهر 2- من الحيوانات – جماله – بلغ الفتى سن الرشد 3- ذبابة خطيرة تعيش في افريقيا تنقل مرض النوم – مدينة يابانية 4- خلاف طالح – نعم بالروسية – انت بالاجنبية – قامة 5- جودته التقنية ومهارة انجازه – نوتة موسيقية – بلدة لبنانية في قضاء عكار 6- منطقة متنازع عليها تقع على الساحل الشرقي للبحر الاسود عاصمتها سوخومي – رقد 7- كتاب لمونتسكيو – دولة افريقية 8- ضمير منفصل – يرفع صوته ويضج – ينام ليلا – هر بالاجنبية 9- من يرقّع الثياب – يدّخر – نربح 10- كوكب المريخ بالفارسية – طعم بين الحلو والحامض – شقاء وتعب – للمساحة 11- للتمني – نشتريه من الجزار – مدينة مكسيكية 12- كلمة من اصل تركي تعني ما يتبع للامارة او الدولة من اراض وأملاك – من انهار بنجاب الخمسة – عاصفة بحرية 13- حرير خام – حرف نصب – نحفر البئر – شؤم 14- كبرى جزر البلبار – يلمع – خاصتها بالاجنبية 15- لقب حصل عليه الامير فخر الدين الاول من السلطان العثماني سليم الاول – من مؤلفات الاديب اللبناني ميخائيل نعيمة

مثل في الدائرة

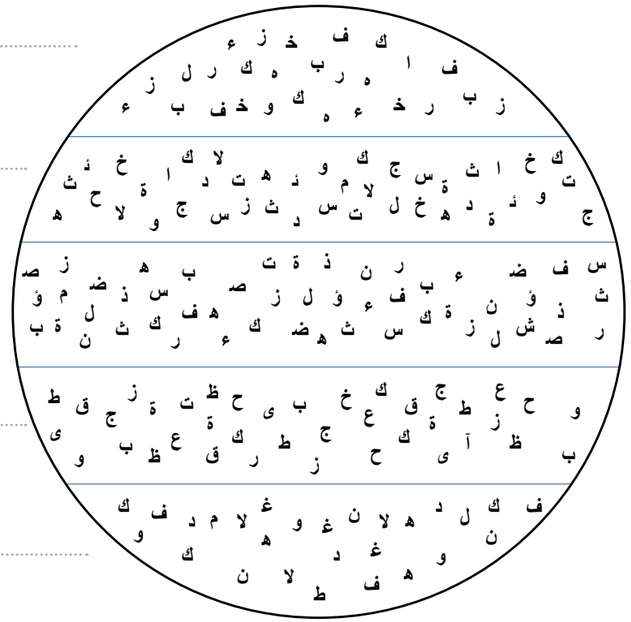

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من كرة في داخلها حروف مكررة والمطلوب شطب كل حرف مكرر ثلاث مرات في كل من الخانات ليتبقى لنا في كل خانة أحرف غير مشطوبة تشكل الكلمات المطلوبة للوصول الى المثل المأثور من الأمثال اللبنانية الشعبية

الكلمة الضائعة

ن	ب	ة	ح	ط	ب	ر	ج	ا	ش	و	ش	ح	ي
ا	ح	ا	ن	ي	س	ا	ح	ل	ع	ل	م	ا	ق
ي	ب	ل	ن	و	ا	ا	ل	ز	ع	ي	ت	ر	ة
ب	ص	ع	و	د	ل	ط	ر	خ	ص	ة	ر	ا	ح
د	م	ق	ت	ا	ل	ب	ة	ن	ن	ح	ه	ج	س
ر	ق	ي	ل	ر	ه	ع	و	و	ر	ز	ر	د	م
ف	و	ب	ج	س	ي	ف	ع	ي	ل	ي	و	ي	ر
ك	ز	ه	ع	ا	ي	ر	ص	ت	ب	ت	ط	د	ت
ص	ر	ب	ا	ر	د	ا	ن	ل	ج	و	ن	ة	ل
و	ر	ي	ع	ن	ن	ش	د	ي	ح	ن	ي	غ	ا
ن	ه	ر	ا	ل	ذ	ه	ب	ل	ش	ز	ع	ز	ة
ه	ب	ل	د	ل	ا	ن	ي	ع	ب	ع	ب	ي	ر
ا	د	م	ا	ا	ل	د	ف	ن	ه	ت	ب	ر	و
ل	و	ت	ح	ش	ه	ر	ا	م	ز	ب	ا	ر	ج

شروط اللعبة

إبحث عن الكلمات المدوّنة أدناه واشطبها في كل الإتجاهات. أما الحروف المتبقيّة بانتظام دون تشطيب فسوف تشكل الكلمة الضائعة

الكلمة الضائعة مكونة من 7 حروف:
بلدة لبنانية في قضاء كسروان

ادما الدفنه – الزعيترة – العقيبه – بزمار – بلونة – بزحل – جورة الترمس – جديدة غزير – جبل – حارة صخر – حريصا – حياطة – داريا – درعون – دلبتا – رعشين – ريفون – زوق مصبح – زيتون – ساحل علما – سهل – شننعير – شحتول – صربا – طبرجا – عين الدلبه – عينطوره – عجلتون – كفردبيان – نهر الذهب – يحشوش

تسلية

حروف مبعثرة

ذاقعو	زغامي	هتاستار	نسماو = 10
جازنا	غوزطةل	بانشو	عورنة = 51
كورةحا	ريناي لو	شتاتهال	انياخ = 49
طفري	اءضي	غبيونص	ةطالش = 26
= 35	= 38	= 31	= 32

شروط اللعبة

هذه اللعبة مكوّنة من 16 مستطيلاً. فوق كل مستطيل تتبعثر حروف عند انتظامها تشكل جواباً للأسئلة الواردة أدناه. عند معرفة أحد الأسئلة نضع الجواب داخل المستطيل مع رقم السؤال وهكذا دواليك. لمعرفة صحة الأجوبة نجمع الأرقام الموجودة داخل المستطيلات لكي تتطابق مع الأرقام الموجودة في أسفل ويسار الشبكة.

1- كبرى جزر ارخبيل ادميرالتي في المحيط الهادىء
2- استخفاف ولامبالاة
3- سكان اصليون في شمال افريقيا
4- موانع وعقبات
5- احدى محافظات منطقة الحدود الشمالية في المملكة العربية السعودية
6- نور واشراق
7- بلدة لبنانية في قضاء البقاع الغربي
8- خليط من التوابل يُصنع من ثمار الفلفل الحار
9- موسيقي بولندي جدّد موسيقى البيانو
10- ارض تُحبس لزرع الاشجار قرب البيت
11- مدينة يونانية في جزيرة كريت
12- خفة وطيش وحمق
13- بحيرة في النمسا
14- صوت احتفال مرتفع ومتقطع تطلقه النساء للتعبير عن الفرح
15- كبرى مدن نيجيريا عاصمة ولاية كوارة
16- اتمام العمل وانهاؤه

أسماء من التاريخ

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16

فنان اوبرا ايطالي. بدأ حياته كلاعب كرة قدم لكنه فقد بصره نتيجة اصابته بمرض المياه الزرقاء الخلقية. يعتبره النقاد من اجمل الاصوات في العالم.

3+12+4+5+1+2 = من الفاكهة
9+10+8+6+4 = زهر الرمان
15+16+13+14+5 = من الفاكهة
11+2+7+3 = فرقة موسيقية بالاجنبية

متفرقات

حدث في مثل هذا الشهر

تشرين الاول 1793: اعدام الملكة الفرنسية ماري انطوانيت زوجة لويس السادس عشر بتهمة الخيانة.

تشرين الاول 1963: اندلاع حرب الرمال بين الجزائر والمغرب.

تشرين الاول 1989: النواب اللبنانيون يصادقون على اتفاق الطائف.

تشرين الاول 1991: تفكيك جهاز الاستخبارات السوفياتية كي جي بي.

معلومات عامة

هل تعلم ان النحلة تموت مباشرة بعد لسعها للانسان، لكن كيف يحصل ذلك؟. اثبتت الابحاث ان النحلة لا تلسع الانسان الا بعد اعاقة في عملية انتاجها، حين تلسع تترك شوكة تنفصل عن جسمها وتستقر في جسم الانسان فتصاب بجرح يستحيل شفاؤه لذا تموت.
يعيش النسر 100 سنة لكنه ينتحر اذا اصيب بمرض.
يبكي الفيل حين يحزن، ويموت اذا دخلت نملة في اذنه.
الحيوان الوحيد الذي يقوم فيه الذكر بعملية الحمل بدل الانثى هو حصان البحر.

طرائف

عبر التاريخ كانت غالبية المشاهير تمارس هواياتها المفضلة من بينها العالم الالماني البرت اينشتاين. كان مولعا برياضة الابحار بالقوارب الشراعية لتهدئة اعصابه، لكنه كان سيىء القيادة وغير دقيق في توجيه الدفة.
في احدى المرات انقلب به القارب الصغير على مقربة من الشاطىء، فاضطر الحراس الى انقاذه مذهولين ومتسائلين: "كيف لعالم كبير مثلك يدرك قوانين الفيزياء والرياح ان يحدث معه ما حدث؟".
اجابهم وهو يضحك ويجفف ملابسه: "الفيزياء نظريا تعمل ببراعة على الورق، لكن الرياح والماء لا يقرآن اوراقي".

اقوال مأثورة

"لا اجيد رد الكلمة الجارحة بمثلها، فأنا لا اجيد السباحة في الوحل"
(نجيب محفوظ).

SU DO KU

				3				
6			4		1			5
	7	4	5		6	2	1	
	1						9	
4								1
		3	1		8	6		
5			9		3			2
		8	7		2	4		
	2						7	

مستوى صعب

	5	8	7			9		
	1				4			
				9		1		6
	9	4	1	5		6		
		2	3					
	6	1						2
9	2			4	6	7		
	4				5			3
8	7					4		

مستوى وسط

	6	4		5		1		
						3	9	2
2			1	9	8			
1			5	7				4
7	3						5	8
6				2	3			9
			6	4	5			3
3	5	2						
		6		3		8	7	

مستوى سهل

شروط اللعبة

هذه الشبكة أو الشبكات مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم الى 9 خانات صغيرة.
من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 الى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حلول العدد 156

حل حروف مبعثرة

1- اصالة 2- الكلب 3- بواسل 4- بخشتيه 5- تشيللو 6- كابر 7- قورش 8- احتكار 9- رتيب 10- كمبالا 11- قطوع 12- الطاسة 13- حصرم 14- حيرام 15- زؤام 16- خدمة

حل الكلمة الضائعة

سهام الحركة

حل اسماء من التاريخ

بطرس بولس البستاني

حل مثل في الدائرة

جايبي مقهور متل العسكر المكسور

حل الكلمات المتقاطعة

افقيا

1- اسعد الطقش 2- لبنان 3- وطاس 111 - دولاري 4- نيبال 5- ضد 6- لسانهم 7- عباس ابراهيم 8- نج 9- شون لي 10- نربكهم 11- لا 12- مل 13- دوغ 14- جود 15- مبين 16- اناديم

عموديا

1- عين شمس 2- سجا 3- بنجول 4- امون 5- اي 6- بريدا 7- سر الدولة 8- ليون 9- اري 10- الانضباط 11- غزال 12- سايدرمان 13- يلام 14- عناب 15- ايرت 16- حلبا 17- دا 18- الهروب 19- كوفيد 20- اندلسية 21- كاترينا 22- ام 23- سهل 24- طولون 25- مهمل 26- قطا 27- هص 28- شارلمان 29- لا 30- سين 31- غلواء

حل SU DO KU

6	4	3	1	5	8	7	9	2
1	7	2	4	9	6	3	5	8
5	8	9	2	3	7	4	6	1
3	6	1	7	8	4	9	2	5
9	2	7	3	6	5	1	8	4
8	5	4	9	2	1	6	7	3
4	3	6	5	7	2	8	1	9
2	1	8	6	4	9	5	3	7
7	9	5	8	1	3	2	4	6

مستوى صعب

7	1	8	2	5	3	6	9	4
2	9	6	4	8	7	1	5	3
5	4	3	1	6	9	7	8	2
1	8	4	6	7	5	2	3	9
6	3	5	9	4	2	8	7	1
9	2	7	3	1	8	5	4	6
3	7	1	8	9	6	4	2	5
8	6	9	5	2	4	3	1	7
4	5	2	7	3	1	9	6	8

مستوى وسط

7	8	4	1	5	3	6	9	2
9	6	3	8	7	2	5	4	1
1	2	5	6	9	4	8	3	7
4	1	6	3	2	8	7	5	9
5	9	2	7	4	6	1	8	3
3	7	8	5	1	9	2	6	4
6	3	7	9	8	1	4	2	5
8	4	1	2	3	5	9	7	6
2	5	9	4	6	7	3	1	8

مستوى سهل

رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تعبيد الطريق نحو الدولة
قانون السير والسلامة المروريّة

في بداية ثمانينات القرن الماضي، زار لبنان سائحان من أوستراليا، في إطار جولة لهما في عدد من دول الشرق الأوسط. بعد عودتهما إلى بلادهما، سألهما أحد اللبنانيين المهاجرين عمّا استوقفهما خلال زيارتهما للبنان، فأجابا بما يشبه الطرفة، لكنها تحمل في طياتها الكثير من الدلالات: "لاحظنا، عندما كنا نتنقل بسيارات الأجرة، أن كل من تكون مقدمة سيارته، أو "بوز" سيارته، قبل سيارة الآخر، يعتبر أن له الحق في المرور".

قد تبدو الحكاية طريفة للوهلة الأولى، لكنها في الواقع تختصر مشكلة عميقة في ثقافة احترام القانون والنظام العام. والمؤسف أن هذه الصورة لا تزال حاضرة في لبنان بعد نحو ستة وأربعين عاما، وإن تبدلت القوانين أو انشئت اللجان المختصة.

قانون السير والسلامة المرورية في لبنان، ليسا مسألة هامشية أو تفصيلا يوميا يمكن التغاضي عنهما أو القفز فوقهما. فلبنان لديه قانون للسير، كما لديه لجنة تعنى بالسلامة المرورية، وقد اتخذت الحكومات المتعاقبة على مر السنين سلسلة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تنظيم حركة المرور والحد من حوادث السير. إلا أن المشكلة الأساسية بقيت في التطبيق والاستدامة والرقابة. بل أن المخالفات، ويا للأسف ازدادت، حتى أصبحت القيادة على الطرق اللبنانية تشكل خطرا حقيقيا على السائقين والمشاة على السواء. فالسرعة، التجاوز من اليمين، تجاوز الإشارات الضوئية وهي حمراء، الوقوف العشوائي خصوصا على ارصفة المشاة، السير عكس الاتجاه وعدم احترام الأولوية، كلها ممارسات مخالفة للقانون وقد باتت مألوفة إلى درجة أن البعض أصبح يتعامل معها وكأنها جزء طبيعي من الحياة اليومية.

تزداد الصورة خطورة مع الفوضى التي ترافق حركة الدراجات النارية. فعدد كبير منها يتنقل بطريقة عشوائية، من دون التزام شروط السلامة الأساسية، لا سيما وضع الخوذة الواقية أو وجود عائلة بأكملها تتنقل على الدراجة من دون حد أدنى للأمان الانساني أو المروري... عدا عن السير عكس الاتجاه، واستخدام الأرصفة، والتسلل بين السيارات بطريقة تعرض سائقي السيارات والمشاة للخطر. كما أن وجود دراجات غير مرخصة، وقيادتها أحيانا من أشخاص لا يحملون دفاتر سوق، يزيد المشكلة تعقيدا. فالمسألة هنا لم تعد تتعلق فقط بسائق السيارة أو بالدراجة أو بالطرقات غير المنظمة، بل تتعلق بمنظومة السير نفسها.

الدولة تبدأ من التفاصيل الصغيرة، وهيبتها لا تظهر فقط في المؤسسات الكبرى أو في القرارات التي تتخذها، بل تبدأ من قدرتها على فرض قانون بسيط وواضح على الجميع، من دون استثناءات أو محسوبيات. عندما يعرف المواطن أن الإشارة الحمراء تعني التوقف، وأن احقية المرور يحددها القانون لا "بوز" السيارة، وأن المخالفة ستؤدي إلى محاسبة فعلية، يبدأ مفهوم الدولة بالترسخ في ذهنه وسلوكه.

لذلك، فإن معالجة وضع السير في لبنان تحتاج إلى خطة متكاملة، لا إلى حملات مؤقتة تنتهي بانتهاء المناسبة. فهي تبدأ بتطبيق قانون السير بصورة صارمة وعادلة، تعزيز الرقابة، ضبط سير الدراجات النارية، التأكد من أهلية السائقين، تفعيل الغرامات والعقوبات، إلى جانب تطوير البنى التحتية الطرقية والإشارات المرورية، وتعزيز التوعية في المدرسة وفي البرامج الاعلامية والحملات الاعلانية.

قد يبدو الأمر بسيطا، لكنه ليس كذلك. فإلتزام قانون السير هو تدريب يومي على احترام القانون، واحترام الآخر، وقبول أن الحرية الشخصية تتوقف حيث تبدأ سلامة الآخرين.

إن الطريق إلى بناء الدولة لا يمر فقط عبر القوانين والتشريعات، بل يمر أيضا عبر شوارعنا. وإذا أردنا فعلاً تعبيد الطريق نحو الدولة، فلنبدأ من الطريق نفسه.

فالدولة التي تعجز عن تنظيم السير، وتطبيق القانون على الجميع، ستجد صعوبة في إقناع مواطنيها بقدرتها على تطبيق القوانين الأكثر تعقيدا.

تعبيد الطريق نحو الدولة يبدأ إذاً من احترام قانون السير.

إلى العدد المقبل

The perfect coverage
for a well deserved
peace of mind
pro.
tection
MEDGULF
01 985000 www.medgulf.com.lb